الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
المرجع: ..... / ق.ع.إ / 2015

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf : …….. / D.S.E / 2015

الموضـــــوع

التضخم وتأثيره على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين (1990-2013)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: مالية وإقتصاد دولي

إعداد الطالبة:

- لعمارة أحلام

إشراف الأستاذة:

- جعفر صليحة

السنة الجامعية: 2014-2015

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
المرجع: ..... / ق.ع.إ / 2015

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf : …….. / D.S.E / 2015

الموضـــــوع

التضخم وتأثيره على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين (1990-2013)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: مالية وإقتصاد دولي

إعداد الطالبة:

- لعمارة أحلام

إشراف الأستاذة:

- جعفر صليحة

السنة الجامعية: 2014-2015

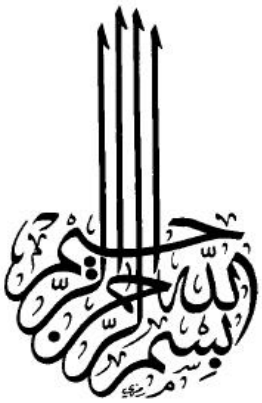
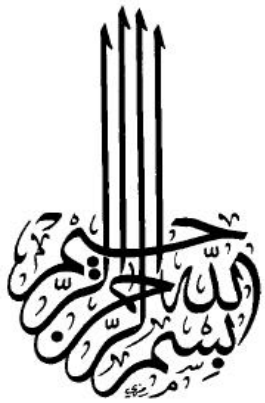

فلله الحمد رب السماوات ورب الأرض رب

العالمين وله الكبرياء في السماوات والأرض

وهو العزيز الحكيم

(سورة الجاثية الآية: 36-37)

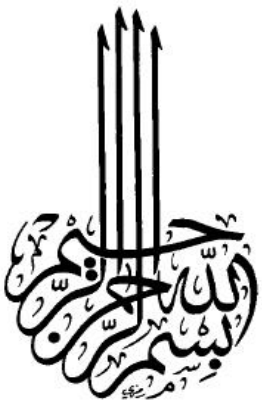
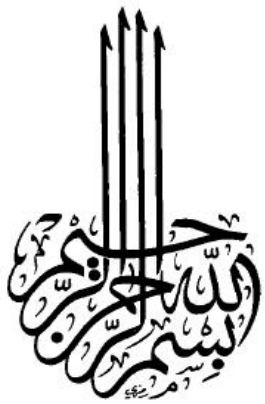

إهداء

إلى قرة العين، إلى التي حرمت نفسها وأعطتني ومن نبع حنانها سقتني التي منحتني الحب و حنان، ربتني بلطف وعلمتني كلمتي الش والحياة؛ صديقتي وحبيبتي أمي الحنونة.

إلى الذي تعب دَ من أجل راحتي وأفنى حياته من أجل تعليمي، إلى ذلك الرجل الكريم أبي العزيز.

إلى عمتي صليحة وعمي سعيد الوالدين الذَين لم ينجباني ومنحاني مكانة إبنة لهما ووفرا لي كل ما أحتاج خلال فترة دراستي بعيدا عن مكان إقامتي لهم جزيل الشكر والتقدير وأن يحفظهما الله ويرعاهما.

ن جمعتني معهم ظلمة الرحمة، إلى من يعيش في ظل وجودهم أملي؛ إخواتي وأخي : نسيمة، عبير، إيناس، عيسى. وابنة أختي " ليان" حفظها الله.

إلى اخوتي الذين لم تلدهم أمي: وفاء،ريان، ريا، وسام، رحمة،وأخي رسيم.

كما أشكر صديقاتي رشا ،هدى، حسيبة،نان ،مريم وكنزة وابنة عمي وردة بارك الله فيها.

إلى جميع أفراد عائلتي الثانيلمستقبلية عائلة زوجي حفظهم الله وزوجي الذي دعمني وكان بجانبي في جميع لحظات ضعفي وقوتي وساندني في إتمام هذا العمل المتواضع،أقدم له أعز وأغلى التقديرات والتشكرات، أتمنى له الصحة والعافية، حفظه الله في طاعته.

إلى أعزصديقات دربـي الذي جمعتني معهم لحظات الضحك والفـرح والحزن كانو ولازالوا مصدر إلهامي ومشواري وطريق دربيء من حياتي ومن سعادتي، وبمثابة ذراعي الأيمن في كل لحظة، عشنا أحلى لحظات وستبقى تجمذكريات بحلوها ومرها..... ومع كل هذا لا تنتهي الكلمات.....

إلى أختاي مريم وإلهام

شكر وتقدير

قال الله تعالى " لئن شكرتم لأزيدنكم"

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم " من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

الحمد لله و الشكر لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل....

أتوجه بآيات الشكر وخالص الثناء إلى كل أساتذة تخصص مالية واقتصاد دولي على ما قدموه إلينا من أنوار أضاءت درب مشوارنا الدراسي؛ كما أخص بالذكر من امتدت أياديهما في احتضان ما أنجزته..... الأستاذة رحال فاطمة والأستاذة جعفر صليحة التي قامت بتوجيهي إلى آخر لحظة البحث.

كذلك أتقدم بالشكر إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على الملاحظات المقدمة لهذا البحث المتواضع .

وأشكر كل من ساعدني من قريب أو بعيد، وخاصة صديقتي مريم

كما لا ننسى أن نقدم تشكراتنا إلى جميع عمال الجامعة في كلية الإقتصاد منهم الإداريين وعمال المكتبة بحسن المعاملة والكلمة الطيبة والإحترام. شكرا لكل

من كان له الفضل في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد.

ملخص الدراسة:

لقد جاءت هذه الدراسة لتبحث عن تأثير التضخم على ميزان المدفوعات في الجزائر حيث تم إسقاط المفاهيم النظرية المتعلقة بالتضخم وميزان المدفوعات على الاقتصاد الوطني كون الجزائر من أبرز الدول التي عانت من مشاكل كبيرة مثل التضخم وإختلال ميزان المدفوعات جراء سعيها إلى مواكبة التطور الاقتصادي العالمي والعمل على تحسين سياساتها الاقتصادية، وإتباع استراتيجيات تنموية جديدة، وقد أدت الدراسة تحليلية لمعرفة إلى أي مدى تؤثر تغيرات أسعار الاستهلاك على ميزان المدفوعات في الجزائر إلى أنه بمرور السنوات أثبتت هذه السياسات فشلها ببروز اختلالات كبيرة في الاقتصاد الوطني، مسببة آثارا سلبية على مختلف المستويات الاقتصادية. وتشكلت أهم هذه الاختلالات في عدة صور، منها: ميزان المدفوعات.

الكلمات المفتاحية: التضخم، ميزان المدفوعات.

Résumé :

Cette étude examine l'impact de l'inflation sur la balance des paiements en Algérie, où il a été abandonné concepts théoriques liés à l'inflation et la balance des paiements sur l'économie nationale, le fait que l'Algérie un pays souffert de problèmes majeurs tels que l'inflation et la perturbation de la balance des paiements, par conséquent, il cherche à suivre le rythme de développement économique mondial et de travailler à améliorer leurs politiques économiques , et suivre de nouvelles stratégies de développement, il a abouti à une étude analytique pour savoir dans quelle mesure les changements affectent les prix à la consommation sur la balance des paiements en Algérie ; Ainsi que, les années passées ont prouvé ces politiques défaillantes l'émergence de grands déséquilibres dans l'économie nationale, provoquant un impact négatif sur différents niveaux économiques. Le plus important de ces déséquilibres est la balance des paiements.

Les mots clés : l'inflation, balance des paiements.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
أية قرآنية	VII
إهداء	VII
شكر وتقدير	VII
ملخص الدراسة	VII
فهرس المحتويات	VII
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	VII
مقدمة	أ-ح
الفصل الأول: الإطار النظري للتضخم	27-2
تمهيد	2
المبحث الأول: المفاهيم الأساسية لظاهرة التضخم	9-3
المطلب الأول: مفهوم التضخم.	6-3
المطلب الثاني: التحليل الفكري لظاهرة التضخم.	9-7
المبحث الثاني: أسباب التضخم وأنواعه	15-10
المطلب الأول: أسباب التضخم	11-10
المطلب الثاني: أنواع التضخم	15-12
المبحث الثالث: آثار التضخم وطرق قياسه	21-16
المطلب الأول: آثار التضخم الاقتصادية والاجتماعية	18-16
المطلب الثاني: طرق قياس التضخم.	21-19
المبحث الرابع: السياسات المستخدمة لمكافحة التضخم.	26-22
المطلب الأول: السياسة النقدية.	24-22
المطلب الثاني: السياسة المالية.	26-25
خلاصة الفصل	27

الفصل الثاني: الإطار النظري لميزان المدفوعات	58-29
تمهيد	29
المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات	40-30
المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات	31-30
المطلب الثاني: هيكل ميزان المدفوعات	39-32
المطلب الثالث: أهمية ميزان المدفوعات	40
المبحث الثاني: الأسباب والعوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات ومؤشراتها الاقتصادية	48-41
المطلب الأول: أسباب اختلال ميزان المدفوعات	42-41
المطلب الثاني: العوامل الاقتصادية المؤثرة على ميزان المدفوعات	45-43
المطلب الثالث: المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات	48-46
المبحث الثالث: الاختلال والتوازن في ميزان المدفوعات	57-49
المطلب الأول: صور الاختلال في ميزان المدفوعات.	50-49
المطلب الثاني: أنواع الاختلالات في ميزان المدفوعات	53-51
المطلب الثالث: آليات تعديل الاختلال في ميزان المدفوعات	57-54
خلاصة الفصل	58
الفصل الثالث: تأثير التضخم على ميزان المدفوعات في الجزائر	78-60
تمهيد	60
المبحث الأول: نظرة عامة حول أسباب وتغيرات معدلات التضخم في الجزائر	65-61
المطلب الأول: الأسباب الغير المباشرة للتضخم في الجزائر	61
المطلب الثاني: الأسباب النقدية (المباشرة) للتضخم في الجزائر	65-62
المبحث الثاني: معدلات تطور مؤشر الأرقم القياسي للأسعار والميزان التجاري	71-66
المطلب الأول: الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في الجزائر	70-66
المطلب الثاني: خصائص ميزان المدفوعات في الجزائر	71
المبحث الثالث: تأثير التضخم على ميزان المدفوعات الجزائري	77-72
المطلب الأول: تطور وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر	74-72
المطلب الثاني: نموذج الانحدار	77-75
خلاصة الفصل	78
خاتمة	83-80
قائمة المراجع	90-85

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تركيبة ميزان المدفوعات	**32**
02	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1990-2013	**62**
03	تطور مؤشرات أسعار الاستهلاك خلال الفترة الممتدة بين 1990-2013	**67**
04	تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة الممتدة بين 1990-2013	**72**
05	معدل تغير أسعار الاستهلاك ومعدل نمو الفائض لميزان المدفوعات خلال الفترة الممتدة بين 1990-2013	**75**

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1990-2013	**63**
02	تطور مؤشرات أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1990-2013	**68**
03	تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1990-2010	**73**
04	نموذج الانحدار	**76**

مقدمة

في إطار سعي مختلف دول العالم على اختلاف توجهاتها الاقتصادية إلى تحقيق النمو الاقتصادي، ازدادت حدة الصدمات التي تتعرض لها، والتي كانت سببا في ظهور مشاكل جديدة لم تكن معروفة من قبل، كالبطالة، الكساد والتضخم.

يعتبر التضخم أحد أهم المشكلات التي تعاني منها الدول المتقدمة والنامية على حد السواء في الوقت الراهن؛ غير أن التضخم ليس ظاهرة حديثة النشأة بل أنه يمتد إلى العصور القديمة، إذ عرفت ظاهرة الارتفاع في الأسعار والتدهور في قيمة العملة في وقت التجاريين، وارتبطت هذه الظاهرة بكمية المعادن الثمينة المتوفرة في الاقتصاد.

كما قد أحيط هذا الموضوع بالكثير من الدراسة والبحث بهدف تفسير ظاهرة التضخم والوقوف على أسبابها وطرق معالجتها وتحديد آثارها على القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال التطرق للعديد من العوامل الأساسية كعامل ميزان المدفوعات.

الإشكالية:

بناءا على ما تقدم، تكمن إشكالية الدراسة في التساؤل الآتي:

" **كيف يؤثر التضخم على ميزان المدفوعات الجزائري ؟** "

بغية التحكم في جوانب موضوع الدراسة، قمنا بتجزئة التساؤل الرئيسي إلى مجموعة **الأسئلة الفرعية** التالية:

1. ما المقصود بالتضخم؛ وما هي مختلف أنواعه؟
2. ماذا يمثل ميزان المدفوعات، وكيف يتأثر بمختلف العوامل الاقتصادية؟
3. فيما تتمثل العلاقة بين التضخم وميزان المدفوعات؟

4. ما هي مستويات التضخم في الاقتصادي الجزائري، وما مدى تأثيرها في ميزان المدفوعات الوطني؟

الفرضيات:

بعد صياغة إشكالية الموضوع وطرح الأسئلة الفرعية، يمكن طرح الفرضيات التالية لمناقشتها وإختبار مدى صحتها:

1. التضخم ظاهرة إقتصادية تعبر عن مجموعة المؤشرات التي يمر بها إقتصاد أي دولة ما عند حدوث الأزمات الاقتصادية؛ ويختلف بإختلاف نوع الأزمة سواء كانت إقتصادية أو مالية أو غير ذلك.
2. يعبر ميزان المدفوعات عن مجموع الصادرات والواردات المتمثلة في صورة السلع والخدمات المتداولة في الإقتصاد، والتي بدورها تؤثر وتتأثر بطيعة السوقين المحلي والأجنبي للدولة؛
3. تكمن العلاقة بين ظاهرة التضخم وآلية ميزان المدفوعات في التغيرات التي قد تطرأ على المستوى العام للأسعار؛
4. لا يعاني الإقتصاد الجزائري من ظاهرة التضخم وبالتالي لا يمكن ربط ذلك مع مؤشرات ميزان المدفوعات.

مبررات إختيار الموضوع:

تم إختيار هذا الموضوع للأسباب التالية:

- ✓ تعد ظاهرة التضخم من المواضيع الجديرة بالإهتمام والدراسة، بالنظر للمكانة التي تحتلها لدى جميع دول العالم النامية والمتقدمة، بما فيها الجزائر؛

- ✓ إنتهاج الجزائر سياسة تنموية ترمي إلى معالجة مشكلة التضخم؛ على إعتبار أن توازن ميزان المدفوعات أحد الحلول المساعدة على تحقيق ذلك؛

أهداف الدراسة وأهميتها:

من خلال هذه الدراسة هدفنا إلى تحقيق ما يلي:

- ✓ التعرف على حيثيات ظاهرة التضخم والحلول المساعدة على إجتياز هذه الظاهرة؛
- ✓ إدراك الدور الهام الذي تلعبه ميزان المدفوعات في التأثير على مقومات الاقتصاد الوطني؛
- ✓ التعرف على أثر التضخم على ميزان المدفوعات الوطني؛

أما بالنسبة **للأهمية**، فيعبر موضوع الدراسة عن العلاقة بين معدلات التضخم وميزان المدفوعات بالكشف عن طبيعة واتجاه العلاقة السببية من خلال مدى أهمية وضرورة ووضع وتوفير خلفية علمية فيما يتعلق بموضوع الإطار النظري لتأثير التضخم على ميزان المدفوعات في الجزائر، والتي من شأنها أن تساعد على معرفة الوضع خلفية لتأثير التضخم على ميزان المدفوعات في الجزائر بشكل عام وذلك لمحاولة بناء نموذج قياسي لاختبار طبيعة واتجاه العلاقة بين معدلات التضخم وميزان المدفوعات. بطريقة موضوعية من أجل الوقوف على أهم تغيرات التي عرفتها الجزائر ومدى تأثيرها على ميزان المدفوعات من أجل تحقيق التنمية المحلية بصفة خاصة، والنمو الاقتصادي بصفة عامة.

حدود الدراسة:

بالنسبة **للحدود المكانية** تمثلت في دراسة متغيري التضخم وميزان المدفوعات على المستوى الوطني. أما **الحدود الزمنية**، فقد إنحصرت في الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية 2013.

منهج البحث والأدوات المستخدمة:

بالنظر إلى إختلاف طبيعة المعطيات والبيانات المتحصل عليها إرتأينا إنتهاج ما يلي:

- ✓ **المنهج التاريخي:**

يبرز من خلال دراسة التسلسل التاريخي لتطورات المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الوطني.

- ✓ **المنهج الوصفي التحليلي:**

يبرز من خلال جمع وتحليل البيانات، ومحاولة إستخلاص المعلومات والنتائج المراد الوصول إليها، وذلك بعد القيام بدراسة مؤشرات التضخم ومجموعة من المعطيات الاقتصادية المنوطة بدراستنا.

أما عن **الأدوات المستخدمة** في الدراسة، فتمثلت في مجوعة من المنشورات والوثائق الإدارية والبيانات الإحصائية المتحصل عليها من بنك الجزائر.

صعوبات الدراسة:

خلال هذه الدراسة لم نواجه أية صعوبات، سوى صعوبة الحصول على إحصائيات دقيقة بخصوص مقومات الاقتصاد الوطني.

الدراسات السابقة:

تم الاعتماد في جمع المادة العلمية النظرية على مجموعة من الرسائل الجامعية والكتب الأساسية والمحاضرات ومواقع إلكترونية بهدف الوقوف على آخر ما تمت كتابته في موضوع البحث، أما فيما يتعلق بالجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد أساسا على مواقع الكترونية.

- ✓ **دراسة عدنان عباس، موازين المدفوعات والتضخم النقدي العالمي وجهة نظر نقدية في التضخم النقدي العالمي،** حيث بين الباحث أن اختلاف معدلات تضخم السلع المخصصة للسوق العالمي والسلع المخصصة للسوق الداخلية، تقف في طريق تقارب معدلات التضخم بين دول العالم في مراحل التكيف فقط. وركز في دراسته على الولايات المتحدة الأمريكية، بوصفها القوة المالية والعسكرية للعالم، حيث كانت قادرة على فرض إرادتها على شركائها المنافسين لها في أوائل السبعينات، إلا أن ذلك لم يكن سهلا لأن الولايات المتحدة أجبرت في الوقت ذاته على التخلي عن بعض الحقوق، لكن هذا الحل للأزمة المالية في أوائل السبعينات لم يخفف من حدة التضخم العالمي وتباين معدلات التضخم بينهما وبين الدول الأخرى، فبدأ يظهر اللاتوازن في شكل أكثر خطورة تمثل في الزيادة الكبيرة في عجز ميزان المدفوعات الأمريكي.
- ✓ **دراسة إيمان محمد أحمد محمد السيد، العلاقة التبادلية بين العجز في الحساب الجاري بميزان المدفوعات والتضخم في الاقتصاد المصري،** ركزت الباحثة في تحليلها على هيكل صادرات وواردات ميزان المدفوعات، وتزايد اعتماد الاقتصاد المصري على أسواق الخارجية في توفير السلع الوسيطية والغذائية والاستثمارية، فقد أدى الارتفاع المستمر في أسعار معظم السلع الغذائية في الأسواق العالمية إلى مزيد من الضغط على ميزان المدفوعات. وبينت هذه الدراسة أن العجز في ميزان المدفوعات المصري هو عجز هيكلي يعكس أساسا الاختلال في

هيكل الإنتاج، وهذا يعني أن علاج اختلال التوازن الخارجي يرتبط ارتباطا وثيقا بتصحيح الاختلال القائم في هيكل الإنتاج القومي وقيام هيكل متوازن داخليا.

هيكل الدراسة:

قمنا بتقسيم الدراسة إلى جانبين أساسيين كالأتي:

أ. **الجانب النظري:**

- ✓ الفصل الأول بعنوان: الإطار النظري للتضخم.
- ✓ الفصل الثاني بعنوان: الإطار النظري لميزان المدفوعات.

ب. **الجانب التطبيقي:**

- ✓ الفصل الثالث بعنوان: تأثير التضخم على ميزان المدفوعات في الجزائر.

الفصل الأول: الإطار النظري للتضخم

تمهيد:

كثيرا ما نسمع في العصر الحاضر لفظ التضخم يتردد على الأسنة، وذلك لكونه ظاهرة مرضية تشكوا منها معظم الاقتصاديات الوطنية في عالم اليوم، نظرا للآثار السلبية التي قد تخلفها سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية الاجتماعية، وقد تضاربت مختلف النظريات في تفسيرها لهذه الظاهرة بسبب اختلاف الفلسفات التي تستند إليها كل منها، و هذا ما أدى إلى تعدد السياسات والأساليب الموجهة لمعالجة هذه الظاهرة، أو على الأقل الحد من تفاقمها، وسنحاول في هذا الفصل تناول الجوانب النظرية لهذه الدراسة حيث:

تم تقسيم هذا الفصل إلى أربع مباحث، حيث يتطرق المبحث الأول إلى مفهوم التضخم وأهم النظريات المفسرة له، المبحث الثاني أسباب التضخم وأنواعه، أما المبحث الثالث خصص لأثارها الاقتصادية والاجتماعية وكيفية قياسه، والمبحث الرابع والأخير تطرقنا إلى سياسات المستخدمة لمكافحة التضخم.

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية لظاهرة التضخم.

من المتفق عليه بين المالية والاقتصاد أنه ليس هناك لكلمة التضخم معنى واحد أو مفهوم محدد، فقد اختلف تعريف التضخم عند هؤلاء المفكرين والعلماء باختلاف المقصود منه، والزمن الذي حل فيه.[1] إلا أن المفهوم الذي شاع استعماله هو أن: (التضخم ارتفاع مستمر في الاسعار يعاني منه الاقتصاد).[2]كما يعرف أيضا بأنه: (ارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع و الخدمات مصحوبا بانخفاض في القوة الشرائية للوحدة النقدية).[3]

ورغم هذه المفاهيم الشّائعة للتضخّم إلا أنَّ هذا لا يعني أنها التعاريف الخاصة والمحددة.

المطلب الأول: مفهوم التضخم.

من خلال هذا المطلب نحاول التطرق إلى التعريف المبنى على الأسباب المنشئة لظاهرة التضخم، والتعاريف المبنية على خصائص ومظاهر التضخم.

أولا: التعريف المبنى على الأسباب المنشئة لظاهرة التضخم.

1. التعريف المبنى على النظرية الكمية:

كما هو معلوم النظرية الكمية للنقود ظهرت نتيجة لمحاولات عديدة لتحديد العلاقة بين كمية النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار ويقوم مضمون هذه النظرية على أن التغيير في كمية النقود يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بنفس النسبة ويحدث العكس في حالة انخفاض كمية النقود هذا طبعا بافتراض العوامل الأخرى ثابتة.

ولقد أخذ بهذا المفهوم معظم اقتصادي القرن 19م، أين سيطرت أفكار ومفاهيم النظرية الكمية على مناقشاتهم وتفسيراتهم لنشوء الحركات التضخمية، مبررين موقفهم بعدة حجج اقتصادية منها:[4] ارتفاع الأسعار، واستفحال أثارها الشديدة عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى. ومع ما أصاب العملات من انخفاض في قيمتها،مما اضطرت حكومات الدول إلى اتخاذالعديد من الإجراءات،الكثيرة والمتنوعة. ولعل الأهم منها هو إقبال هذه الحكومات على الغاء عملاتها، واستبدالها بعملات أخرى جديدة مثلما حدث في ألمانيا سنة 1948.

---

[1] ـ غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص.9.

[2] ـضياء مجيد، **اقتصاديات أسواق المال**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص.214

[3] ـ مرجع نفسه، ص.214

[4] ـ غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص.15.

رغم الحجج والمبرِّرات التي اعتمد عليها هؤلاء الاقتصاديون في تحديدهم لمفهوم التضخم، إلا أنَ هذا لا يمنع من نقد هذا المعيار، وإثبات المغالطة والتَناقض الذي يصاحبه، حيث أنَ هذا المعيار يعوزه الدقة والوضوح، وصدق الشَواهد الخاصة بها.فالظروف الاقتصادية التي سادت المجتمعات الرأسمالية أثناء فترة الكساد الكبير من 1929-1933 لم تفسر عدم ظهور التضخم، رغم أنَه تم إلقاء كميات كبيرة من النقود في الأسواق، ومن ثم يعتبر من اعتبر الفائض النقدي تضخماً، كذلك وصف الأسواق أثناء فترة الكساد بأنها تعاني من حالات تضخم نتيجة قيام الحكومات بتمويل مشاريعها الاستثمارية، وهذا ما يؤدي إلى ظهور التضخم في هذه الأسواق، هذا ما يقتضي التساؤل حول صلاحية هذا المعيار في تحليل التضخم، ومن ثَم اعتباره أساسَ لتعري التضخم وتحديده.[1]

2. التعريف المبنى على نظرية الدخل والإنفاق:

يأخذ بعض الاقتصاديين بنظرية الدخل، و الإنفاق كمعيار لتحديد معنى التضخم، وإيجاد تعريف محدد لهذه الكلمة وذلك باعتبار هذه النظرية أساسا صالحا لتفسير الظواهر التضخمية كسبب من أسباب نشوئها.

فتقتضي هذه النظرية في تحديدها لمعنى التضخم:"بأنه الزيادة في الإنفاق والدخل"، فازدياد الإنفاق النقدي ومن ثم الدخل النقدي يسبب ارتفاعا للأسعار وتضخمها، على فرض بقاء كمية السلع الموجودة في حالة ثبات فيحين أن الانخفاض النقدي يترتب عليه انخفاض الأسعار.[2]

على أن هذه النظرية تتشابه إلى حد كبير مع النظرية الكمية. إلا أن هناك فوارق كثيرة بينهما لا مجال لذكرها الآن، ولكن يكفي القول: أن الدخول النقدية يمكن أن تزداد دون إرجاع هذه الزيادة إلى العوامل النقدية كارتفاع أجور العمالة. ويمكن إرجاع هذه الزيادة إلى الزيادة في معدل إنفاق النقود. ولقد أخذ بهذه النظرية العامة (فيزر) وافترض لصلاحية لهذه النظرية كأساس يعرف بموجبه التضخم أن تكون الزيادة في الإنفاق العامة، شاملة وبنسبة تفوق عوامل الإنتاج.

وبغض النظر عن أسباب زيادة الإنفاق ووسائله فان هذه النظرية قد اعترض عليها من حيث أنه لا يمكن وصف الرواج، وازدياد الدخل النقدي في حالة الانتقال من الكساد إلى الرخاء بأنه حالات تضخمية.

---

[1] ـ غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص.16

[2] ـ سعيد هتهات،"دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر"، **مذكرة لنيل شهادة الماجيستير**، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، 2005ـ2006، ص. 29.

3. تعريف التضخم على أساس نظرية العرض والطلب:

يكون التضخم نتيجة الخلل التوازني في العلاقة، ما بين العرض والطلب،فمن العلماء الاقتصاديين من بنى تعريفه وتحليله للظاهرة على القوى التي تحكم هذه العلاقة، فعرف التضخم بأنه: "زيادة الطلب على العرض زيادة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار".

ولقد اشترط البعض من هؤلاء الاقتصاديون شروط يجب توافرها للحكم بصحة هذا التحليل،واعتبار الأسعار المرتفعة يسبب الخلل في التوازن ما بين العرض والطلب ارتفاعا تضخميا،ومن بين هؤلاء العالم (أباليرنر)، حيث يشترط أن يكون ارتفاع الأسعار فجائيا وغير متوقع حتى يكون تضخميا، فهو يفترض أنه لو أمكن توقع هذا الارتفاع السعري لأمكن تحاشيه أو الحد من أثاره،مما لا يمكن تسميته والحكم عليه بأنه تضخميا، كذلك منهم من اشترط أن يكون مستوى الأسعار العام هو المقصود بالأسعار المرتفعة بحيث يشمل أسواق السلع، و أسواق عوامل الإنتاج.[1]

ويفترض أصحاب هذه النظرية أنه لو زاد الطلب النقدي عن العرض السلعي عند ثمن معين فإن الأسعار ستميل للارتفاع (فائض ايجابي في الطلب)والعكس صحيح، وكلما كان ذلك الفائض كبيرا (فائض الطلب أو فائض العرض)زادت سرعة ارتفاع أو انخفاض الأسعار. ومن المفكرين الاقتصاديين كذلك الذين نادوا بنظرية العرض والطلب واعتبروها أساسا صالحا في تحليلهم للظواهر التضخمية كسبب منشئ لها،العالم (بيرو) والعالم (فيمن وليرنروكيتر)، حيث:

- ✓ يُعرَف (بيرو)التضخم: "بأنها ازدياد النقد الجاهز دون زيادة في السلع والخدمات".
- ✓ ويعرف (فيمن) التضخم:"بأنه ازدياد وسائل الدفع المستعملة بصورة غير عادية بالنسبة لكمية البضائع، والخدمات المعروضة على المشترين خلال مدة معينة ".
- ✓ ويعرفه(ليرنر):"بأنه زيادة الطلب على العرض ".
- ✓ أما بالنسبة(لكيتر) فالتضخم هو:"زيادة المقدرة الشرائية التي لا يقابلها زيادة في حجم الإنتاج "أو" هو زيادة الطلب الحقيقي في جو استخدام كامل ".[2]

ثانيا: التعاريف المبنية على خصائص ومظاهر التضخم :

يضع أصحاب هذا المعيار تعريفهم للتضخم، وبيان المعنى المراد منه بناءا على الخصائص والآثار الناتجة عنه، وأهمها، ارتفاعات الأسعار، ومن هؤلاء الاقتصاديين (مارشال، روبنسن، فلامان، كلوزو) وغيرهم.

[1]-فؤاد هاشم، **اقتصاديات النقود والتوازن النقدي**، دار النهضة العربية، القاهرة، **دون سنة النشر**، ص.167

[2]- غازي حسين، مرجع سابق، ص. 20.

فيعَـرف (روبنسـن) التضـخم بأنـه "ارتفـاع غيـر المنـتظم للأسـعار"ويعرفـه مارشـال بأنـه "ارتفـاع الأسـعار" وبينمـا يعرفـه (فلامـان) "بأنـه حركـة الارتفـاع العـام للأسـعار". أمـا (كلـوزو) فيقـول أنـه "الحركـات العامة لارتفاع الأسعار الناشئة عن العنصر النقدي كعامل محرك دافع ".[1]

ولقـد شـارك الكثيـر مـن علمـاء الماليـة والاقتصـاد هـؤلاء فـي تعـريفهم للتضـخم علـى أنـه الارتفـاع فـي الأسـعار حتـى أصـبح هـذا التعريـف شـائع بـين عامـة النـاس، ومـن بـين هـؤلاء (كـاردنير) أكلـي حيـث قـال بأنـه" الارتفـاع المسـتمر والمحسـوس فـي المسـتوى العـام للأسـعار أو معـدل الأسـعار ".[2] وبـدوره قـال (جوليف) أنه "الارتفاع في المستوى العام للأسعار وليس ارتفاع أسعار بعض السلع".

ممـا سـبق يمكـن تعريـف التضـخم مـن خـلال أسـبابه كظـاهرة نقديـة أي الإصـدار النقـدي، الارتفـاع فـي النفقات، كما يمكن التحدث عن التضخم كظاهرة سعرية من خلال نتائجه أي ارتفاع الأسعار.

- ❖ فـيمكن تعريـف التضـخم إذن :"بأنـه كـل زيـادة فـي التـداول النقـدي يترتـب عليـه زيـادة فـي الطلـب الكلـي الفعـال عـن العـرض الكلـي للسـلع والمنتجـات فـي فتـرة زمنيـة، تـؤدي إلـى زيـادة فـي المستوى العام للأسعار".

فيعبـر هـذا التعريـف عـن الفجـوة مـا بـين الزيـادة فـي كميـة النقـد المتـداول وبـين كميـة المنتجـات، والسـلع الموجـودة فـي الأسـواق، ومـن ثـم فـإن التضـخم هـو نتيجـة هـذه الفجـوة، وارتفـاع الأسـعار هـو المؤشر لها.

[1] ـمرجع نفسه، ص. 22 .

[2] ـ ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص. 214

المطلب الثاني: التحليل الفكري لظاهرة التضخم.

من خلال هذا المطلب نحاول التطرق إلى جملة من النظريات مثل التحليل الكمي والكنزي لظاهرة التضخم كما يلي:

أولا: النظرية الكمية.

تعد النظرية الكمية للنقود هي أبسط النظريات في التفسير التضخم، وقد كان من المعتقد أن كمية النقود ذات علاقة وثيقة بالتضخم، وأن الزيادة في كمية النقود هي السبب فيه، ذلك لأَنَ حالات التضخم التي حدثت عبر التاريخ كانت مصحوبة بزيادة في كمية النقود.[1]

فالنظرية الكمية في إطار معادلة التبادل التي صاغها "فيشر" في إطار كما يلي:[2]

حيثM: كمية النقود المتداولة.....MV=PT

V: سرعة دوران وحدة النقد.

P:المستوى العام للأسعار.

T:حجم المبادلات.

والتي تبين أن أي زيادة في كمية النقود تخلق ضغط تضخميا ولقد تَمَ تطوير هذه الصيغة على يد (ألفريد مارشال) وأعضاء مدرسة كامبريدج.

فمدرسة كامبريدج لم تختلف في الفترة القصيرة عن نظرية الكمية الكلاسيكية، إنما الاختلاف في الفترة الطويلة، حيث تنمو الطاقات الإنتاجية للاقتصاد القومي، ومع الأخذ بعين الاعتبار اتجاه الطلب على النقود على النحو التغير فإن زيادة كمية النقود بمعدَل أكبر من معدل الناتج القومي، فسوف تؤدي إلى ارتفاع الأسعار،وبالتالي ظهور التضخم .[3]

ورغم الانتقادات التي وجَهت للنظرية الكمية في تفسيرها للتضخم إلا أنها تبقى ذات فضل في التنبيه إلى خطوة الإفراط في خلق موجات تضخمية.

[1] ـ مجدي عبد الفتاح، **علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام**. دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص, 56.

[2] ـ صالح مفتاح،" **الاقتصاد القدي"، محاضرات لطلبة سنة ثانية ماستر**،غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2002ـ2003.

[3] ـ محمد عزة عزلان، **اقتصاديات النقود والمصارف**، دار النهضة العربية، لبنان، 2002،ص. 292

ثانيا: النظرية الكنزية.

يمكن أن نطلق على نظرية التضخم المشتقة في التحليل (الكينزي) " نظرية فائض الطلب "[1] أي ارتفاع في مستوى العام في الأسعار يعود إلى فائض الطلب الكلي، لا يقابله زيادة في المعروض النقدي، أي أنَ الزيادة في الطلب سواء في السوق السلع أو في سوق عوامل النتاج لا يمكن أن تؤدي إلى الزيادة في العرض السلعي،مما ينشأ عنه فائض في الطلب عن العرض والذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وذلك استجابة إلى الزيادة في الطلب، فالزيادة في الأسعار هي نتيجة إفراط الطلب على السلع والخدمات،سواء كان هذا الطلب استهلاكيا ناتجا عن زيادة الإنفاق الاستهلاكي أو الإنفاق الاستثماري أو الإنفاق الحكومي.[2]

ثالثا: نظرية التضخم الناشئ عن دفع النفقة كمفسر لظاهرة التضخم.

تهتم هذه النظرية بتحليل جانب العرض أكثر مما تهتم بتحليل جانب الطلب في تفسير ظاهرة التضخم، خاصَة في الدول الصَناعية المتقدَمة، ويتلخص جوهر هذه النظَرية في أَن ارتفاع نفقة الإنتاج هو الذي يدفع الأسعار إلى الأعلى فعلا، حيث ترى هذه النظرية الكينزية مصدر القوى التضخمية في جانب الطلب أن مصدر القوى التضخمية في جانب العرض تشير فقط أن هذه النظرية انبثقت خلال المناقشات التي دارت في الخمسينيات والستينيات من هذا القرن في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا حول ارتفاع الأجور بشكل مستقل عن ظروف الإنتاج والطلب الكلي، وأَن هذا الارتفاع المسؤول بصفة أساسية عن دفع أسعار المنتجات النهائية إلى الأعلى،وأن ارتفاع الأجور المسؤول عن دفع الأسعار إلى الأعلى يحدث مستقلاً عن حالة فائض الطلب.[3]

وفي دراسة شهيرة لـ: (فليبس) عن بريطانيا في الفترة (1816ـ1957) وجد أنَ نسبة عالية من التغَيرات في معدلات الأجور النقَدية يمكن تفسيرها بالتَغيرات في المستوى ومعدَل تغير البطالة، وقد صاغ(فليبس)نتائج دراسته في شكل علاقة هامَة تربط بين مستويات الأسعار ومستوى البطالة التي نالت اهتماما بارزا ليس فقط في الدَوائر العلمية بل في مجال السياسة الاقتصادية، وقد عرف منحنى (فليبس)الذي يعبر عن العلاقة العكسية بين معدَل التضخَم ويتزايد هذا المعدل كلما اقترب الاقتصاد القومي من حالة التوظيف الكامل.

[1] ـ محمد عزة عزلان ، مرجعسابق، ص.292.

[2] ـ أحمد زهير شامية، **النقود والمصارف**. دار زهران للنشر، عمان ، 1993، ص.293.

[3] ـ محمد عزة غزلان، مرجعسابق، ص.297.

رابعا:النظرية المعاصرة لكمية النقود

أعادت مدرسة شيكاغو بزعامة (ميلتون فريدمان) نظرية الكمية إلى الحياة،ولكن في صورة جديدة، ويقول (فريدمان) أنَ مصدر التضخَم هو الإفراط في الإصدار النقدي، وبعبارة أخرى نمو النَقود بسرعة أكبر من نمو الإنتاج،ويرفض بشَدة القول أن التَضخَم يؤدَي إلى خفض معدَل البطالة.فرغم أنَ الزَيادة في معدَل نمو كميَة النَقود تؤدَي إلى زيادة الإنتاج والتَوظيف، وبالتَالي إلى البطالة أقل في الأجل القصير بأَنها تؤدَي في المستقبل إلى نمو البطالة، وحدوث التضَخم، بعد زوال الخداع النَقدي، ولا يكون للنَقود تأثير إلَا على المستوى العام للأسعار(قطاع نقدي فقط)، لذلك يكون من غير الملائم استخدام سياسة لتخفيض معدَل البطالة لأنَ أي محاولة لن تنجح في تحسين الأجور الحقيقية، وإنَما تؤدَي إلى زيادة معدَل التَضخَم .[1]

[1] محمد عزة غزلان ،مرجعسابق، ص.301.

المبحث الثاني: أسباب التضخم وأنواعه.

من خلال هذا المبحث نحاول التطرق إلى أسباب التضخم و من ثم أنواع التضخم كما يلي:

المطلب الأول: أسباب التضخم

قد أصبح الآن واضحا أنَ ارتفاع الأسعار لا يمثل سببا للتضخم، ولكن يمثل نتيجة طبيعية له، ولقد ظهرت آراء كثيرة تحاول تفسير التضخم وإرجاع أسبابه لعوامل متعددة يمكن إجمالها في:

أولا: زيادة الطلب الكلي

تحاول أغلب النظريات النقدية تفسير ظاهرة التضخم بوجود إفراط في الطلب على السلع والخدمات أي زيادة الطلب على العرض عند مستوى معين من الأسعار وهذا التفسير يستند على قانون العرض والطلب للسلعة لتحديد سعرها عند تعادل الطلب عليها مع المعروض منها، فإذا حصل إفراط في الطلب لسبب أو لآخر مع بقاء العرض على حاله، أو زيادة (بنسبة أقل من الطلب) يرتفع السعر مع كل ارتفاع في طلب السلعة.[1] ويتقلص الفرق بين العرض والطلب حتى يتلاشى ومن القاعدة البسيطة والتي تفسر ديناميكية تكوين السعر في سوق سلعة معينة يمكن تعميمها على مجموعة أسواق السلع والخدمات التي بها المجتمع، فكما أن إفراط الطلب على سلعة واحدة يؤدي إلى رفع سعرها،فإن إفراط الطلب على جميع السلع والخدمات أو الجزء الأكبر منها يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وهذا ما يسمى بتضخم الطلب.[2]

ثانيا: انخفاض العرض الكلي

من أهم الأسباب التي تؤدي إلى انخفاض العرض الكلي ونقص الثروة الإنتاجية التي بمقدور الجهاز الإنتاجي توفيرها وكذا سياسة الإنفاق العام. وكثرة النقد الزائد والمتداول في تحقيق البرامج، إضافة إلى مجموعة العناصر التي تؤدي جميعها إلى التضخم وندرجها في ما يلي:

1-تحقيق مرحلة الاستخدام الكامل: قد يصل الاقتصاد إلى حالة التشغيل الشامل لجميع طاقاته، وبذلك يعجز الجهاز الإنتاجي عن تغطية العرض المتناقص.

2-عدم كفاية الجهاز الإنتاجي: عندما يتصف الجهاز الإنتاجي بعدم المرونة، فإنه يعجز على سد النقص في العرض، وهذا يعود إلى أسباب تختلف حسب ظروف كل بلد، وتتغير من فترة إلى أخرى.

---

[1] مروان عطون، **مقاييس اقتصادية النظرية النقدية**، دار البعث للطباعة، نشر أبيليوس، قسنطينة،1989، ص. 180

[2] ــ صبحي تادرس قريصه مدحت محمد العقاد،**النقود والبنوك والعلاقات الاقتصاديةالدولية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1983،ص. 250.

3-النقص في العناصر الإنتاجية: كالعمال والموظفين المختصين، وكذا المواد الأولية والخامة.....إلخ.

إنَ انخفاض إنتاجية رأس المال بسبب الاستهلاك من جهة، والاستعمال غير العقلاني من جهة أخرى يؤدي النقص في رأس المال بسبب المستخدم، مما يباعد بين النقد المتداول والمعروض من السلع الذي هو في تناقص، وهذا يعني بداية ظهور التضخم، وهناك عوامل أخرى منها عجز المشاريع على التوسع لأسباب فنية، وحدوث عوامل طارئة تقلل الإنتاج مثل الحروب، الجفاف، قلة العملات الأجنبية وغيرها من ما يحول دون استيراد المواد الأولية.

ثالثا: ارتفاع التكاليف الإنتاجية

يحدث أحيانا ارتفاع ملموس في أسعار السلع والخدمات النهائية نتيجة لارتفاع التكاليف الإنتاجية بشكل عام (تضخم التكاليف) وارتفاع الأجور بصفة خاصة، والمقصود بزيادة التكاليف في هذه الحالة هو زيادة أسعار خدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من الإنتاج الحدي لها.[1]

وهذا لأن كل زيادة في الأجور في حالة ثبات إنتاجية العمل تؤدي إلى زيادة التكلفة الوحدوية للإنتاج، وبالتالي إلى ارتفاع سعر البيع، وفي حالة ما إذا كان من غير الممكن رفع سعر البيع فإن أرباح أصحاب المؤسسات سوف تنخفض، وتؤدي بدورها إلى انخفاض الاستثمار الصافي، وفي الأنظمة الاشتراكية تعوَض الزيادات في الأجور على شكل إعانات للمحافظة على الأسعار.

وفي الواقع يحتمل أن تكون الزيادات في الأجور نتيجة لقوة نقابات العمال في المساومة الجماعية،حالة ظهور نقصان في عرض العمل وفائض في مناصب الشغل، فتستطيع بالضغط على الحكومة لرفع من أجور عمالها، وأيضا إذا كانت جميع الطاقات مستخدمة، فيطلب أصحاب المؤسسات معاون جديدة في الإنتاج، مما يسبب ارتفاع في سعر الفائدة وسعر العتاد الجديد.[2]

[1]- جمال خريس، أيمن أبو خضير، **النقود والبنوك**، دار الميسر للنشر، عمان ط1 ، 2002، ص. 129

[2]- أحمد هني، **دروس في التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 1991،ص.81

المطلب الثاني: أنواع التضخم

وفق لمعايير التالية ينقسم التضخم إلى:

أولا: التمييز على أساس درجة إشراف الحكومة على جهاز الأسعار

تتحدد أنواع التضخم حسب تدخل الدولة في جهاز الأسعار حيث قسم الاقتصاديون المعاصرون التضخم إلى:

1. التضخم الصريح :

ويقصد به انطلاق الأسعار نحو ارتفاع دون حد. والناحية التي تميز هذه الحالة هي وجود قوة شرائية لدى الأفراد، ووجود استعداد لإنفاقها على السلع والخدمات المختلفة ولكن الأفراد يعجزون عن ممارسة هذا الإنفاق لعدم توفر السلع بالكميات التي يرغبونها من جهة وجمود الأسعار نتيجة للقرارات الإدارية من طرف الدولة، وهذا حسب ما أكدته بعض الدول من خلال تجاربها أثناء الحرب العالمية الثانية و بالتالي بمجرد رفع هذه القرارات تنطلق الأسعار في الارتفاع، حيث يسمح للقوة التضخمية من ممارسة ضغوطها على الأسعار فترتفع الأسعار نتيجة زيادة الطلب على السلع و الخدمات أو زيادة تكاليف الإنتاج أو زيادة حجم الكتلة النقدية .... إلخ

وعلامات التضخم الصريح تتمثل في حصول خلل في العلاقة السعرية بين السلع المختلفة حيث يصعب تحديده مسبقا، وبسبب هذا الخلل يرجع إلى الاختلاف في مرونة الطلب السعرية بالنسبة للسلع المختلفة، فأسعار المواد الاستهلاكية الضرورية "الخبز مثلا" لا ترتفع بنفس النسبة المئوية مثل أسعار الذهب والأراضي أو أسعار السلع المعمرة الأخرى في مراحل التضخم المختلفة.[1]

2. التضخم المكبوت:

وهو عكس التضخم السابق حيث يمثل حالة تمنع فيها الأسعار من الارتفاع عن طريق سياسات تضع ضوابط وقيود تحد من الإنفاق الكلي، وتحول دون ارتفاع الأسعار على أن ذلك لا يمنع الجمهور من تجميع موجودات نقدية سائلة كبيرة يمكن تحويلها إلى قوة شرائية فعالة في وقت لاحق، وتتميز به الأقطار التي تتدخل حكوماتها في الحياة الاقتصادية لاسيما الاقتصاديات المخططة مركزيا "الاشتراكية " من خلال قيامها بتقديم الإعانات، التسعير الإجباري، البيع بالبطاقات ....إلخ، ورغم هذا فإن الجهود التي تبذلها الدولة قد لا يمكنها الصمود والاستمرار في سيطرتها لذلك تحكمها في مستوى الأسعار يكون محدود سببا، وذلك نتيجة لظهور السوق السوداء غير الخاضعة لسياستها ولا يمكن التحكم فيها، وبالتالي لا تستطيع الدولة منع التضخم من الظهور وإنما الخفيف

[1]-أحمد هني، مرجع سابق، ص.86.

من حدته ليس إلا، ومن خلال ما أكدته الدراسات والأبحاث أن تركيز الحكومات على كبت التضخم قد يؤدي إلى نتائج خطيرة بالنسبة للاقتصاد.[1]

ومن هنا فلا تكفي الرقابة الحكومية بل لابد من دفع عجلة الإنتاج في كافة المجالات أولا ثم التحكم في زيادة الطلب مع العرض ويسود هذا النوع من التضخم خاصة في أوقات الحرب فيتحول الإنتاج مثلا إلى إنتاج حربي وتكون النتيجة أن يظل الدخل الوطني في ارتفاع بينما يظل جانب المعروض من السلع والخدمات في نقص.[2]

ثانيا: على أساس القطاع

هنا يعرف (كينز) بين نوعين من التضخم استنادا إلى القطاع الذي يحدث فيه التضخم هما:

1. **التضخم السلعي:**

ويحدث هذا النوع في قطاع الاستهلاك لزيادة نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الادخار، فيتحقق للمنتجين في هذه الصناعات أرباح تقديرية في إنتاج سلع الاستهلاك.[3]

2. **التضخم الرأسمالي:**

وهو يحدث في قطاع الاستثمار لزيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجها مما يؤدي إلى شيوع أرباح تقديرية في صناعات سلع الاستثمار، ولقد جمع (كينز) بين نوعي التضخم في صناعات الاستهلاك والاستثمار مما أطلق عليه التضخم الربحي، وهذا النوع من التضخم ينشأ بصفة عامة نتيجة لزيادة الاستثمار على الادخار، كما يشير (كينز) إلى نوعين آخرين هما:[4]

أ- التضخم الكامل :

أو كما سماه (كينز) الأصيل أو الصحيح. حيث يظهر عندما يكون الطلب الكلي أكثر ارتفاعا من العرض الكلي، وهو يسود لو تحققت في الاقتصاد حالة التشغيل الكامل لجميع عوامل الإنتاج تغدو مرونة عرض هذه العوامل صفرا من الناحية النظرية فقط، فزادت كمية النقود فان الأسعار تدفع إلى ارتفاع بمعدل يناسب تماما مع الزيادة في كمية النقود.

---

[1] - بن زروق إيمان، **"عوامل ظاهرة التضخم - دراسة حالة الجزائر-،"مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر**، في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وبنوك، جامعة الحاج لخضر باتنة،2013/2012، ص 24

[2] - غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص65.

[3] - غازي حسين، مرجع سابق، ص.65.

[4] - مرجع نفسه، ص67

ب- التضخم الجزئي :

وهو يسود لو تحققت في الاقتصاد حالة دون التشغيل الكامل، وبالتالي عند الزيادة في كمية النقود يصاحبها الزيادة في نفقات الإنتاج للوحدة وزيادة في حجم الإنتاج في نفس الوقت.

ثالثا: التمييز على أساس حدة الضغط التضخمي:

ونميز هذا التضخم من خلال الفترة الزمنية التي يرتفع خلالها مستوى الأسعار، وتفقد النقود من قوتها الشرائية إلى ثلاثة مراحل أو أنواع هي:

1. **التضخم الزاحف:**

يتمثل هذا النوع من التضخم في الزيادة المستمرة في الأسعار بصورة بطيئة، حتى لو لم تحدث زيادة في الطلب إضافة إلى أن الزيادة في الأسعار لا تكون عنيفة و معجلة في الفترة القصيرة، وأن الارتفاع المستمر في الأسعار يستمر لفترة طويلة نسبيا وتكون زيادات الأسعار تتراوح غالبا بين 2الى 3% أو بصورة أخرى إن معدل التزايد لا يكاد يصل إلى 10%.[1]

كما تشير الأبحاث والدراسات الاقتصادية أن هذا النوع من التضخم هو ظاهرة عامة يخضع لها اقتصاد كافة الدول، سواء كانت دولا صناعية متقدمة أو دولا متخلفة تبحث عن طريق النمو وتندمج في الاقتصاد الرأسمالي عن طريق القطاع الخارجي الذي يصدر لها هذا النوع من التضخم فتصبح الأسعار في ارتفاع مستمر، وقيمة العملة الوطنية في تناقص مستمر، ونفقات المعيشة تتجه دائما إلى أعلى ولقد ظهر هذا النوع في و.م.أ إنجلترا في فترات الخمسينات والستينات في أثناء الرواج الاقتصادي وكان السبب الأساسي هو الارتفاع النسبي في الأجور والأرباح وكذلك زيادة المعروض النقدي، وكذلك قد ساد في الجزائر خلال الفترة (1966ـ1967) حيث وصلت مستويات الأسعار إلى 4% حسب إحصائيات الغرفة التجارية الجزائرية.[2]

2. **التضخم المتسارع :**

كما يطلق عليه عملية التضخم ذو السرعة المتوسطة حيث يصف هذا النوع تزايد الأسعار بمعدلات أعلى من النوع الأول و لفترات زمنية أقصر، حيث يزيد فيها معدل التضخم عن 10%.

[1]ـعبد المنعم السيد علي، نزار الدين العيسي، **النقود و المصارف و الأسواق المالية**، ، دار الحامد للنشر والتوزيع ،عمان، ط1، 2004، ص449.

[2]- مرجع نفسه، ص.450.

3. **التضخم الجامح:**

هذا النوع من التضخم يعتبر أخطر أنواع التضخم، ويتمثل بارتفاع هائل في الأسعار وانخفاض قيمة الوحدة النقدية إلى درجة يصبح فيها زهيدة جدا، وفي المراحل الأخيرة من هذا النوع من التضخم تنخفض قيمة الوحدة النقدية بدرجة كبيرة من يوم للآخر حتى تصبح عديمة القيمة.[1]

حينئذ يقتضي الأمر إصدار عملة جديدة لتحل محل العملة القديمة، وقد اعتبر الاقتصادي (أرثر لويس) معدل التضخم مقداره 5% سنويا ولمدة 4 سنوات متتالية مثالا للحدود القصوى للتضخم الزاحف، فإذا تجاوز الاقتصاد تلك الحدود دخل في مراحل من التضخم الجامح، حيث تفقد النقود وظائفها الأساسية وخاصة كونها مقياسا للقيم ومخزنا لها،[2] وتظهر ما تسمى بالحلقة المفرغة وذلك من خلال زيادة الأسعار زيادة كبيرة يعقبها ارتفاع الأجور مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج، وخفض ربحية رجال الأعمال مما يحتم زيادة جديدة في الأسعار فزيادة جديدة في الأجور.

ويستمر الدوران بشكل أكثر حدة وشدة فيتدهور ميزان المدفوعات وتستفيد موارد الدولة من الاحتياطي الذهبي والعملات الأجنبية وتتسع الهوة بين طبقات المجتمع الأمر الذي يشكل خطورة على الاقتصاد الوطني وعلى النظام الاقتصادي والاجتماعي.

رابعا: من حيث العلاقات الاقتصادية الدولية

1. **التضخم المستورد:**

ارتفاع الأسعار نتيجة انسياب التضخم العالمي إليها من خلال الواردات (حالة مميزة تحدث في الدول العربية المصدرة).[3]

2. **التضخم المصدر:**

ارتفاع الأسعار نتيجة زيادة احتياطات البنوك المركزية النقدية من الدولارات، والناجم عن وجود ما يعرف بـ " قاعدة الدفع بالدولار".[4]

---

[1] ـ بن زروق إيمان، **مرجع سابق، ص.24**

[2] ـ نصيرة عشي، ''التضخم النقدي وطرق علاجه، **"مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية"**، تخصص مالية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008/2007، ص.18

[3] ـ نصيرة عشي، مرجع سابق، ص. 20.

[4] ـ مرجع نفسه، ص.20.

المبحث الثالث: آثار التضخم وطرق قياسه.

يرجع القلق الشديد من تواجد التضخم إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تنجم عنه، الشيء الذي يجعله يتجاوز خاصيته النقدية، حيث أنه يترتب عنه نتائج متغايرة تنعكس على مختلف أشخاص النظرية الاقتصادية، و تنعكس أيضا على بناء الاقتصادي والاجتماعي ومتغيراته الكلية، وهذا ما يجعل من التضخم إحدى المشاكل الاقتصادية الرئيسية التي تتميز بتأثيراتها الكلية في المجتمع .

المطلب الأول: آثار التضخم الاقتصادية والاجتماعية

يجب أن نلاحظ أنه يمكن أن يكون لتضخم تأثيرات سلبية على بعض فئات المجتمع، وتأثيرات ايجابية على فئات أخرى في آن واحد، وبالتالي فإن التكلفة الاجتماعية الصافية للظاهرة تعتمد على مقدار الضرر والانتفاع الناتجين عنها. ويمكن التعرض لأهم الاثار المختلفة للتضخم فيما يلي:

أولا: أثار التضخم على توزيع الدخل الحقيقي

في أوقات التضخم يتركز الاهتمام حول الدخل الوطني الحقيقي لأن ارتفاع الأسعار باستمرار يؤدي إلى تدهور القوة الشرائية للنقود، ومن ثم يتحول الاهتمام من كمية النقود التي يتحصل عليها الفرد كدخل له إلى التعرف على الكمية التي يستطيع الفرد أن يحصل عليها بنمو الدخل الحقيقي وليس بنمو الدخل النقدي،[1] وبصفة عامة إن ارتفاع المستوى العام للأسعار وانخفاض قيمة النقود يؤثر في كل أفراد المجتمع طالما يستلم دخله في شكل نقدي ولكن يختلف التأثير من واحد إلى آخر وذلك لسببين:[2]

- ✓ لأن معدلات التغير في الدخول النقدية يختلف من فرد لآخر.
- ✓ لأن أسعار السلع المختلفة التي تشتريها الدخول تختلف في أسعارها المتعددة لأن أسعارها لا ترتفع بطريقة واحدة وفي اتجاه واحد أو بنسبة واحدة، ولهذا فغن الاختلاف في سلوك أسعار السلع والخدمات هو الذي يظهر الاختلافات الحقيقية في تقلبات مستوى الأسعار وتغيرات قيمة النقود.

[1] ـعبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسي، مرجعسابق، ص459

[2] ـ مروان عطون ، مرجعسابق، ص189

ثانيا: أثر التضخم على التجارة الخارجية

إن الآثار السابقة للتضخم وما يحدثه عجز في ميزان المدفوعات،يمكن أن يحدث اختناق في مراكز النتاج الداخلية عندما لا تتوفر الموارد النقدية الخارجية (العملة الصعبة)، وهذا ما سوف ينعكس على التجارة الخارجية والنظم النقدية الداخلية لكافة البلدان المتكاملة في الاقتصاد العالمي، من خلال تحركات رؤوس الأموال أو من خلال المشاريع الدولية، بحيث يمكن أن تنتقل المظاهر التضخمية من دولة إلى أخرى عن طريق المبادلات الدولية، وعندما ترتفع تكاليف الإنتاج الداخلي بارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة، وبالتالي ارتفاع أسعار المنتجات المحلية.[1]

ثالثا: أثر التضخم على هيكل الإنتاج

يؤدي التضخم إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي التي لا تفيد التنمية في مراحلها،[2] لأن الارتفاع في مستويات الأسعار، الأجور والأرباح في القطاعات الإنتاجية المخصصة للاستهلاك أو التي تتمتع بطبيعة مضاربة، سوف يجذب إليها رؤوس الأموال على حساب الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية، والتي هي أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي، ويمكن أن نتصور عندئذ أن الصناعات الأساسية والثقيلة سوف تتجمد، إذ أنها تتحمل عبء في ارتفاع الأجور داخل القطاع لمواجهة ارتفاع النفقات المعيشية التي يعاني عمالها منها، وفي الوقت نفسه فهي لا تجد رؤوس الأموال الكافية لتوسيع طاقتها الإنتاجية، كما أنها تحتاج لفترة طويلة نسبيا حتى تظهر نتائج أعمالها،وكل هذا يتنافى مع المظاهر التضخمية التي تسود في السوق، وبالنتيجة يعاني الاقتصاد حينها من معدلات نمو بطيئة .

إضافة إلى ما سبق، إن توجيه رؤوس الأموال تتحكم فيه عوامل أخرى من بينها مستوى تشغيل عناصر الإنتاج، و كذلك مدى حدة التضخم و اتجاهات تغيره، حيث كلما اقترب الاقتصاد من مستوى تشغيل عناصر الإنتاج، وكذلك مدى حدة التضخم و اتجاهات تغيره، حيث كلما اقترب الاقتصاد من مستوى التوظيف الكامل، كلما اقتربت مرونة الإنتاج من الصفر، مما يزيد في درجة ارتفاع الأسعار، و قيام رجال الأعمال بتخزين السلع بغية بيعها بعد فترة لتحقيق أرباح أكثر،و هذا بدوره يزيد من الارتفاع في الأسعار، كما تتجه رؤوس الأموال إلى المضاربة بالأراضي و العقارات،كل هذا على حساب توظيف الأموال في الاستثمارات طويلة الأجل تعود بالنفع على الاقتصاد.[3]

[1]- محمد عزت غزلان، مرجع السابق، ص321

[2]- غازي حسين عناية ، مرجعسابق ص193

[3]-محمد عزت غزلان، مرجع السابق، ص322

وبالتالي قد يتوقف إنتاج السلع الاستهلاكية بعد تعمَد الحكومة إلى تجميد أسعارها،ويتوسع إنتاج السلع الترفيهية الموجهة إلى فئات معينة، وهكذا كلما اقترب الاقتصاد من مستوى التوظيف الكامل كلما زادت حدة هذه التغيرات و انعكست آثارها على مختلف الأنشطة الإنتاجية، وقد ينتشر لذلك نوع من التشاؤم حول مستقبل النشاط الاقتصادي، يمكن أن يؤدي إلى تخفيض رجال الأعمال لاستثماراتهم، وزيادة عرض السلع نتيجة طرح الكميات المخزنة منها، وهذا يؤدي إلى الوقوع بأزمة انكماش تبدأ من قطاعات معينة وتنتشر لتشمل الاقتصاد بمجمله.

رابعا: أثر التضخم على البطالة (منحنى فليبس)

لا شك أن تخفيض البطالة يعتبر هدفا رئيسيا في أي اقتصاد (تحقيقا للتوظف الكامل للموارد بما فيها العمل)، إلا أن تحقيق هذا الهدف قد يكون على حساب أهداف أخرى لا تقل أهمية، وفي مقدمتها هدف استقرار المستوى العام للأسعار. فالارتفاع بمستوى العمالة يصاحبه خلق دخول إضافية تتحول إلى قوة شرائية تزيد من الطلب الكلي، وعندما لا يمكن زيادة الإنتاج ليواكب زيادة الطلب ترتفع الأسعار، ويصبح التضخم هو الذي يدفعه المجتمع مقابل القضاء على البطالة.[1]

وفي الوقت نفسه تكون أي محاولة للقضاء على التضخم والحد منه متضمنة قبول معدلات أعلى للبطالة، حيث أن الحد من التضخم إنما يعني تقليل هوامش ربحية المشروعات، فيتقلص نشاطها الإنتاجي وينخفض طلبها على العمل بالتبعية.

ومما سبق يتضح ووجود علاقة عكسية بين التضخم والبطالة والتي يعبر عنها بالمنحنى المعروف باسم "منحنى فليبس".

خامسا: أثر التضخم على سعر الصرف

تعد أسعار الصرف الموازية لأسعار الصرف الرسمية واحدا من المؤشرات الاقتصادية والمالية المعبرة عن متانة الاقتصاد لأية دولة سواء كانت من الدول المتقدمة أم الدول النامية، وتتأثر أسعار الصرف بعوامل سياسية واقتصادية متعددة، ومن أشد هذه العوامل الاقتصادية، التضخم ومعدلات أسعار الفائدة السائدة في السوق، اللذان يعكسان أثرهما على سعر الصرف للعملة الوطنية في السوق الموازية لسعر الصرف الرسمي الوطني.

[1]- مروان عطون، مرجع سابق، ص58

المطلب الثاني: طرق قياس التضخم.

يعتمد تقدير معدل التضخم على تطورات الرقم القياسي للأسعار. ولقياس المستوى العام للأسعار نحتاج إلى مؤشر يجمع أسعار السلع الفردية ويعكس حركتها العامة، لأن الاعتقاد هنا بأن تغير القوة الشرائية للنقود قد انخفضت وأن هذا التغير قد انتشر في أرجاء السوق وأن كافة السلع سوف تتأثر بنفس المدى، ومن هنا جاء استخدام مصطلح المستوى العام للأسعار، وهو الذي يعكس القاعدة الكلاسيكية المعروفة بأن التغير في الطلب على أو عرض النقود مع ثبات العوامل الأخرى سوف يؤدي إلى تغيرات متناسبة في المستوى العام لأسعار، وضمنيا فإن ذلك يتطلب أن الذي يتغير فقط هو القوة الشرائية للوحدة النقدية، ولكن العلاقات بين الأسعار منفردة تبقى بدون تغير.

ولذا فقد طور هؤلاء الاقتصاديون مقياسا للمصطلح المجازي(**المستوى level**) في شكل أرقام قياسية كان الهدف من استخدامها هو قياس التغير في القوة الشرائية عبر الزمن،ولذلك لم يتخلصوا من اعتقادهم بوجود التعديل الآني أو المتناسب في الأسعار كأثر للتغيرات النقدية.[1]

ويمكن استخدام العديد من المؤشرات والمقاييس في حساب معدل التغير في المستوى العام للأسعار وأهمها:

أولا: الأرقام القياسية للأسعار.

تعرف الأرقام القياسية للأسعار بأنها "عبارة عن متوسطات مقارنة نسبية وزمنية للأسعار".[2] والمقصود من أنها متوسطات نسبية، هو أنها تبين مدى التطور في النقود والأسعار بالنسبة لشيء معين، وتقوم على استخدام أساس للمقارنة يسمى سنة الأساس، حيث تتم مقارنة التطورات في النقود والأسعار بسنة الأساس؛ ويعتمد اختيار سنة الأساس على مدى الثبات النسبي لمستوى الأسعار في تلك السنة. كما أن الأرقام القياسية هي أرقام زمنية نظرا لكونها تعكس التغيرات في مستويات الأسعار خلال فترة زمنية معينة، يتم الاعتماد عليها في إجراء مقارنات حول تطورات الأسعار خلال تلك الفترة. ويتم إعداد الأرقام القياسية لمختلف أنواع السلع في الاقتصاد معبرا عنها بوحدات النقود؛ حيث أن حدوث تغيرات في الأسعار يترتب عليه حدوث تغيرات في نفقات المعيشة. وتستخدم الأرقام القياسية لقياس التغيرات في الأسعار، وذلك من خلال تتبع التطورات التي تطرأ على أسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة.وتكتسب الأرقام القياسية أهميتها، من خلال مقدرتها في عكس التغيرات التي تحدث في القوة الشرائية للنقود.[3]

---

[1]- نصيرة عشي، مرجع سابق، ص.19

[2]-شافعي محمد، **مقدمة في النقود والبنوك**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1969، ص 63.

[3]- بن زروق إيمان، مرجع سابق، ص. 25

1. الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين حضر أو ريف:

ويعكس هذا الرقم التغيير السنوي في أسعار سلة مختارة من السلع الاستهلاكية يتم تصميمها من بحوث وإحصاءات ميدانية بما يعرف ببحوث ميزانية الأسرة، وهناك نوعان من الأرقام القياسية للدلالة على التغير السنوي في أسعار السلع للمستهلكين بالمدن وأخرى للمستهلكين في المناطق الريفية، وقد يعاب على هذه المؤشرات تجاهله للتغيرات في أسعار السلع والخدمات في المناطق الحضرية الأخرى (القاهرة، الإسكندرية).

2. الرقم القياسي لأسعار الجملة:

يضم الرقم القياسي لأسعار الجملة أهم المجموعات السلعية، مثل المنتجات الزراعية والدواجن والأسماك، والمنتجات الحيوانية غير الغذائية والأخشاب، وغيرها من السلع. ويتم إعداد الرقم القياسي لأسعار الجملة بالاعتماد على الأسعار الرسمية، والتي تشير بصفة إجمالية إلى أسعار الجملة في جميع أنحاء البلاد دونما تمييز بين المناطق الجغرافية فيها. وذلك من خلال قيام أجهزة الإحصاء المختصة بجمع كافة البيانات حول أسعار البيع بالجملة بناء على نماذج يتم إرسالها إلى كافة المنشآت العاملة في تجارة الجملة، والتي تقوم بتعبئتها وإعادة إرسالها إلى أجهزة الإحصاء التي تقوم بفرزها وتصنيفها وحساب الرقم القياسي لها.[1]

3. الرقم القياسي لأسعار التجزئة:

يعكس الرقم القياسي لأسعار التجزئة التغيرات التي تطرأ على القدرة الشرائية للنقود، وذلك من خلال تتبع التغيرات التي تحدث في أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد القومي. ويتم إعداد هذا الرقم بالاعتماد على الأسعار الرسمية دون الأخذ في الاعتبار الأسعار الفعلية التي تتحدد وفقا لقوى العرض والطلب، أو الأسعار التي يسود التعامل بها في السوق السوداء، ويتم إعداد الرقم القياسي لأسعار التجزئة بالاعتماد على طريقة العينة التي تقوم على اختيار النمط الإنفاق لعينة تمثل شرائح في المجتمع، غير أن الاعتماد في إعداد هذا الرقم على اختيار عينة من المجتمع لا يعكس في حقيقة الأمر طبيعة الإنفاق الحقيقي أو التغيرات التي تطرأ عليه من حين إلى آخر، وذلك نظرا لحدوث تغيرات كثيرة في أنماط الاستهلاك في المجتمع بين فترة وأخرى، وكذا إمكانية لجوء المستهلك إلى السلع التعويضية في حالة عدم قدرته على شراء السلع الرئيسية.

[1]- غازي حسين عناية ، مرجعسابق، ص20

ثانيا: مقاييس ومؤشرات أخرى:

1. فائض المعروض النقدي:

يعرف فائض المعروض النقدي أيضا بإصلاح آخر هو" الفجوة التضخمية النقدية" ويمكن قياس فائض المعروض النقدي أو ما يعرف بالفجوة التضخمية بمقدار الفرق بين نسبة التغير المعروض النقدي ونسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

ويمكن قياس هذه الفجوة باستخدام المعادلة الآتية:[1]

حيث أن:

G: تمثل المعروض النقدي.

M: تمثل إجمالي المعروض النقدي.

Y: تمثل إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة.

A.M: تمثل مقدار الغير السنوي في إجمالي المعروض النقدي.

A.Y: تمثل مقدار التغير السنوي في إجمالي لناتج المحلي في الأسعار الثابتة.

2. معامل الاستقرار النقدي:

يمكن حساب الاستقرار النقدي باستخدام المعادلة التالية M=m/r

حيث أن:

M: تشير إلى معدل التغير السنوي في معدل إجمالي المعروض النقدي.

m:معامل الاستقرار النقدي أكبر من الواحد الصحيح فإن ذلك يشير إلى وجود اتجاهات وقوى تضخمية.

[1]- مرجع نفسه، ص21

المبحث الرابع: السياسات المستخدمة لمكافحة التضخم.

إن علاج التضخم يجب أن يكون عملا طويل النفس، دائم مستمر حيث يكاد يكون هناك إجماع بين الاقتصاديين على خطورة التضخم كحالة مرضية في الاقتصاد الوطني، يجعل هدف القضاء عليها أو على الأقل احتواءها و الحد من تفاقمها من أول أهداف السياسات الاقتصادية في البلاد التي تعاني منها، نظرا للأضرار الجسيمة التي يمكن أن يلحقها التضخم بالمجتمع من النواحي الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، وعادة تلجأ الحكومات في ذلك إلى استخدام وسائل السياسات الاقتصادية والمالية للتقليل من حجم الطلب الكلي مساوي إلى مستوى العرض الكلي عند الاستخدام التام لعوامل الإنتاج .

المطلب الأول: السياسة النقدية.

تتمثل هذه الطريقة في اتخاذ إجراءات مبطئة ومثبتة تحاول أن تتجاوب مع معدل معقول من التضخم يسود الاقتصاد يمكن التحكم فيه وسرعة مداه.[1] ويكون عاملا في تحقيق النمو الاقتصادي وفي نفس الوقت تتبع بعض الإجراءات التي تساهم في المحافظة على قيمة النقود والقدرة الشرائية.

ومن خلال التعاريف فإنَّ أي تعريف للسياسة النقدية لابدَّ أن يتضمّن العناصر التالية:[2]

أ- الإجراءات والأعمال التي تقوم بها السلطة النقدية؛

ب-تستعمل الإجراءات للتأثير على المتغيّرات النّقدية، وبالتّأثير على سلوك الأعوان المصرفية وغير المصرفية؛

ج- تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف تحدّدها السّلطات النّقدية؛

وبشكل عام تهدف السياسة النقدية إلى التأثير في عرض النقود لخلق التوسع والانكماش في حجم القدرة الشرائية للمجتمع،والهدف من زيادتها هو تنشيط الطلب والاستثمار وزيادة الإنتاج وتخفيض البطالة والعكس يؤدي إلى تخفيضها والحد من التوسع والإنتاج.

ويلعب البنك المركزي الدور الأساسي في تطبيق هذه السياسة بواسطة مجموعة من الأدوات منها:

أولا: الأدوات الكمية

1. سياسة إعادة الخصم:

فهي عبارة عن سعر الفائدة التي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة الخصم الأوراق التجارية، ولا يتم تحديد هذا الخصم بناء على عرض كمية من الأوراق التجارية المقدمة للخصم أو الطلب

[1] ـعبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 6.

على السيولة بل يتحدد من طرف البنك المركزي بناءا على الأهداف التي يريد هو الوصول إليها،فبواسطة هذه السياسة يمكن التأثير على خلق النقود عن طريق الرفع أو الخفض من مفعوله، فإذا أراد البنك المركزي تقليل كمية الائتمان و مكافحة التوسع في الإنفاق النقدي للتخفيض من التضخم يرفع معدل إعادة الخصم مما سيؤثر سلبا على قدرة المصارف على منح الائتمان.[1]

2. سياسة السوق المفتوحة:

يقصد بسياسة السوق المفتوحة قيام البنك المركزي بيع وشراء الأوراق المالية وتسويقها قصد الزيادة أو التخفيض من كمية النقود المتاحة في السوق، وبالتالي التقليل من التضخم وهذا حسب الأوضاع الاقتصادية.[2]

فعندما يريد البنك المركزي الحد من الائتمان فإنه يبيع الأوراق المالية فيسدد مشتروها ثمنها من حساباتهم فتقل احتياطيات المصارف، وتقل قدرتها بالتالي منح الائتمان. أما إن أراد أن يزيد كمية الائتمان فإنه يشتري الأوراق المالية من السوق ويدفع ثمنها لحساب الأفراد في مصارفهم فتزيد قدرتها على منح الإقراض.

3. سياسة الاحتياطات الإجبارية

وفق سياسة الاحتياطي الإجباري يلزم كل بنك تجاري يوضع جزء أو نسبة معينة من أصوله النقدية وودائعه في شكل رصيد دائم في البنك المركزي، ففي أوقات التضخم وعن طريق رفع نسبة الاحتياطي من طرف البنك المركزي تضطر البنوك التجارية إلى تحقيق الفائض في الأرصدة النقدية لتغطية الزيادة في الاحتياط النقدي سيضطر تقيد الائتمان.[3]

ثانيا: الأدوات النوعية

1. سياسة التأطير القروض

وهي إجراء تنظيمي تقوم به أو بموجبه السلطات النقدية بتحديد سوق لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسبة محددة خلال العام، كي لا يتجاوز ارتفاع مجموعة القروض الموزعة نسبة معينة، ففي حل الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك إلى

[1] ـ فريدة بخراز يعدل، **تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص.164

[2] ـ محمود يونس، كمال أمين الوصال، **نقود وبنوك وأسواق مالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص. 312.

[3] ـ مجدي عبد الفتاح سليمان، مرجع سابق، ص.110

عقوبات تتباين من دولة لأخرى.[1] وتهدف هذه السياسة للحد من قدرة البنوك على منح الائتمان مباشرة.

2. السياسة الائتمانية القروض:

وتعني انتهاج البنك المركزي سياسة تعجل قراراته، تتعلق فقط ببعض القطاعات التي يعتبرها أكثر مردودية للاقتصاد الوطني، فيقوم بتوجيه القروض إليها، بحيث تكون قراراته كفيلة بإعطاء كل التسهيلات في منح القروض إلى هذه القطاعات.

ويمكن أن تأخذ هذه السياسة عدة أشكال:[2]

- إقرار معدل الخصم المفضل؛
- إمكانية إعادة خصم الأوراق التي لا تتوفر فيها الشروط الضرورية؛
- قبول إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف؛
- إعطاء أو منح تمديد لمدة استحقاق القروض ومعدل الفائدة.

3-أسلوب الإقناع الأدبي

للبنك المركزي قدرة التأثير على البنوك التجارية بالإقناع الأدبي في التصرف بالاتجاه المراد الحصول عليه. ويعبر عن أسلوب الإقناع الأدبي بأنه محاولة إعطاء التعليمات وإرشادات من طرف البنك مركزي بأسلوب أدبي بخصوص منح الائتمان والتوسع فيه من طرف البنوك حسب الاستعمالات المختلفة.[3]

4. سياسة الحد الأقصى لسعر الفائدة

وتعتبر سياسة الحد الأقصى لسعر الفائدة بفرض البنك المركزي حتى أقصى لسعر الفائدة الممنوح من طرف البنوك التجارية لا يمكن تجاوزه، حيث أنها تكون منخفضة في حالة محاربة التضخم للحد من إمكانية التوسع النقدي.

[1]- عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص.80.

[2]- صالح مفتاح، مرجع سابق، ص.15.

[3]- ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص233.

المطلب الثاني: السياسة المالية

يقصد بالسياسة المالية سياسة الحكومة في تحديد المصادر المختلفة الإيرادات العامة للدولة، الأهمية النسبية لكل من هذه المصادر، وهذا من جهة، ومن جهة أخرى تحديد الكيفية التي تستخدم بها الإيرادات لتمويل الاتفاق الحكومي (الاتفاق العام) بحيث تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة وتتركز السياسة المالية في تحليلها للتضخم على فرضية أن ارتفاع الأسعار إلى زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي، وبالتالي فهي تعمل على تخفيض هذا الطلب بالتأثير على الاستهلاك الخاص، الاستثمار، المصاريف العامة والصادرات،[1]وأهم أدوات أو وسائل السياسة المالية هي:

أولا: الرقابة الضريبية

تعد الرقابة الضريبية الأداة الأكثر فاعلية في ضبط حركات التضخم و الانكماش ففي قصور الإنفاق الخاص تقتضي هذه السياسة زيادة الإنفاق العام، بخفض معدلات الضريبة سواء على أرباح لرفع معدلات الإنفاق الاستثماري، أو على الاستهلاك لرفع معدلات الإنفاق الاستهلاكي, وأما بالنسبة للإنفاق الخاص، فيقتضي سحب جزء من القوة الشرائية وذلك برفع الضريبية التصاعدية على الدخل، وبالتالي التخفيض من حجم الطلب الكلي مما يدفع بالأسعار نحو الانخفاض.

وتتحدد السياسة الضريبة للحكومة بما يتفق وأهداف السياسة الاقتصادية العامة التي تعكس إستراتيجية الحكومة أو فلسفتها الاقتصادية والاجتماعية، و تعتبر الجداول المختلفة لضريبة الدخل من الأدوات الهامة التي يمكن أن تلعب دورا مميزا في إعادة توزيع الدخل الوطني الحقيقي، كما أن هيكل الضرائب الجمركية يمكن أن يؤثر بدرجة كبيرة على حجم و هيكل الواردات، بالإضافة إلى اعتبارها أداة هامة لحماية المنتجات المحلية و الصناعة الوطنية الناشئة .

ثانيا: الرقابة على الإنفاق العام

تباشر سياسة الميزانية تأثيرها في الرقابة على التضخم و الانكماش من خلال الإنفاق،سواء الاستهلاكي أو الاستثماري، برفع معدلاته أو تخفيضها حسب الأحوال الاقتصادية السائدة.[2]

وتعني بالإنفاق العام في هذا الإطار، الإنفاق المباشر(والذي يختلف على الإنفاق الغير المباشر)، بحيث تتكرس هذه السياسة في إحداث فائض أو عجز في الميزانية، لتحكم في الموجات التضخمية والانكماشية، على أنه يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الخاصة لحركات النشاط الاقتصادي في البلدان النامية، من حيث ممارسة لسياستها الانفاقية، وكذلك ما يحكمها من ضغوط واتجاهات .

[1]- ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 243.

[2]- عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص.81

وفي حالة التضخم يجب التقليل من الإنفاق الحكومي باستحداث فائض في الميزانية، ويتوقف على حجم الفجوة التضخمية المراد القضاء عليها، أو بالتأثير على حجم الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، بما أن كبح الاستثمار يعني تخفيض الإنتاج والزيادة في مشكل البطالة ويبقى الاستهلاك الخاص هو محور عمل السياسة المالية لسهولة التأثير فيه.

كما تستطيع الدولة الاقتراض من الجمهور بهدف امتصاص الفائض من مداخيل الأفراد وتقليل إنفاقهم في سوق السلع، ويفترض أنها لا تقوم بإنفاق هذه القروض في مشاريعها المختلفة، غذ ليس الهدف إحلال الدولة مكان القطاع الخاص في الإنفاق، إنما هو الحد ما أمكن من الإنفاق سواء من قبل الحكومة أو الأفراد.[1]

وقد يعترض البعض على هذا المبدأ لكون الدولة تتحمل دفع نفقات الدين العام على شكل فائدة يحصل عليها الجمهور من قروضهم، في حين تحتفظ الدولة بهذه القروض على شكل عاطل في خزينتها، مما يقودها إلى تحمل الخسارة، إلا أن التضخم وما يلحقه من آثار سلبية تفوق كثيرا مجرد دفع الفائدة على أصل سائل لا يدر دخلا، أضف إلى هذا أن الحكومة لكي تدفع الفوائد المترتبة على القرض العام ستضطر إلى رفع معدلات الضرائب، وهو إجراء يتفق وسياستها العامة في مكافحة التضخم.

رغم كل هذا إلا أن للسياسة المالية مشكلتين أساسيتين:

- ✓ فهي تفتقر إلى المرونة في التعامل مع الأوضاع الاقتصادية، وكذا سرعة تأقلم الأفراد معها ومدى تقلبهم لها.
- ✓ وأنها ذات فترات محدودة للتطبيق، وتتفاوت نجاعتها من وضعية اقتصادية إلى أخرى، لذلك يرى الاقتصاديين ضرورة استخدام وسائل السياسة المالية جنبا إلى جنب مع وسائل السياسة النقدية لمعالجة التضخم.

[1]- إسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص158

خلاصة الفصل:

يمارس التضخم دورا هاما في التأثير على اقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة، ويعتمد في تأثيره على درجة النمو الاقتصادي، لذا تطرقنا إلى عدة تعاريف تختلف باختلاف الأسس والضوابط التي اعتمد عليها الاقتصاديون في تعريف التضخم، حيث تشير بمجملها إلى حدوث ارتفاعات متوالية في مستويات الأسعار المحلية وتدهور القوة الشرائية لوحدة العملة الوطنية، وتختلف درجة تأثير التضخم في الاقتصاد الوطني باختلاف العوامل والأسباب المنشئة له، وعادة ما يوصف التضخم في البلدان النامية بأنه تضخم طلب ناشئ عن الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات بصورة تفوق مقدرة العرض الحقيقي منها، مما يساهم في خلق فجوة فائض طلب تساهم في دفع مستويات الأسعار المحلية نحوى الارتفاع. ولقد تناولت النظريات النقدية هذه الظاهرة بالدراسة، وفسرتها حسب وجهة نظرها لهذه الظاهرة، وكما تعرضنا إلى أهم أنواع الضخم والمؤشرات التي اعتمد عليها في تحديد مقداره. وكيفية تأثير التضخم على مختلف العوامل الاقتصادية والاجتماعية.

ولمواجهة هذه الظاهرة اتبعت السلطات النقدية كلا من الإجراءات المالية والنقدية لمحاولة حصر هذه الظَاهرة، والتقليل من مخاطرها على الاقتصاد.

الفصل الثاني: الإطار النظري لميزان المدفوعات

تمهيد:

من المعروف أن لكل دولة معاملاتها الخارجية، فالأشخاص المقيمون فيها سواء كانوا طبيعيين أو معنويين يقومون بما يعرف عملية تحريك النقود من وإلى داخل الدولة، وهذا عن طرق عمليات التصدير والاستيراد وتحويل الأموال... الخ، وينتج عن هذه المعاملات استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها عاجلا أم آجلا.

وطالما أن هذه الحقوق والالتزامات تقوم في الواقع بالنقود ويتعين أداؤهما في تاريخ معين، فإنه على كل دولة إعداد بيان أو سجل من أجل تقييد وتسجيل حقوقها على الخارج وما عليها من التزامات نحوه، وهذا السجل يعرف بميزان المدفوعات، وهو الذي يعطي صورة واضحة للسلطات المسؤولة في الدولة عن نقاط القوة والضعف في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني، وكذا تأثير هذه المعاملات الخارجية على الدخل الوطني ومستوى التشغيل في الداخل.

وبالتالي فإن ميزان المدفوعات يعكس مدى التقدم الاقتصادي للبلد، وكذا تحديد المركز المالي للدولة بالنسبة للعالم الخارجي، ولهذا فان صندوق النقد الدولي غالبا ما يطلب من أعضائه تقديم موازين مدفوعاتهم سنويا لكونه المؤشر الأكثر دقة في الحكم على المركز الخارجي للعضو.

وفي هذا الصدد سيتم الإلمام بجميع جوانب الموضوع من خلال إعطاء نظرة عامة لميزان المدفوعات وتعريفه ومن ثمة هيكله، إضافة إلى توازنه واختلاله، وأهم السياسات التصحيحية لاختلال ميزان المدفوعات.

المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات

تعرف التجارة الدولية بطبيعتها الأساسية أنها ذات وجهين هما أخذ وعطاء أو استيراد وتصدير، إلا أن هذه الطبيعة التبادلية تعتبر شكلا مبسطا للتجارة الدولية، لأنها في وقتنا الحالي أصبحت تضم عمليات أخرى مثل الخدمات والسياحة، بمعنى أنها تشمل بالإضافة إلى عمليات التجارة المنظورة وعمليات أخرى غير منظورة، وهذه العمليات تقيد وتسجل في سجل محاسبي يدعى ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات

يمكن النظر إلى حساب ميزان المدفوعات من زوايا متعددة. فمن ناحية يقصد به ذلك النظام المحاسبي الذي صمم لتوضيح كيف تمول دولة معينة أنشطتها الدولية، والدور الذي يلعبه البلد في الاقتصاد العالمي، و يمكن تصوره أيضا على أنه سجل لكل الصفقات التي تتم بين بلد معين و البلدان الأخرى خلال فترة من الزمن عادة ما تكون سنة.[1]

ويعرف ميزان المدفوعات لدولة بأنه عبارة عن سجل لكافة المعاملات الاقتصادية الخارجية التي تتم بين المقيمين في دولة معينة والمقيمين في الخارج خلال فترة زمنية معينة.[2]

فالدول التي ترتبط ببعضها البعض في كل فترة بعدد من العمليات المتنوعة والمتشعبة فهي تبيع وتشتري من بعضها البعض، تقدم لبعضها البعض شتى أنواع الخدمات, هبات تمنح وتؤخذ، مبالغ تنتقل، قروض تمنح وتسدد، كل هذا يحاول ميزان المدفوعات أن يسجله في بيان يوضع دوريا عادة ما يكون كل سنة.[3]

وإن كانت بعض الدول تعد تقديرات ميزان المدفوعات لفترة تقل عن سنة مثل الو.م.أ فهي تعد تقديرات لميزان المدفوعات كل ثلاثة أشهر وذلك لمساعدة السلطات المختصة على معرفة حقيقة الوضع الاقتصادي الخارجي، ومن ثم العمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتدارك الوضع بدلا من الانتظار حتى نهاية العام.[4]

يستخلص من التعاريف السابقة أنها تتفق في معنى واحد وهو أن ميزان المدفوعات لأي دولة لا يخرج عن كونه عبارة عن سجل منظم، تقيد فيه كل المعاملات الاقتصادية لدولة ما مع العالم الخارجي بين المقيمين في تلك الدولة وغير المقيمين، خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة.

---

[1]-.صالح فلاحي، "النظرية النقدية والتمويل الدولي، **محاضرات لطلبة السنة الثانية ماستر**، نقود ومؤسسات مالية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية، **جامعة الحاج لخضر باتنة**، 2014/2013.

[2]-le FMI propose une métrologie d'établissement de la balance des paiements présentée dans le " manuel de la balance des paiements » Washington D.C

[3]-FredericMishkin, **La Balance Des Paimment**, **Monnaie**, **Banque et Marchés Financiers**, 8edition. P.632

[4]-.صالح فلاحي، مرجع سابق.

ومن خلال التعريف يتضح ما يلي:

- ✓ أن ميزان المدفوعات لا يخرج عن كونه سجلا يصور في شكل حساب ذو جانبين، جانب دائن تسجل فيه المتحصلات من العالم الخارجي، وجانب مدين تسجل فيه كافة المدفوعات للعالم الخارجي.
- ✓ يقوم التسجيل في ميزان المدفوعات على أساس التفرقة بين المقيمين وغير المقيمين، فالمقيمون هم الأفراد والمؤسسات الذين تدوم إقامتهم داخل الحدود السياسية للدولة ويحصلون على دخولهم بصفة مستديمة من الدولة، بصرف النظر عن جنسيتهم فوجود شخص أجنبي مقيم في دولة ما بصفة دائمة ويمارس نشاطا اقتصاديا مع الدول الأجنبية تعتبر معاملاته جزءا لا يتجزأ من المعاملات الدولية التي تدخل في ميزان المدفوعات لتلك الدولة التي يقيم فيها، أما الغير المقيمين فهم الأشخاص الذين يقيمون إقامة مؤقتة، مثل السياح والدبلوماسيين وقوات الأمم المتحدة...، فكل هؤلاء تسجل معاملاتهم في ميزان المدفوعات للبلد الذي ينتمون إليه، فالسائح الفرنسي في الجزائر هو مقيم بالنسبة لفرنسا وغير مقيم بالنسبة للجزائر.
- ✓ إن لبيانات ميزان المدفوعات دلالتهما الخاصة، حيث تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات.

المطلب الثاني: هيكل ميزان المدفوعات (التقسيمات الرئيسية)

وعادة ما يقدم تقرير ميزان المدفوعات مقسما إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

- ✓ الحساب الجاري(أو المعاملات الجارية).....Currentaccount
- ✓ حساب رأس المال(أو المعاملات الرأس المالية).....Capital account
- ✓ صافي الاحتياطات الدولية من الذهب النقدي و الأصول السائلة.....

Net Internationnal Reserves of Monetary Gold and LiquidAssets

الجدول رقم(01): تركيبة ميزان المدفوعات.

البنود	الحسابات	صفقات دائنة	صفقات مدينة	الميزان
البند الأول	1-**<u>الحساب الجاري</u>:** 1-1.الميزان التجاري أ/ السلع الصادرات الواردات **الميزان التجاري للسلع** ب/ الخدمات الاستلام(أرباح، فوائد، سفر) المدفوعات (أرباح، فوائد، سفر) **الميزان التجاري للخدمات** **1-2** التحويلات من جانب واحد من الخارج من الداخل **ميزان التحويلات من جانب واحد**			
	ميزان الحســـاب التجـــاري			
البند الثاني	**<u>2/ حساب رأس المال</u>** 2-1. الصفقات الرأسمالية طويلة المدى أ/ الاستثمارات المباشرة تدفق نحو الداخل			

	تدفق نحو الخارج ب/ الاستثمارات المحفظية نحو الداخل (بيع الأوراق المالية) نحو الخارج (شراء الوراق المالية) **ميزان حساب رأس المال الطويل المدى** 2-2.الصفقات الرأسمالية القصيرة المدى نحو الداخل (بيع الأصول) نحو الخارج (شراء الأصول) **ميزان حساب رأس المال القصير المدى**			
	ميزان حساب رأس المال			
البند الثالث	**3/ حساب الاحتياطي الرسمي** 3-1. الذهب أ/ الصادرات من الذهب ب/ الواردات من الذهب 3-2 النقد الأجنبي أ/ نحو الداخل ب/ نحو الخارج **ميزان حساب الاحتياطي الرسمي**			
البند الرابع	**صافي الخطأ والسهو**			
	الميزان العام لميزان المدفوعات			

المصدر:صالح فلاحي، "النظرية النقدية والتمويل الدولي"، **محاضرات لطلبة السنة الثانية ماستر**، نقود ومؤسسات مالية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الحاج لخضر **باتنة**، 2014/2013

وفيما يلي نبحث هذه الحسابات أو التقسيمات الرئيسية بشيء من التفصيل :

أولا : الحساب الجاري the courrentAcount:

ينقسم الحساب الجاري إلى قسمين رئيسيين هما :[1]

1- التجارة المنظورة visible Trade أي التجارة في السلع المصدرة والمستوردة.

وهو أقدم العلاقات الاقتصادية بين الدول، تسجل فيه كل عمليات دخول وخروج السلع المادية عبر الحدود الجمركية من وإلى البلد، ويقصد بالسلع كافة البضائع المنقولة ، بالإضافة إلى

[1]- عبد الرحمن يسري، **اقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، القاهرة، بدون سنة نشر، ص .324.

الذهب، ويكون في شكل سلعة ذهبية مثل السبائك بحيث يخرج عن طابعه النقدي، لهذا يطلق عليه بالذهب غير النقدي.

كما نص عليها صندوق (FOB) يتم تقويم الصادرات والواردات في هذا الحساب على أساس النقد الدولي، بحيث تسجل الصادرات في الجانب الدائن لأنها تشكل إيرادات من الخارج، أما الواردات فتسجل في الجانب المدين لأنها تشكل مدفوعات للخارج، تشكل الفرق بين مجموع الصادرات والواردات رصيد الميزان التجاري، وقد يكون في حالة فائض أو عجز. يكون فائضا إذا كانت قيمة الواردات أقل من قيمة الصادرات في الاقتصاد، وعجزا إذا زادت قيمة واردات الاقتصاد عن قيمة صادراته، أما إذا تساوت المدفوعات لتمويل الواردات مع متحصلات الصادرات فنقول أن الميزان التجاري في حالة توازن.[1]

2- ميزان التجارة غير المنظورة Invisible Trade أي صادرات وواردات الخدمات:

ويطلق عليه أيضا ميزان الخدمات، لأنه يرصد كل متحصلات الدولة لقاء تقديمها لخدمات للخارج، مثلا استخدام مؤسسات التأمين الوطنية من أجل التأمين على بضائع أجنبية، ويتم تسجيل هذه المتحصلات في الجانب الدائن وكذلك مدفوعات الدولة للخارج نتيجة حصولها على خدمات من الأجانب، مثلا نفقات البعثات الدبلوماسية أو التعليمية في الخارج، ويتم تقييدها في الجانب المدين.

وحساب الخدمات فإنه يتضمن الفوائد، الأرباح، الإنفاق على السفر، المصاريف المالية على الشحن والتأمين، المتحصلات من الإتاوات على الابتكارات التكنولوجية. كما أن الفوائد والأرباح التي يتم استلامها تقيس الخدمات التي يعطيها رأس مال البلد المستثمر في الخارج.

- ✓ **الميزان التجاري:** وهو الحساب الذي يضم حركة التجارة المنظورة وغير المنظورة معا.
- ✓ **ميزان العمليات الجارية:** ويضم قسم السلع والخدمات وقسم الهبات.
- ✓ **ميزان التحويلات:** ويضم التحويلات من جانب واحد وميزان التحويلات الرأسمالية.
- ✓ **الحساب النقدي:** وهو حساب رأس المال النقدي القصير الأجل مضافا إليه حساب الذهب النقدي.
- ✓ **الإيرادات والمدفوعات:** حيث يستخدم الكثيرين هاتين العبارتين بدلا من دائن ومدين، وهذا اعتمادا على البنود الظاهرة في الجانب الدائن، والتي تمثل مصدر الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من الخارج، بينما تمثل البنود الظاهرة في الجانب المدين مصدرا لمدفوعات الدولة نحو الخارج.

[1]-http://www.icn.com/ar/studies/2013/06/03 تاريخ الإطلاع 03/06/2013 07:56:57 AM

- ✓ **حساب التسويات الرسمية:** كما يطلق عليها أيضا حساب رأس المال الرسمي، وهو الفرق بين محتفظات القطاع الرسمي الأجنبي من الأصول المحلية ومحتفظات القطاع المحلي من الأصول الأجنبية.[1]

ثانيا: حساب رأس المال:

يسجل في هذا الحساب تدفقات رأس المال (استثمارات وقروض) من وإلى الدولة خلال فترة إعداد الميزان.

وتقيد رؤوس الأموال المتدفقة إلى داخل الدولة بقيد دائن في حساب رأس المال حيث يترتب على تدفقات زيادة رصيد العملة الأجنبية، وتقيد رؤوس الموال المتدفقة إلى خارج الدولة بقيد مدين في نفس الحساب حيث يترتب على تدفق الاستثمارات الوطنية إلى الخارج تدفق عملة أجنبية إلى خارج الدولة.[2]

ويطلق عليه حساب رأس المال أو حساب الأصول المالية، ويمثل مجموع الحسابات أو المعاملات في الأصول والالتزامات المالية الخارجية لاقتصاد ما، أي أنه يسجل التدفقات النقدية من وإلى الخارج بغرض الاستثمار، فتسجل الحقوق والالتزامات الناتجة عن هذه التدفقات لرؤوس الأموال بمختلف أشكالها، والتي من شأنها التغيير في دائنية ومديونية الدولة يتم تقسيم هذه المعاملات على أساس الجهة التي تقوم بها إلى حسب ما يميزه صندوق النقد الدول :

القطاع الرسمي: ويشمل المعاملات التي تقوم بها المصالح الحكومية والبنك المركزي والمؤسسات المصرفية، أي كل الهيئات الرسمية.

القطاع الخاص: ويشمل جميع العمليات التي يقوم بها الأفراد، الشركات والمؤسسات المالية غير المصرفية.

وعادة ما يتم تقسيم هذا الحساب إلى حسابين على النحو التالي:[3]

1-حساب رأس المال قصير الأجل:

وتسجل فيه المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل والتي تقل مدتها عن سنة وتكون في شكل استثمارات مالية قصيرة الأجل مثل أذون الخزينة، والاستثمار المحفظية.

2-حساب رأس المال طويل الأجل:

وهو الحساب الذي يشمل كافة التغيرات التي تطرأ على أصول وخصوم المقيمين اتجاه غير المقيمين والتي يزيد عمرها عن سنة، ومن أهم بنود حركة رؤوس الأموال الطويلة الأجل نجد الاستثمارات المباشرة واستثمارات المحفظة المالية والقروض التجارية عند التصدير والاستيراد وكذا القروض الأخرى.

---

[1]-Brahim Guendouzi, **relation économiques internationales**,edition el maarifa, 2008, p.17

[2]- إيمان عطية ناصف، **مبادئ الإقتصاد الكلي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008، ص.311

[3]- إيمان عطية ناصف، **مرجع سابق**، ص.ص311.312

ثالثا: حساب عمليات التسوية:

1- حساب صافي الاحتياطي الرسمي:

يسجل في هذا الحساب تحركات الاحتياطات المالية للدولة وتكون في شكل ذهب أو عملات أجنبية ويحتفظ بها البنك المركزي نائبا عن الدولة لتسوية الرصيد الدائن أو المدين الناتج عن حسابات ميزان المدفوعات السابقة.

فإذا ظهر مجموع رصيد الحساب الجاري و حساب رأس المال رصيد مدين لابد وأن يقابل هذا الرصيد المدين رصيد دائن في حساب التسويات الرسمية. ويتم ذلك عن طريق قيام البنك المركزي ببيع ذهب في الخارج، والحصول في مقابلة على عملة أجنبية تعادل الرصيد المدين.

وإذا أظهر مجموع رصيد الحساب الجاري و حساب رأس المال رصيد دائن يقوم البنك المركزي باستخدام هذا الرصيد الدائن في شراء ذهب من الخارج وبذلك يحدث تدفق للعملة الأجنبية للخارج يعادل قيمة الرصيد الدائن.[1]

ويعرف هذا الحساب بأنه ميزان بعض المعاملات المختارة التي توضع فوق الخط باعتبارها معاملات مستقلة حدثت لذاتها.[2] ويمكن تقديم هذا الميزان بالشكل التالي:

رصيد المعاملات الجارية	+1200	(م دج)
رصيد التحويلات	+100	
رصيد المعاملات الرأسمالية	-1000	
الميزان الكلي	+300	
الاحتياطات الرسمية	-300	

وهذا يعني زيادة في الأرصدة، حيث يكون صافي الاحتياطات مدينا عندما يكون الميزان الكلي دائن أي في حالة فائض، ودائنا عندما يكون الميزان الكلي مدينا، وعليه فإن الاحتياطات الدولية تستخدم لتسوية الاختلال من أجل الوصول إلى توازن ميزان المدفوعات، ولا يتم استعمالها إلا لهذا الغرض، فما هي هذه الاحتياطات؟ تتكون هذه الاحتياطات الدولية من:[3]

أ. **الذهب النقدي:** على اعتبار أن الذهب أهم وسائل الدفع الدولية، بالإضافة لأثره على الحالة النقدية للبلاد، ودوره في تسوية ميزان المدفوعات، فإن المعاملات الدولية التي تنصب حوله تكتسي أهمية بالغة. ويتمثل الذهب النقدي في الذهب الموجود لدى السلطات النقدية أي البنوك المركزية، وقبل التطرق إلى كيفية تقييم حركات الذهب النقدي،لابد وأن نشير إلى الفرق الموجود بينه وبين الذهب في شكل سلعة (حلي، مصوغات، سبائك) أي الذهب غير النقدي، أو الذهب الذي يملكه الأفراد،

[1]- مرجع نفسه، ص.312.

[2]- محمد سحنون، **الإقتصاد النقدي والمصرفي**، دار بهاء الدين للنشر، قسنطينة، 2003، ص. 10

[3] - عبد الرحمن أحمد يسري، مرجع سابق، ص.ص. 184.185

المؤسسات أو الحكومات المنتجة له، مثلا كجنوب إفريقيا، حيث يعامل في ميزان المدفوعات كأي سلعة أخرى في حالة التصدير والاستيراد، ويكون الغرض منه المتاجرة لا غير.

تقييد الذهب النقدي: لا يختلف تقييده عن بقية العناصر التي يتشكل منها الميزان، فيسجل خروج الذهب في الجانب الدائن على أساس أنها عملية تصدير، رغم أنه يترتب عن هذه العملية نقص حيازة السلطات النقدية له، أي نقص في الأرصدة الذهبية، لكن في المقابل يترتب عنه مقبوضات إلى البلد. في حين يسجل دخول الذهب في الجانب المدين على أساس أنها عملية استيراد، يترتب عنه مدفوعات نحو الخارج وزيادة في الأرصدة الذهبية لدى السلطات النقدية.

لكن الشيء الوحيد الذي يخرج فيه هذا البند عن قاعدة التقييد في ميزان المدفوعات أنه لا يقتصر على تقييد المعاملات الخارجية على الذهب فقط، وإنما يضم أيضا عمليات البيع والشراء فيما بين المقيمين، أي السلطات النقدية من جهة، والقطاع الخاص من جهة أخرى. بمعنى آخر تحول الذهب غير النقدي إلى ذهب نقدي في حيازة السلطات النقدية أو تحول الذهب إلى ذهب غير نقدي في حيازة الأفراد والمشروعات، ولا بد أن تظهر العمليتان في ميزان المدفوعات لما لهما من أثر على الأرصدة الذهبية وبالتالي الاحتياطات الرسمية.

ب. **الودائع والأرصدة من العملات الأجنبية:** تتمثل في رصيد الدولة من العملات الأجنبية والودائع الجارية التي تملكها السلطات النقدية والبنوك التجارية الواقعة تحت رقابتها وذلك في البنوك التجارية الأجنبية. بالإضافة لودائع السلطات النقدية الأجنبية والبنوك التابعة لها لدى البنوك التجارية الوطنية.

ت. **الأصول قصيرة الأجل:**

- ✓ أصول أجنبية قصيرة الأجل لدى السلطات النقدية وتتمثل في أذونات الخزينة والأوراق التجارية الأجنبية، وتكون للسلطات حرية التصرف بها بالبيع عند الضرورة.
- ✓ الأصول الوطنية قصيرة الأجل التي تحتفظ بها السلطات الأجنبية والبنوك التجارية، وتعتبر التزاما على الحكومة والمقيمين، بعكس الأصول الأجنبية التي تمثل التزاما على الحكومة الأجنبية وموطنيها اتجاه الدولة.

ث. **موارد السلطات النقدية لدى صندوق النقد الدولي:** وتتمثل في أرصدة الدولة من حقوق السحب الخاصة (DTs)،[1] والاحتياطات من الذهب لدى الصندوق التي يتم إيداعها كنصيب الدولة في عضوية الصندوق، أو الحصول على قروض قصيرة من الصندوق تلقائيا بدون مساءلة منه، وتقيد

[1] DTs: هي وحدة محاسبية تضم سلة ملات الدول التي تتمتع بتعامل كبير وهي: الدولار الأمريكي، المارك الألماني، الفرنك الفرنسي، الين الياباني، والجنيه الإسترليني، بحيث يمكن للدولة تسديد التزاماتها باستعمال هذه الوحدة وتوزع في صورة حصص على الدول الأعضاء حسب تجارتها الخارجية.

كل ما تحصل عليه الدولة في الجانب الدائن، في حين كل تسديد تقوم به للصندوق يتم تسجيله في الجانب المدين.

بالإضافة إلى كل الاحتياطات السابقة، يمكن للدولة اللجوء إلى الحكومات والهيئات الأجنبية من أجل الحصول على قرض لإعادة التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات.

وتتم تسوية ميزان المدفوعات باستعمال الاحتياطات كما يلي:

يتضح لنا أن ميزان المدفوعات قد يكون في آخر السنة في حالة عجز؛ أي الرصيد الدائن للمعاملات الخارجية أقل من الرصيد المدين، أو في حالة فائض عندما يكون الرصيد الدائن أكبر من الرصيد المدين. ومن أساليب تسوية هذا الاختلال الاحتياطات الرسمية، ويمكن شرح العملية من خلال فهم عملية التقييد في الميزان، ويكون في الحالتين كالتالي:

- ✓ **حالة العجز:**

تقوم الدولة بتخفيض أصولها الأجنبية قصيرة الأجل التي تملكها، أو زيادة التزاماتها ببيع أصولها الوطنية قصيرة الأجل، أو من خلال تصدير الذهب للخارج من أجل الحصول على تدفقات نقدية داخلة، أو اللجوء كآخر حل إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي لسد العجز الموجود في الجانب المدين.

- ✓ **حالة الفائض:**

لا يكون من مصلحة الدولة الاحتفاظ بأي زيادة في ميزان المدفوعات في شكل جامد، ولا بد لها من التخلص منه ويكون بزيادة احتياطات السلطات النقدية من الذهب النقدي باستيراده من الخارج، أو بزيادة الأصول الأجنبية قصيرة الأجل، أو القيام بتسديد ما عليها من قروض اتجاه الصندوق النقد الدولي وزيادة احتياطاتها الأجنبية لديه.

وسواء في حالة العجز أو الفائض، يمكن للدولة أن تستعمل نوع واحد من هذه الاحتياطات فقط، أو أن تقوم بمزيج منها وذلك حسب الضرورة. لكن اعتماد الدولة على هذه الاحتياطات في التسوية المحاسبية لميزان المدفوعات يكون بصفة مؤقتة، لأن هذه الاحتياطات لها محدوديتها والاستمرار في الاختلال دون معالجة سريعة يؤدي إلى استنزاف أرصدتها من الذهب والعملات الأجنبية.[1]

[1]- محمدسحنون، مرجعسابق، ص.12

2- حساب صافي الخطأ والسهو:

تبعا لنظرية القيد المزدوج فإن كل عملية تقوم بها الدولة تسجل مرتين في ميزان المدفوعات، مرة من الجانب المدين وأخرى في لجانب الدائن أو العكس. وعليه وحسب هذه الطريقة سيكون هناك تعادل محاسبي لجانبي ميزان المدفوعات، بمعنى هناك تعادل بين إجمالي العناصر الدائنة مع إجمالي العناصر المدينة (رصيد ميزان المدفوعات يكون متوازنا)، إلا أن هذا قلما تحقق في الواقع العملي وهنا يتم اللجوء إلى حساب السهو والخطأ لخلق التوازن الحسابي بين القيمة الكلية لكل من الجانبين الدائن والمدين.[1] ويظهر هذا الحساب في الجانب الأصغر في ميزان المدفوعات. ويرجع الخلل وعدم التوازن بين القيدين إلى واحد من الأسباب التالية:[2]

- ✓ الخطأ في تقييم السلع والخدمات المتبادلة نتيجة لاختلاف أسعار صرف العملات.
- ✓ الخلل الناجم عن تغيير قيمة العملة، فمثلا عندما ينتاب الخوف مستوردا في دولة ما من ارتفاع قيمة عملة الدولة المصدرة هنا يقوم المستورد بدفع قيمة الواردات مقدما، وعليه يكون هذا الدفع بالنسبة للمصدر استيراد غير مسجل لرأس المال.[3]

[1]- زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1996، ص. 92.

[2]- سامية مقعاش، "العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري"، **مذكرة نيل شهادة الماستر** في العلوم الاقتصادية، اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2006ص.81

[3]- حنان لعروق، "سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي- دراسة حالة الجزائر"،**مذكرة نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية**، بنوك وتأمينات، جامعة منتوري ، قسنطينة، 2005، ص.19.20.

المطلب الثالث: أهمية ميزان المدفوعات.

يحظى ميزان المدفوعات باهتمام دولي ومحلي و ذلك لما له من أهمية قصوى في العديد من المجالات، ويمكن حصر هذه الأهمية في النقاط التالية:

- ✓ أنه يقدم معلومات هامة عن درجة ارتباط الاقتصاد القومي باقتصاديات العام الخارجي، ويساعد واضعي السياسات الاقتصادية في توجيه و تسيير أمور البلاد.

- ✓ تعتبر بيانات ميزان المدفوعات أداة للتقييم و التفسير العلمي للكثير من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمي.

- ✓ يسمح بالحكم على الوضعية الاقتصادية و المالية للبلد خاصة على المدى القصير.

- ✓ يعتبر ميزان المدفوعات من أكثر القوائم الإحصائية أهمية بالنسبة لأي بلد، بحيث أنه بين المركز التجاري للبلد و التغيرات في صافي مركزه كمقرض أو مقترض دولي، وكذا التغير في احتياطاته من الذهب و العملات الأجنبية.

- ✓ يعكس قوة الاقتصاد الوطني وقابليته ودرجة تكيفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الوطني و الدولي عامة.

- ✓ إن ميزان المدفوعات يظهر القوة لمحددة لسعر الصرف من خلال ظروف العرض والطلب على العملات الأجنبية، ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل، الشيء الذي يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البيان لاقتصادي للدولة ونتائج سياساتها الاقتصادية.[1]

[1]- مهداوي عبد الرحيم، "آلية تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات"، **مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية**، مالية ونقود، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010، ص.50.51.

المبحث الثاني: الأسباب والعوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات ومؤشراتها الاقتصادية.

تمر الدولة بظروف معينة من شأنها إحداث الاختلال في ميزان المدفوعات سواء في صورة عجز أو فائض، وهذا الاختلال يأخذ صورة مختلفة بحسب مصدر والأسباب التي ينشأ عنها.

المطلب الأول:أسباب اختلال ميزان المدفوعات

يمكن ذكر مجموعة الأسباب التالية:

أولا: التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة:

توجد علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات و سعر صرف العملة للبلد فإذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية ، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها و بالتالي سيؤدي دلك إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات .أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل من قيمته سيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي أيضا إلى حدوث اختلال في الميزان، لذلك هذه الاختلالات غالبا ما ينتج عنها ضغوط تضخمية والتي تساهم في استمرارية الاختلال في الميزان.

ثانيا: أسباب هيكلية:

وهي التي تتعلق بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وبالأخص هيكل التجارة الخارجية(سواء كانت صادرات أم واردات)، إضافة إلى قدرتها الإنتاجية بأساليب فنية متقدمة ونجد هذه الأسباب هي السبب في اختلال ميزان المدفوعات للدول النامية وذلك لاعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين (زراعية أو معدنية أو بترولية)، حيث تتأثر هذه الصادرات بالعوامل الخارجية المتجسدة في مرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية كتغير أذواق المستهلكين، تقدم فني في الخارج يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج وبالتالي خفض أسعار السلع الأجنبية المماثلة لصادرات هذه الدول في الخارج.[1]

ثالثا: أسباب دورية:

تتعلق بالتقلبات الاقتصادية التي تصيب النظام المالي (الكساد... التضخم...) ففي فترة الانكماش نجد فيها انخفاض الإنتاج وهذا يؤثر على الدخول والأثمان مما يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة فتنخفض الواردات مما قد يؤدي إلى حدوث فائض في ميزان المدفوعات، وفي فترات التضخم يزيد الإنتاج وترتفع الأثمان والأجور والدخول فتقل قدرة البلد على التصدير وتزيد إيراداته مما يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات، مع الإشارة أن التقلبات تشمل كل الدول وإن شملت لا تمسها في نفس الوقت، كما أن حدة هذه التقلبات تتفاوت من دولة إلى أخرى وتنتقل هذه التقلبات الدورية من الدول ذات الوزن في الاقتصاد العالمي إلى الدول الأخرى (الشركاء التجاريين وبلدان التبعية

[1]- مرجع نفسه، ص.72.

الاقتصادية) عن طريق مضاعف التجارة الخارجية، وبالتالي سيتأثر ميزان المدفوعات عن طريق ما يصيب مستويات الأسعار والدخول فيها.[1]

رابعا:الظروف الطارئة:

وتعتبر من الأسباب التي لا يمكن التنبؤ بها، أي أسباب عرضية وهذه الأسباب قد تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان مدفوعات البلد أو العالم بأسره كالكوارث الطبيعية والحروب والتغير المفاجئ لأذواق المستهلكين محليا ودوليا وغيرها، فستتأثر صادرات بلد ما بهذه الأسباب و ينتج عن هذا التأثير انخفاض في حصيلة الصادرات المقدرة بالنقد الأجنبي خصوصا، وقد يصاحب ذلك تحويلات رأسمالية إلى خارج القطر مما يسبب العجز في ميزان المدفوعات.[2]

خامسا: أسباب أخرى:

ومن هذه الأسباب التي قد تؤدي إلى الاختلال في ميزان المدفوعات انخفاض الإنتاج في الدول النامية، ويعود هذا الانخفاض لقلة أدوات ووسائل الإنتاج، فتلجأ الدول إلى الاستيراد لفترة طويلة بهدف رفع مستوى الاستثمار، والذي غالبا ما يتجاوز طاقتها من الادخار الاختياري، ويترتب عن التفاوت بين مستوى الادخار ومستوى الاستثمار اتجاه نمو التضخم، ونتيجة هذا التضخم وزيادة واردات هذه الدول فإنها تعاني عجزا دائما أو مزمنا في موازين مدفوعاتها، وتمول هذه الواردات بقروض طويلة الأجل معقودة مقدما.[3]

[1]- مهداوي عبد الرحيم، مرجع سابق ص.70.

[2]- مرجع نفسه، ص. 71

[3]-مرجع نفسه، ص.ص.73.74

المطلب الثاني: العوامل الاقتصادية المؤثرة على ميزان المدفوعات

يمكن ذكر مجموعة العوامل التالية:

أولا. معدل نمو الناتج المحلي:

إن للدخل تأثير على ميزان المدفوعات، فأي زيادة فيه تؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات، وأي انخفاض فيه يؤدي إلى انخفاض الطلب على الواردات، أي توجد علاقة طردية بين الدخل والواردات .

ثانيا. التقدم الفني والاختلال في ميزان المدفوعات:

يؤدي التقدم الفني إلى التأثير في الدخول وفي الأثمان معا، فالتقدم الفني وما يرتبط به من الزيادة الإنتاجية إنما يعني زيادة الدخل الحقيقي. كذلك يؤدي التقدم الفني إلى إنقاص النفقات ومن ثم الأثمان. ولهذا السبب فإن التقدم الفني لا بد وأن يؤثر على العلاقات الدولية لما يترتب عليه من تغيير مستمر في الدخول وفي الأثمان.

وإذا كان التقدم الفني مشتركا وموزعا بين جميع الدول لما ترتب عليه من اختلالات خطيرة في موازين المدفوعات، إذ أن آثاره ستتجه نحو التعادل في نهاية الأمر، وما تحققه دولة من تقدم في جانب وصناعة معينة تعوضه دولة أخرى في جانب آخر أو صناعة أخرى.[1]

ثالثا.الاختلاف في أسعار الفائدة:

إن التباين في أسعار الفائدة، بين سعر الفائدة في الداخل وسعر الفائدة في الدول الأخرى، يلعب دورا هاما في جلب رؤوس الأموال إلى البلد أو إلى خارجه، وتتجه رؤوس الأموال إلى البلد المرتفع سعر فائدته للحصول على عائد أكبر.

رابعا.سعر الصرف:

لسعر الصرف أثر على ميزان المدفوعات، فارتفاع القيمة الخارجية للعملة يؤدي إلى انخفاض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا، أي انخفاض الصادرات، وتجعل كذلك أسعار الواردات أكثر طلبا وجاذبية بالنسبة للمقيمين، وعند انخفاض القيمة الخارجية للعملة يؤدي ذلك إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات ويقل الطلب على الواردات.

وتوجد عوامل أخرى تؤدي إلى العجز في ميزان المدفوعات:[2]

- ✓ ضعف جهازها الإنتاجي وانخفاض في درجة مرونته.
- ✓ انخفاض دخولها القومية والفردية.
- ✓ الاعتماد على العالم الخارجي لغرض إقامة مشروعات استثمارية تعتمد فيها على مستلزمات مستوردة من الخارج.
- ✓ الأوضاع الاحتكارية أو شبه احتكارية التي تسود التجارة الدولية.

---

[1]- .عادل أحمد حشيش، **،العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية ،2005، ص.ص.206.207

[2]- فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية، الوراق للنشر، عمان**ط1، 2001، ص266.

خامسا: التضخم :

يؤدي التضخم في كثير من الأحوال إلى اختلال ميزان المدفوعات. ولذلك فإن محاربة التضخم الداخلي تؤدي غالبا إلى تحسين ميزان المدفوعات عن طريق إنقاص الواردات بانخفاض الدخول، فضلا عما يؤديه من نقص في الطلب الداخلي على بعض السلع مما يحولها إلى قطاع التصدير. فقد لوحظ في بعض الدول أن أحد أسباب قصور الصادرات لا يكمن في نقص الكفاءة الإنتاجية أو في انخفاض الطلب الأجنبي، بقدر ما يكمن في زيادة الطلب الداخلي على هذه السلع. وقد عانت انجلترا من هذا النوع من المشاكل في خلال الستينات. ومن الواضح أن محاربة التضخم وانخفاض الأثمان سيساعد على زيادة الصادرات.[1]

كما يعد من أهم الآثار الضارة بالاقتصاد الوطني، والتي يسببها التضخم ذلك الأثر السلبي الذي يباشره على ميزان المدفوعات للدولة، حيث يعرف" على أنه سجل كل المبادلات التي تتم بين بلد معين وبين البلاد الأخرى خلال فترة زمنية عادة سنة المتمثلة في الصادرات والواردات".[2]

أولا: أثر التضخم على قطاع الصادرات

من خلال ما يباشره من زيادة في نفقات الإنتاج في القطاعات المنتجة للتصدير، وهو الأمر الذي يضعف من القوة التنافسية لصادرات الدولة في الأسواق الخارجية، ويبدو الأثر واضحا في حالة المنتجات التصديرية التي لا تتمتع فيها الدولة بموقف احتكاري في السوق العالمي حتى لا تستطيع أن تنقل عبء الزيادة التي حدثت في التكاليف بفعل التضخم على عاتق المشتري أو المستهلك في الأسواق الخارجية من هنا، فإن مواجهة هذا الموقف هو تدخل الدولة أما عن طريق إعطاء دعم السلع التصديرية، أو عن طريق محاسبة المنتجين والمصدرين بأسعار صرف أعلى تكفل لهم تحقيق الدخل المطلوب للاستمرار عمليات الإنتاج والتصدير، ولكن أي ما كانت طريقة التدخل التي تتخذها الدولة لمواجهة هذا الموقف فإن التضخم يضعف عموما من القدرة التصديرية للاقتصاد الوطني ويقلل من حجم الربح الحقيقي الذي يؤول من عمليات التصدير، وبالإضافة إلى ذلك فإن التضخم لما يحدثه من زيادة بعض الدخول النقدية فإنه يدفع الأفراد لزيادة طلبهم على السلع المحلية القابلة للتصدير وهذا يؤدي إلى إنقاص الفائض المخصص للتصدير.

[1]- عادل احمد حشيش، **مرجع سابق**، ص.204.

[2]- فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص.ص. 278.280

ثانيا: أثر التضخم على قطاع الواردات

يؤثر التضخم على الواردات تأثيرا واضحا ففي أوقاته تكون الواردات في زيادة مستمرة لأنه في ظل موجات ارتفاع الأسعار بداخل البلاد، فإن المنتجات الأجنبية المناظرة تكتسب ميزة سعرية معينة لأنها ستصبح أرخص نسبيا من السعر السائد للمنتجات المحلية، وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب عليها ومن ثم زيادة الواردات منها، وبالتالي واردات السلع والخدمات تدخل في جانب المدفوعات في ميزان المدفوعات، وكلما زادت الواردات يزداد جانب المدفوعات مما يشكل عجزا واضحا ميزان المدفوعات، وبما أن الدولة النامية تعاني من اختلال ميزان المدفوعات أكثر من غيرها، وبالتالي قد تلجأ إلى تلاقي هذا العجز إما عن طريق السحب من احتياطاتها من الذهب والعملات الأجنبية أو السحب من احتياطاتها من صندوق النقد الدولي أو الاقتراض من الخارج لكي تسد الخلل في ميزان المدفوعات.

المطلب الثالث:المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات

يمكن معرفة الوضعية الاقتصادية لبلد ما عن طريق ميزان مدفوعاته، وهذا بفضل مؤشراته الاقتصادية تستخرج أو تستنتج من أرصدة الموازين الفرعية التي رأيناها سابقا.[1]

أولا. علاقة الميزان التجاري بالاقتصاد الكلي:

لدينا العلاقة التالية والتي تحقق المساواة بين الموارد والاستخدامات في اقتصاد ما:

$$Y = C + I + (X - M) \quad \text{.....(1)}$$

حيث:

Y: الإنتاج من السلع مقيما بالناتج الداخلي الخام (PIB) بسعر السوق في فترة معينة؛

C: الاستهلاك الداخلي الخاص والعمومي؛

I: الاستثمار الداخلي الخاص والعمومي؛

X: الصادرات من السلع؛

M: الواردات من السلع.

من العلاقة (1) يمكن استنتاج ما يلي:

$$Y - (C + I) = X - M \quad \text{.....(2)}$$

حيث:

C + I: تمثل الاستخدامات الداخلية ونرمز لها بـ (EL) ومنه:

$$Y - EL = X - M \quad \text{.....(3)}$$

حيث:

Y – EL: تمثل الفائض أو العجز في الناتج الداخلي.

X – M: يمثل رصيد الميزان التجاري

[1]- زينب حسين عوض الله، مرجع سابق،ص.101.

فإذا حقق البلد فائض من الناتج الداخلي (Y – EL > 0) فهذا يعني أن الاستخدامات الداخلية مغطاة كلها بجزء من الناتج الداخلي الخام ويوجه الباقي منه (الفائض) إلى التصدير، وهو ما يفسر الرصيد الموجب للميزان التجاري في هذه الحالة (X – M > 0).[1]

ثانيا. معدل التغطية (TC):

وهو عبارة عن نسبة الصادرات (X) إلى الواردات (M) من السلع.

$$TC = (X/M) \times 100 \ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

هذا المعدل بين مدى قدرة الإيرادات الآتية من الصادرات على تغطية المدفوعات الناتجة عن الواردات، فإذا كان هذا المعدل أصغر من المائة (100) فهذا يعني أن قيمة الصادرات لا تغطي قيمة الواردات ولذا يجب على البلد البحث عن موارد أخرى لتمويله وإدارته.

ثالثا: معدل التبعية (TD):

وهو عبارة عن نسبة الواردات من السلع (M) إلى الناتج الداخلي الخام (PIB).

$$TD = (M/PIB) \times 100 \ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

وكلما كان هذا المعدل أصغر بكثير يعني أن هذا البلد ليست له تبعية وطيدة للخارج.

رابعا. معدل القدرة على التصدير(TE):

وهو عبارة عن نسبة الصادرات من السلع (M) إلى ناتج الخام الداخلي (PIB).

$$TE = (X/PIB) \times 100 \ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

وكلما كان هذا المعدل كبيرا فإن ذلك يدل أن للبلد قدرات كبيرة للاعتماد على قطاع التصدير.

خامسا. معدل القدرة على سداد الواردات (CRM):

هذا المعدل يقيم بعدد الأيام، حيث كلما كان عددها أكبر فإن ذلك يعني أن البلد قادر على تسديد فاتورة وارداته في أقرب الآجال ومن المستحسن أن لا يقل عن تسعين (90) يوما وثلاثة (03) أشهر وهو عبارة عن نسبة المخزون من احتياطي الصرف (RC) إلى الواردات من السلع (M).

$$CPM = (RC/M) \times 360 \text{ Jours} \ldots\ldots\ldots\ldots (7)$$

[1]-زينب حسين عوض الله، مرجع سابق،ص.102.

سادسا: العلاقة بين العجز في الميزان الجاري والناتج الداخلي الخام:

يمكن قياس العلاقة بين رصيد ميزان العمليات الجاري والناتج الداخلي الخام بالعلاقة التالية:

Boc/PIB

حيث:

Boc: يمثل رصيد ميزان العمليات الجاري.

وعموما إذا كان هذا المعدل يعادل (5%) فهو يعتبر عاديا حسب آراء الخبراء، أما إذا تجاوز (5%) فإن الوضعية الاقتصادية للبلد تصبح حرجة نوعا ما، حيث أن احتياطيات التمويل في هذا البلد تستدعي الاستدانة.

المبحث الثالث:الاختلال والتوازن في ميزان المدفوعات.

في مبحثنا هذا سوف نقوم بتوضيح مختلف صور اختلال ميزان المدفوعات وأنواعه، وكذلك الآليات التي من خلالها يمكن تعديل هذا الاختلال.

المطلب الأول: صور الاختلال في ميزان المدفوعات:

يتغير ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية دائما نتيجة لمبدأ القيد المزدوج المتبع عند تسجيل كل عملية، وبالتالي فإن الاختلال المقصود به والذي يمس ميزان المدفوعات هو الاختلال الاقتصادي، حيث أن التوازن الاقتصادي تفسره عمليات معينة (عمليات تلقائية وعمليات موازنة) ومنه يظهر العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات.

أولا. العجز:

وهو زيادة الجانب المدين عن الجانب الدائن أي في غير صالح الدولة، ونفرق هنا بين العجز المؤقت أو الخفيف والعجز الدائم أو الكبير.[1]

1.العجز المؤقت أو الخفيف:

حيث يعتبر عاديا ولا يثير مشكلة كبيرة لأنه سيختفي في القريب العاجل وقد يحل محله فائض مؤقت ومنه يمكن القول بأن العجز المؤقت هو أمر طبيعي تماما ولا يدعو إلى اتخاذ إجرءات خاصة لمكافحته.

2. العجز الدائم أو الكبير:

ويعني استمرار العجز لفترات طويلة بسبب بعض الظروف الاقتصادية الغير ملائمة التي تسيطر على النشاط الاقتصادي بصفة مستمرة ويتطلب إجراءات هامة تتعلق بإحداث تغيرات في البنية الاقتصادية للبلد وهو ما يستغرق عادة وقتا طويلا لمكافحته، منه يمكن القول بأن العجز الهيكلي هو ذلك الاختلال القائم بين حجم وبنيان الطلب الكلي من ناحية، وبين حجم ونوعية جهاز الإنتاج القومي من ناحية أخرى.[2]

ثانيا.الفائض:

وهو ارتفاع قيم الجانب الدائن عن الجانب المدين، وهو حالة مرغوبة لأنها في صالح الدولة، ونميز بين نوعين من الفائض:

---

[1]- صبحي تادرس قريصة، مدحت محمد العقاد،**النقود والبنوك والعلاقات الدولية**،دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1983، ص.330.

[2]- صفوت عبد السلام عوض الله، **سعر الصرف وأثر على علاج اخل ميزان المدفوعات**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص.10.

1.الفائض المؤقت:

وهو الذي يحدث في المدى القصير عن طريق قيام الدولة بتخفيض حجم الواردات باستخدام الحصص أو برفع التعريفة الجمركية أو عن طريق الرقابة المباشرة، وكذلك عن طريق تشجيع الصادرات بتقديم إعانات المستثمرين.

2.الفائض الدائم:

وهو الذي يعني تكرر حدوث الفائض المؤقت في ميزان المدفوعات، ومرد ذلك إلى الظروف الملائمة التي تمر بها التجارة الخارجية للبلد.

قد يبدوا أن الدولة التي تحقق فائضا في ميزان مدفوعاتها هي في أفضل الأوضاع، إلا أن الواقع مخالف لهذا، فتحقيق فائض كبير ومستمر في الميزان إنما يخلق مشكلات للدولة لابد من العمل على حلها، وإن كانت أقل من تلك التي يخلقها تحقيق العجز المستمر في الميزان، فالدولة التي تحقق فائضا كبيرا أو مستمرا في ميزان مدفوعاتها تضطر إلى قبول الذهب والعملات الأجنبية أو منح إعانات للخارج أو القيام بعمليات إقراض قصير الأجل للخارج، وبالتالي فإن هذا الفائض الكبير والمستمر سينتهي حتما، ما يستوجب العمل مرة أخرى على إعادة التوازن لميزان المدفوعات.

المطلب الثاني: أنواع الاختلالات في ميزان المدفوعات

يعتبر التوازن الاقتصادي في ميزان المدفوعات الحالة الطبيعية، لكنها نادرا ما تحقق في الاقتصاديات الحديثة، رغم سعي الدول إليه لما تتميز به من حركة كبيرة في معاملاتها تؤدي إلى ظهور اختلالات باختلاف أنواعها لتعدد الأسباب المؤدية لها، سواء داخل الواحدة أو بين الدول حسب الهيكل الاقتصادي لكل دولة. والتفرقة الكبيرة بين هذه الأنواع هي المدى الذي تستغرقه، فنفرق بين الاختلال المؤقت والاختلال الدائم.

أولا: الاختلال المؤقت:

هو الاختلال الناتج عن مظاهر اقتصادية قصيرة الأجل، ولن تستمر إلا لمدة محدودة تكون سنة فقط دون تكرارها، ويزول بزوال الأسباب المؤدية إلى حدوثه، وهو لا يمثل مشكلة كبيرة في المستقبل، ولا يستدعي اتخاذ إجراءات صارمة لتصحيحه، لأنه لا يمس البنية الاقتصادية، ومن أهم الأنواع المدرجة تحته نجد:[1]

1.الاختلال الموسمي:

نجد هذا النوع في الدول التي تكون أغلب صادراتها منتجات موسمية زراعية عادة، فيكون في موسم إنتاجها تحقيق فائض يدعم أو يفوق العجز الناتج في بقية المواسم، مثلا: الدولة التي ترتكز في صادراتها على القمح سوف تعرف فائضا في شهور الحصاد وعجزا في بقية أشهر السنة، والنتيجة قد تكون فائض أو عجز لميزان المدفوعات في آخر السنة.

2.الاختلال العارض:

هو الاختلال الناتج عن أسباب غير متوقعة في فترة ما، كحدوث كوارث طبيعية تؤدي إلى إتلاف محاصيل زراعية موجهة للتصدير، مما يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري، أو تحسن في الأحوال الجوية تساعد تنامي المحاصيل، وبالتالي تحقيق فائض بزيادة الصادرات. أو حدوث عجز نتيجة زيادة الواردات من مواد التسلح والمواد الغذائية وانتشار موجة التخزين عند نشوب حروب غير متوقعة مع إضافة التعويضات التي تنشأ عنها. أو ما تعانيه خاصة الدول المتقدمة من عجز نتيجة الإضرابات العمالية التي تشل الإنتاج في النشاطات أو الصناعات التصديرية، مما يشجع على استيراد السلع البديلة للإنتاج المحلي الذي تعطل في فترة الإضرابات.[2] والاختلال العارض يتميز بزواله بمجرد اختفاء العارض لحدوثه.

وما يمكن ملاحظته إجمالا عن الاختلال المؤقت، أنه يمس خاصة المعاملات الجارية، من خلال التغيرات التي تطرأ على الصادرات والواردات، أما العجز المؤقت الذي قد يصيب حساب رأس المال، فيكون نتيجة تدفق رؤوس الأموال قصيرة الأجل نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة الدولية، أو التخوف من انخفاض قيمة العملة المحلية، أو ما يطلق عليها بالأموال الساخنة دون أن يقابل بتدفق

[1]-صبحي تادرس قريصة، مدحت محمد العقاد،مرجع سابق، ص.331

[2]- صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سابق،ص14

داخل إلى الدولة. وبالتالي إذا حدث عجز أو فائض في المعاملات الجارية أو الرأسمالية، فإنه ينعكس على ميزان المدفوعات، إذا لم يتم تدعيم الحسابين لبعضهما.

ثانيا: الاختلال الدائم:

هو اختلال ناتج عن أسباب تدوم لفترة زمنية طويلة، أي سنوات، لأنه يمس الهيكل الاقتصادي، وتتطلب مكافحته إجراءات صعبة التحقيق، وتظهر نتائجها في المدى الطويل. ويظهر هذا الاختلال نتيجة عامل واحد أو أكثر من العوامل التالية:[1]

- ✓ التغيرات الدائمة في ظروف العرض والطلب الدوليين على منتجات دولة ما، وتأثيرها في توزيع الموارد بين الفروع الإنتاجية للدولة والتأثير على الهيكل الاقتصادي.
- ✓ التغيرات في هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية نتيجة تدهور الوضعية الاقتصادية للدولة بارتفاع تكاليف الإنتاج الراجع إلى التأخر التكنولوجي والفني، وعدم مواكبة الأساليب الإنتاجية الحديثة التي تؤدي إلى خفض أسعار السلع البديلة عن السلع التي تصدرها هذه الدول. هذه الظروف تؤدي إلى تراجع الطلب على صادراتها.
- ✓ قد يعود السبب إلى التغيير المستمر في أذواق المستهلكين الأجانب.
- ✓ انخفاض مستويات الإنتاج والقدرة التنافسية في دائرة الأسواق الدولية مع إضافة تأثير مركز الدائنية والمديونية لهذه الدول.

ثالثا: الاختلال الهيكلي:

نجد هذا النوع في الدول النامية خاصة، وذلك لانخفاض مستويات الإنتاج فيها لقلة وتقادم أدوات الإنتاج، مما يؤدي إلى ضعف الطلب الدولي على صادراتها لارتفاع أسعارها، ووجود بدائل لها بأسعار أقل، مما يؤدي إلى تدهور شروط التبادل الدولي يجعل هذه الدول النامية تسعى إلى التوسع الاقتصادي من خلال مشاريع تنموية تتطلب استيراد كميات كبيرة من السلع الرأسمالية لرفع مستوى الاستثمار، ولعدم كفاية المدخرات المتاحة له في مقابل نمو بطيء للصادرات. هذا التوسع يستمر لفترة طويلة من أجل تحقيق نتائج بزيادة القدرة الإنتاجية خاصة في ميزان المدفوعات يصعب الرجوع فيه إلى الوراء.

وقد يحدث فائض هيكلي في ميزان المدفوعات في الدول التي تكون صادراتها تعتمد على سلعة ضرورية، وكلما يتحول الطلب عليها مثلا حالة الدول البترولية، حيث في سنة 2004 تعدت أسعار النفط 40 دولار للبرميل الواحد، حققت معه الدول البترولية فائضا في موازين مدفوعاتها.

رابعا:الاختلال الدوري:

هو اختلال ناشئ عن التناوب بين الرواج والكساد أو التقلبات الدورية للحالة الاقتصادية للدول الرأسمالية بين حالة انكماش وما تتميز به من انخفاض في الدخول، في الأسعار وانتشار

[1]- حنان لعروق، مرجع سابق، ص. 47

البطالة وانخفاض في الواردات يؤدي إلى تحسن في ميزان المدفوعات أو أكثر بتحقيق فائض. وبين حالة تضخم يزيد معها الإنتاج، الأسعار، الواردات وتنقص الصادرات، فتنعكس بعجز في ميزان المدفوعات. هذا التناوب بين الفائض والعجز تختلف مدته من بلد لآخر لاختلاف الهياكل الاقتصادية فيما بينها[1] من خلال مرونة العرض والطلب لصادراتها ووارداتها مع الدخول والأسعار، ويعالج غالبا هذا النوع بإتباع سياسات مالية ومصرفية نقدية مناسبة.

وقد حاول صندوق النقد الدولي إعطاء تعريف شامل للاختلال الدائم يضم كل الحالات: " الاختلال الدائم هو الاختلال غير الآلي للتصحيح في فترة زمنية معقولة من خلال مقادير تؤثر على الطلب الكلي بدون زيادة في البطالة ولا في التضخم" [2]، أي أن هذا الاختلال لا يمكن معالجته من حسابات التسوية لنفاذها في حالة العجز، وعدم القدرة على الاقتراض لضعف المركز المالي، أو يؤدي إلى حدوث تراكم للاحتياطات فوق خط الأمان في حالة تحقيق فائض، ومعالجة هذا الاختلال ترتكز في العمل على الطلب وإعادة توظيف عناصر الإنتاج بنقلها إلى القطاعات التي تتميز بالنشاط وتلبي الطلب، والعمل على زيادة القدرة التنافسية للدولة والقدرة الإنتاجية بإتباع أساليب إنتاجية حديثة مع مراعاة حالة الإقراض أو الاقتراض للدولة. وهو صعب التحقيق لأنه مرتكز في الهيكل الاقتصادي، لهذا تحاول الدول كبحه في أول الأمر باستعمال الرقابة على المعاملات الخارجية.[3]

خامسا. الاختلال المتصل بالأسعار أو الاختلال النقدي:

وهو ذلك الاختلال الذي يعني به تغير القوة الشرائية لوحدة النقود في السوق الداخلية وسعرها في الأسواق العالمية، ويتم علاج هذا النوع من الاختلال عن طريق خفض القيمة الخارجية للعملة أو إعادة الأسعار إلى ما كانت عليه بإتباع سياسة انكماشية.

---

[1]-حنان لعروق، مرجع سابق، ص.48

2-Raymond BERTRAND: **Economie financière international**, presse universitaire deFrance1971. , P107.

[3]- محمد عبد العزيز عجيمية، **الاقتصاد النقدي بين النظرية والتطبيق**، بدون دار النشر، بدون سنة النشر، ص.51

المطلب الثالث: آليات تعديل الاختلال في ميزان المدفوعات.

إذا حصل اختلال في ميزان المدفوعات وكانت الدولة تتبع أسعار الصرف المرنة فإن ميزان المدفوعات يطرأ للآليات التالية:

أولا : التعديل الآلي بميزان المدفوعات:

لتوضيح عملية التصحيح التلقائي في ميزان المدفوعات يعاني من عجز وذلك لأن المدفوعات التلقائية أكبر من المستلمات التلقائية وبسبب هذا العجز في ميزان المدفوعات ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة كما هي يميل سعر الصرف مقابل العملات الأخرى إلى الانخفاض. وبالتالي تصبح السلع أقل كلفة من وجهة نظر المستوردين مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على السلع والخدمات وهذا الطلب على السلع و الخدمات يرافقه طلبا متزايد على الدينار وعرضا مزايدا لعملات دول أخرى. وبسبب هذا الطلب المتزايد على الدينار يرتفع سعر صرف الدينار مقابل العملات الأخرى ويستمر هذا الارتفاع في سعر صرف الدينار حتى يصبح توازنيا مع العملات الأخرى وبالتالي يزول العجز في ميزان المدفوعات.

ومن الجدير بالذكر أن عملية التصحيح التلقائي في ميزان المدفوعات تعتمد على مرونات الطلب المحلي على السلع والخدمات المستوردة وكذلك على مرونات الطلب الأجنبي على صادرات" الجزائر" من السلع و الخدمات.[1]

ثانيا: التدخل الحكومي في تعديل ميزان المدفوعات:

من المعروف أن هناك علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات والدخل القومي لقطر ما، فتغير أحدهما يؤدي إلى تغير الآخر، أن مستويات دخل مرتفعة محليا يؤدي إلى زيادة الطلب المحلي على السلع و الخدمات من الخارج وبالتالي يزداد الطلب على العملة الأجنبية وبالتالي يزداد العجز في ميزان المدفوعات.

وعلى العكس من ذلك فإن مستويات دخل مرتفعة في الخارج يؤدي إلى زيادة طلب الأجانب على السلع والخدمات المحلية وبالتالي يزداد الطلب على العملة المحلية مما يؤدي إلى تصحيح ميزان المدفوعات.

كما تستطيع الحكومة تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات من خلال الانكماش والتضخم المحليين.

فإذا كان هناك عجزا في ميزان المدفوعات فإن الحكومة تقوم بسياسات انكماشية وذلك بتخفيض الطلب الكلي الفعال على السلع والخدمات المحلية وبالتالي يحدث انكماش في الدخول وتدني القوة الشرائية وانخفاض في مستوى الأسعار المحلية ويحدث العكس في حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات.[2]

---

[1]- موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى و آخرون، **التمويل الدولي** ، - **دار صفاء للنشر، عمان**ط 1 ، 2008، ص. 22

[2]-موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى و آخرون، مرجع نفسه، ص.23

ثالثا: آلية السعر: تبرز هده الآلية من خلال تغيرات في أسعار وأسعار العملات.

1. **أسعار السلع:**

نفرض أن دولة ما حققت فائضا في ميزان مدفوعاتها الأمر الذي يترتب عليه زيادة الاحتياطي من الذهب، العملات الأجنبية وبالتالي زيادة في كمية النقود المتداولة في الداخل الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار الداخلية من وجهة نظر الأجانب، أي أن أسعار السلع الوطنية تصبح مرتفعة الثمن على المستوى العالمي مقارنة بالسلع الأجنبية وهدا يؤدي في النهاية إلى زيادة الواردات وقلة الصادرات وبالتالي حدوث عجز في ميزان المدفوعات يعوض الفائض الذي كان موجودا في البداية مما يعني عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات ويحدث العكس تماما في حالة العجز.

2. **أسعار العملات:**

عندما تقوم السلطات النقدية بتخفيض سعر العملة الوطنية يترتب على ذلك أن يتنازل الأجانب على قدر أقل من عملاتهم مقابل الحصول على وحدة من العملة الوطنية بينما يتوجب على المواطنين المحليين التنازل على قدر أكبر من العملة الوطنية مقابل الحصول على وحدة من العملة الأجنبية ويؤدي هدا إلى انخفاض أسعار الواردات مقومة بالعملة الوطنية هدا في حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

أما في حالة حدوث الفائض فيحدث العكس تماما.

رابعا: السياسات النقدية:

يستطيع البنك المركزي التأثير على الطلب على السلع والخدمات الأجنبية من خلال تعديل أسعار الصرف إذا كانت الدولة تتبع نظام أسعار الصرف الثابتة أو من خلال تعديل أسعار الفائدة.

في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات فإن البنك المركزي يقوم بتخفيض سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية مما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات المحلية مما يؤدي إلى زيادة الصادرات المحلية وانخفاض المستوردات المحلية مما يؤدي إلى تصحيح ميزان المدفوعات.

كما يستطيع البنك المركزي رفع سعر الفائدة على الدولار مثلا لاستقطاب رؤوس الأموال من الخارج وبالتالي تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات تجدر الإشارة هنا إلى أن رؤوس الأموال التي تصل إلى البلد من أجل الاستفادة من أسعار الفائدة تكون من النوع قصير الأجل فهي تدفقات مؤقتة وليست مستمرة.[1]

يتم ذلك من خلال إتباع سياسة تحرير وتقويم الصرف، ففي ظل السيطرة على التضخم وتحقيق الاستقرار في الأسعار الذي يحافظ بدوره على قيمة العملة من التدهور، يمكن أن تساهم السياسة النقدية في إصلاح وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات عن طريق قيام البنوك المركزية برفع سعر إعادة الخصم، فيؤدي هذا بدوره إلى قيام البنوك التجارية برفع أسعار الفائدة على القروض، مما

[1]- موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى و آخرون ، **مرجع سابق، ص.24**

يؤدي إلى تقليل الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات ،مما يخفض من حدة ارتفاع الأسعار المحلية، وبالتالي تشجيع الصادرات وتخفيض الواردات.

ومن ناحية أخرى يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة داخليا إلى إقبال الأجانب على إيداع أموالهم بالبنوك الوطنية، وبالتالي إلى دخول مزيد من رؤوس الأموال إلى الدولة، مما يساعد على تقليل العجز في ميزان المدفوعات، وهكذا نجد أن تقليل كمية النقود (الائتمانية) داخل الاقتصاد القومي، ورفع أسعار الفائدة يلعب دورا كبيرا في خفض العجز في ميزان المدفوعات.[1]

كما يمكن للسياسة النقدية أن تلعب دورا في تحسين ميزان المدفوعات، وذلك خلال العمل على رفع أسعار الفائدة، لجذب رؤوس الأموال الأجنبية للتحرك إلى داخل البلد، إتباع نظام صرف للعملة مناسب يؤدي إلى تشجيع الصادرات والحد من الواردات، فتخفيض سعر الصرف يحسن الميزان التجاري إذا نجح في زيادة صادرات البلد وخفض موارده، إلا أن آثار هذه الإجراءات لا تتم بنفس الدرجة في كل حالة تطبق فيها وإنما يعتمد الأمر على كثير من الظروف والعوامل الأخرى

التوازن المحاسبي والاقتصادي في ميزان المدفوعات:

إن تساوي الجانب المدين مع الجانب الدائن لميزان المدفوعات يطلق عليه بتوازن ميزان المدفوعات (تساوي الطلب مع حقوق الدولة) .

ويتطلب ميزان المدفوعات تسوية تتمثل في تعديل وضعيته بمعرفة أسباب وأنواع الاختلال الموجودة فيه وكيفية معالجتها وقبل ذلك لابد من فهم المعنى الحقيقي للتوازن المحاسبي والاقتصادي.

أولا.التوازن المحاسبي:

ويطلق عليه أيضا بالتوازن الدفتري، لأنه يظهر في الدفاتر المحاسبية من خلال تساوي أو تكافؤ جملة الإيرادات الخارجية مع المدفوعات الخارجية أيضا، أي تساوي الجانبين الدائن والمدين بعد إجراء التسويات، ويكون من الخطأ الحكم على المركز الخارجي للدولة من خلال التوازن المحاسبي، لأنه توازن ظاهري له أهمية من الناحية الاقتصادية، ولأنه لا يدوم في الأجل الطويل، ويخفي وراءه اختلالا أكيدا في النشاط الاقتصادي للدولة ويمكن أن يتحقق هذا التساوي المحاسبي تلقائيا دون حاجة إلى إجراء التسويات المحاسبية باستعمال الاحتياطات الدولية، ويتحول بذلك إلى التوازن الاقتصادي ، وإذا كان خلاف ذلك بظهور عجز أو فائض يتم تحريك الاحتياطات من أجل تحقيق التوازن الحتمي بغض النظر عن الأوضاع الاقتصادية السائدة في الدولة.

ثانيا. التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات:

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الدار الجامعية، لإسكندرية، 2007، ص.275.

هذا التعريف هو الذي يعتد به الاقتصاديون في الحكم على وضعية الميزان، والتوازن بالمفهوم الاقتصادي لا يكون تحققه حتمي، ولكن بتوافر ظروف اقتصادية، سياسية وتجارية ملائمة.
بحيث لا يكون التركيز على الرصيد النهائي للجانبين الدائن والمدين للميزان، وإنما على رصيد أجزاء أو حسابات فقط من الميزان ، ويمكن التمييز بين هذه الحسابات من خلال الهدف من إجرائها: وهي إما تلقائية أو مستقلة، وإما عمليات تعويضية أو موازنة.

1. **العمليات التلقائية أو المستقلة:** وتسمى بعمليات فوق الخط وهي التي تنشأ من تلقاء نفسها وليس لظهور العجز أو فائض في ميزان المدفوعات، وتتمثل في عمليات الحساب الجاري وحساب رأس المال طويل الأجل وحركة رأس المال قصيرة الأجل بغرض المضاربة فقط وحساب التحويلات من جانب واحد وحساب الذهب للأغراض التجارية.[1]

2. **العمليات التعويضية أو الموازنة:** أو تعرف كذلك بعمليات تحت الخط لأن هذه المعاملات لا تتم لذاتها ولكن بشرط حدوث عمليات مستقلة، أي تجري بالنظر لحالة ميزان المدفوعات وسد أي ثغرة فيه، وبالتالي فهي تتحقق من أجل تعويض أو تسوية ما ينتج عن العمليات التلقائية أو المستقلة ، وذلك لتحقيق التوازن المحاسبي وليس الاقتصادي وتتمثل هذه المعاملات في حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل على هيئة قروض، التغير في العملات الأجنبية وحركة الاستيراد والتصدير للذهب النقدي.

ويوصف ميزان المدفوعات بأنه مختل أو متوازن اقتصاديا عندما يركز النظر على العمليات التلقائية أو المستقلة وحدها دون غيرها، أي إذا كانا جانبيها الدائن والمدين متساويين يعتبر الميزان متوازنا، أما إذا زاد جانب عن الآخر فيعتبر ميزان المدفوعات مختلا.[2]

[1]-موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى و آخرون ، مرجع سابق، ص.25
[2]-عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص.277

خلاصة الفصل:

مما تقدم يمكن القول بأن ميزان المدفوعات عبارة عن صورة مكثفة للعلاقات الاقتصادية الدولية، إذ يبين صافي المعاملات الاقتصادية لدولة ما في علاقاتها مع اقتصاديات العالم الخارجي، وبالتالي فهو يظهر المركز المالي للدولة اتجاه بقية العالم ومستوى النشاط الاقتصادي فيها، إلا أن هذا النظام قد يتعرض لاختلال مؤقت أو دائم، وهذا ما يستوجب على الدولة تبني حلول تتمثل في مختلف السياسات التصحيحية كإجراءات سعر الصرف التي تسعى السلطات النقدية للدولة من ورائها نحو الحفاظ على التوازن الخارجي، وذلك عن طريق الرقابة على الاقتصاد المحلي من خلال مراقبة دخول وخروج السلع والخدمات.

إلا أن هذه الأخيرة فقدت فعاليتها مع مرور الوقت، وهذا لاتجاه دول العالم نحو التحرر الاقتصادي، والمنافسة، أما سياسة تخفيض سعر الصرف فقد لجأت إليه الدول بغرض إعادة تقييم عملاتها وإعطائها القيم الحقيقية، بالإضافة إلى الرفع من حجم الصادرات وتقليص الواردات، ولكن هذا الإجراء لم يكن فعالا في الدول النامية بسبب هيكل مبادلاتها الذي يتميز بالتركيز على منتوج أحادي التصدير، ولعدم نجاح السياستين السابقتين اتجهت الدول إلى تحرير المبادلات وسعر الصرف.

الفصل الثالث: تأثير التضخم على ميزان المدفوعات في الجزائر

تمهيد

تعبر كل دولة عن قوة اقتصادها من خلال ميزان مدفوعاتها الذي يعتبر أهم المؤشرات الاقتصادية، حيث يساهم ميزان المدفوعات في توجيه سياسات الدولة الاقتصادية. ولقد ساهمت مختلف المجالات الاقتصادية في توضيح العوامل المؤثرة في اختلال وتوازن ميزان المدفوعات، ومن بين هذه العوامل التضخم الذي يؤدي في كثير من الأحوال إلى اختلال ميزان المدفوعات.

ويعتبر التضخم أحد المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الجزائر فهذه الظاهرة تتسم بالتعقيد بسبب تفاعل عوامل متعددة، وخاصة إذا ثبتت التجارب الدولية والدراسات السابقة أن لهذا العامل الأثر الواضح في ميزان المدفوعات الجزائري وخاصة في المدة التي أعقبت تحرير الأسعار، بسبب الظروف والمشاكل الاقتصادية. وفي هذا السياق نتطرق إلى أي مدى يؤثر التضخم على ميزان المدفوعات الجزائري؟

وفي هذا الفصل نقوم بتقسيمه إلى ثلاث مباحث، حيث يتضمن المبحث الأول أسباب وتطورات معدلات التضخم والمبحث الثاني يتضمن تغيرات أسعار الاستهلاك وتغيرات الميزان التجاري والمبحث الثالث والأخير تأثير التضخم على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة المعتمد لاختبار فرضية الدراسة.

المبحث الأول: نظرة عامة حول أسباب وتغيرات معدلات التضخم في الجزائر.

يعبر التضخم عن مستوى التغيرات التي تحدث في المستويات العامة للأسعار فأسباب التضخم ليست نقدية فقط وإنما أسباب هيكلية وقد ينشأ التضخم لسببين هما التضخم المستورد وهو ناتج عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية المستوردة والإنفاق الحكومي كما تم التوصل إليه في الفصل الأول من خلال تفسير التضخم في النظريات النقدية.

المطلب الأول: الأسباب الغير المباشرة للتضخم في الجزائر

أولا: زيادة الطلب المحلي.

إن التطورات التي عرفتها الجزائر هي التي زادت من حجم أهمية الطلب لدى كل المؤسسات والعائلات ، ويعتبر التوسع في الاستهلاك وأنماط الاستثمار المعتمدة في الجزائر من أهم العوامل المسؤولة عن ارتفاع الأسعار، في كل المراحل التي مر بها الاقتصاد الوطني، حيث يشكل الأجراء وعائلاتهم الجزء الأكبر من مستهلكي السلع والخدمات، فالأجور التي يتحصلون عليها تمثل عنصرا هاما في تحديد المستوى العام للطلب الكلي، والتي يكون لها تأثيرا مباشرا على ارتفاع المستوى العام للأسعار، نتيجة التأخير بين الزيادة في الطلب الفعلي على المستوى سوق السلع والخدمات وبين الجهاز الإنتاجي الوطني الذي يحتاج إلى وقت حتى يتكيف مع الطلب الجديد، أو بين فترة عملية الاستيراد إذا لم يتجاوب الجهاز الإنتاجي للطلب الزائد محليا وهو ما قد يتطلب فترات تأخير أخرى.[1]

ثانيا: ارتفاع التكاليف الإنتاجية.

تمثل الأجور في الجزائر جزءا كبيرا من التكاليف، حيث أنها تتراوح بين 40 % و 90% من تكاليف الإنتاج التي تتحملها المؤسسات. بالإضافة إلى ذلك الزيادات التي حدثت في تكاليف المواد الأولية، المنتجات نصف المصنعة باعتبارها مواد تعتمد على الاستيراد، ونتيجة للتخفيض الذي يحدث في سعر صرف الدينار والتقلبات في الأسواق الدولية، فقد اتجهت تكاليف هذه المواد إلى التضخيم في الفواتير من أجل تغطية أخطار الدفع المتأخر، وهذه الظاهرة تفرضها تلك الدول التي نستورد منها هذه المواد بسبب تدهور احتياطاتنا من العملة الصعبة، وكذا تدهور وسائل الإنتاج والعجز في قطع الغيار والانقطاع في تموين المخازن بالمواد الأولية.

[1]- أ.بن يوسف نوة، **أثر التضخم على ميزان المدفوعات دراسة تحليلية قياسية للجزائر خلال الفترة 1990-2012**، أبحاث اقتصادية وإدارية العدد السادس عشر ديسمبر 2014، جامعة المسيلة، الجزائر، ص.38.

المطلب الثاني: الأسباب النقدية (المباشرة) للتضخم في الجزائر

تشكل النقود في كثير من الحالات وسيلة لتعديل وتغذية الاقتصاد، لكن قد تتسبب في ظهور أزمات جد صعبة كما يوضح (pirre berger) في كتابه: "تعتبر النقود كالأكسجين للحياة تقوم بحرق البنية الاقتصادية إذا تم إصدار الفائض منها، وهي عنصر التوسع الاقتصادي، وفي نفس الوقت تسبب أيضا التذبذبات إذا تمت عملية الإصدار بسهولة كبيرة".

الجدول رقم 02 : تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2013/1990)

السنوات	معدل التضخم
1990	16.65
1991	25.88
1992	31.66
1993	20.54
1994	29.04
1995	29.77
1996	18.67
1997	5.73
1998	4.95
1999	2.64
2000	0.33
2001	4.22
2002	1.41
2003	4.26
2004	3.96
2005	1.38
2006	2.31
2007	3.67
2008	4.86
2009	5.73
2010	3.91
2011	4.52
2012	8.89
2013	3.25

المصدر: بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي www.worldbenk.org

الشكل رقم(01): رقم تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1990-2013)

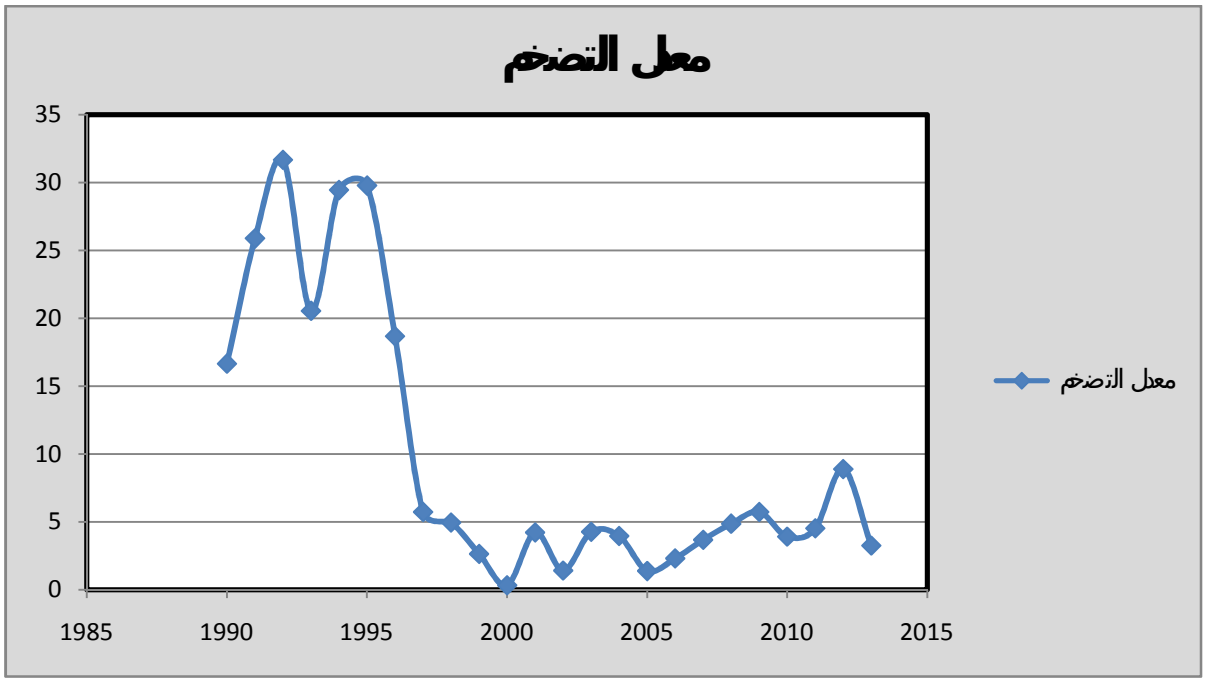

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقرير البنك الدولي 2014

من خلال الجدول يتضح لنا الآتي:

خلال الفترة ما بين (1990-1993) عرف التضخم تزايدا متواصلا حيث بلغ سنة 1992 معدل 31.67 % أكبر عدد خلال سنوات الدراسة، وتفسير ذلك راجع إلى عدة عوامل منها:

- ✓ التوسع النقدي المتتالي خلال سنوات هذه الفترة وارتفاع معدلات السيولة، وتزايد حجم الطلب مع ركود في مستويات الطلب.

أما فيما يخص سنة 1993، انخفض فيها التضخم إلى معدل 20.5% أي ب 11 نقطة وترجع هذه النتائج المشجعة إلى الإجراءات المتخذة من طرف السلطات النقدية، حيث كان هناك استقرار في مستويات الطلب الكلي.

بينما ظهر الارتفاع في معدلات التضخم من جديد في الفترة ما بين (1994-1995) وكان هذا متزايد من سنة لأخرى إذ بلغ في 1995 معدل 29.78 % ويرجع ذلك على الخصوص إلى:

- ✓ الركود الذي ميز مستويات العرض الكلي، وتخصيصات القروض الموجهة للاقتصاد التي لم يكن لها مقابل إنتاجي بالإضافة إلى ارتفاع وتيرة الطلب الكلي.

وبعدها يلاحظ أن معدلات التضخم تراجعت وهذا ما يؤكد على مواصلة الجهود المتواصلة والرامية للحد من الضغوط التضخمية ونجاحها بداية من عام 1996، وقد بلغ معدله 18.69 %

فـراح هـذا المعـدل بـالتراجع بصـورة متواصـلة ليقتصـر علـى معـدل 2.64% سـنة 1999، وتعـود هذه النتائج الحسنة إلى تضافر عدة جهود نذكر منها:

- ✓ الـتحكم فـي السـيولة الاقتصـادية، واعتـدال وتيـرة التوسـع النقـدي، وتراجـع مسـتوى الطلـب الكلـي بسـبب انتشار البطالة في تلك الفترة.
- ✓ حيـث اسـتمر التضـخم فـي الانخفـاض إذ قـدرت سـنة 2000 بـ 0.34 مقابـل 2.64 سـنة 1999، لكـن وللأسـف لـم تسـتمر هـذه النسـبة طـويلا، بـل سـرعان مـا عـاد التضـخم للارتفـاع مجـددا حيـث ارتفـع إلـى معـدل 4.2% سـنة 2001، ثـم تراجـع مـن جديـد ليقتصـر علـى النسـبة 1.4% سـنة 2002، ثم ارتفع مرة أخرى إلى 4.26 سنة 2003.
- ✓ وتعـود هـذه النتـائج إلـى اسـتمرار السـيولة المفرطـة فـي السـوق النقديـة بالإضـافة إلـى حركـة هيكـل الطلـب علـى العملـة لوسـائل الـدفع الفوريـة مثـل العملـة الائتمانيـة والودائـع عنـد الطلـب مـع ميـل أكثـر أهميةنحو الودائع عند الطلب.

أمـا فـي الفتـرة مـا بـين (2004، 2007)، فشـهد التضـخم عـودة فـي الانخفـاض لكـن لـم تسـتمر طـويلا حيـث بلـغ معدلـه سـنة 2006 نسـبة 2.31 % ثـم اسـتهل التضـخم مـرة أخـرى فـي الارتفـاع ليصـل سـنة 2007 مـا بنسـبة 3.67 %، واسـتمر هـذا الارتفـاع الملحـوظ والمحسـوس فـي نسـبة التضـخم فـي الجزائـر وذلـك حيـث بلـغ معـدل 4.86% ، 5.73%، 3.91% فـي السـنوات 2008 ، 2009، 2010 على التوالي وصولا إلى معدل 4.52% سنة2011.[1]

وقـد صـرح وزيـر الماليـة (كـريم جـودي)فـي قولـه وذلـك حسـب توقعـه أن تنتهـي سـنة 2011 بنسـبة تضـخم أقـل مقارنـة بالنسـبة المسـجلة لسـنة 2009 معتبـرا بـأن التضـخم سـيكون أدنـى مـن ذلـك المسـجل خلال 2009.[2]

أمـا خـلال شـهر جـانفي لسـنة 2012 سـجلت نسـبة التضـخم 4.9% وفـي شـهر فيفـري مـن نفـس السـنة5.3 % أمـا فـي مـارس فقـد وصـلت إلـى 5.9% أي نسـبة تفـوق تلـك المسـجلة فـي 2011 التـي بلغت 4.5%.[3]

[1] - international monetary fund , **undertanding inflation in algeria** , Imf country report, N° 13/ 48 february 2013, p 23

[2]-http:// www .djazairess.com/elkhaber/287866.20-04-2014/1.00

[3]-http:// almaghribia.tv .23-04-2014/10 :00

وأوضح محافظ بنك الجزائر أن مستوى التضخم يتجه نحو التراجع بعد الارتفاع الكبير الذي شهده في 2012 الذي بلغ 8.89% ليبلغ في جوان 2013، 4.5% وقال أن تراجع التضخم يعود إلى الانخفاض المحسوس للأسعار العالمية لأهم المواد الغذائية الأساسية.[1]

فبعد الذروة المسجلة في 2012 (8.89%) تأكد الاتجاه نحو تراجع التضخم خلال السداسي الأول من سنة 2013 كمتوسط سنوي (6.59%) ولكن أيضا كانزلاق (4.49%) بموجب التضخم الهيكلي أو الأساسي، استمر تراجع التضخم الذي بدأ في الظهور في أوت 2012 (5.93%) بصفة منتظمة ليبلغ (4.5%) في 2013، وتفسر هذه الذروة التاريخية أساسا بتزايد الأسعار لبعض المنتجات الطازجة لسنة 2012 .[2]

إن استمرار تراجع التضخم بفضل السياسة النقدية المنتهجة من طرف بنك الجزائر وهذا رغم ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية إلا أنها ساهمت في الحد من الآثار التضخمية الناجمة عن ارتفاع أسعار لأهم المواد ذات الاستهلاك الواسع في سنة 2010 بفضل ارتفاع معدل الأسعار النفطية إلى 80.15 دولار للبرميل مقابل توقعات نقدية ومالية بنيت على أساس سعر مرجعي بـ 76.5 دولار فآخر الأرقام الصادرة عن بنك الجزائر حول ظاهرة التضخم تؤكد على نفس المعطيات التي سبق للديوان الوطني للإحصائيات وأن أعلنها حول نسبة التضخم في السنوات الماضية.

[1]- بنك الجزائر **للتطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول**، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام لجنة المالية والميزانية لدى المجلس الشعبي الوطني: ديسمبر 2013، ص.09.

[2]- بنك الجزائر**ية اقتصاد عالمي وتطور الاقتصاد الكلي في الجزائر**، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام لجنة المالية والميزانية لدى المجلس الشعبي الوطني، 21 أكتوبر،2013 ، ص.ص 10-11

المبحث الثاني: معدلات تطور مؤشر الأرقام القياسي للأسعار والميزان التجاري

كما يعد التطور الذي يطرأ على الرقم القياسي لأسعار المنتجات الغذائية، المشروبات، الأحذية والملابس، السكن والأثاث، أهم الخدمات المتمثلة في الصحة، النقل، الاتصال والتعليم من أهم المؤشرات الخاصة بالرقم القياسي لأسعار الاستهلاك، وذلك باعتبارها أهم السلع الاستهلاكية للأسر.

المطلب الأول: الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في الجزائر

يحتسب مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر شهريا، من قبل الديوان الوطني للإحصاء، وذلك بهدف قياس تطور أسعار السلع والخدمات، إذ يستخدم في الجزائر رقم لاسبير" lasper index" والذي يتميز بكونه يأخذ الكميات في سنة الأساس كأساس للترجيح، هذه الكميات انطلاقا من الإحصاء الوطني للاستهلاك، ويوضح لنا هذا الرقم كيف تتطور أسعار نفس السلم من السلع والخدمات عبر الزمن، أي يبين لنا كم يجب أن ننفق في اليوم من أجل استهلاك نفس الكمية من السلع والخدمات في فترة زمنية سابقة.[1] وقد تم اعتماده على أساس الإحصاء الوطني حول استهلاك العائلات الجزائرية سنة 1988، حيث تم اختيار المواد بناءا على معايير يحددها الجهاز الإحصائي للديوان الوطني للإحصاء.[2]

يتفق على هذا المؤشر نظرا لأهميته باعتباره مقياسا لمعدل التضخم، لأنه يصور التدهور الذي يطرأ على القوة الشرائية للنقود أو على مستوى معيشة الأفراد. وقد عرف هذا المؤشر ارتفاعا مستمرا طيلة 24 سنة الأخيرة.

[1]- لعرابة مولود، **تطور المستوى العام لأسعار في الجزائر**، دراسة تحليلية للفترة الممتدة من 1970-2000، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات، المجلد السادس، العدد الثاني ، الأردن، 2004، ص.160.

[2] -O .N. S : **collection statistiques** , N°91 , ALGER, P.P 1-3.

جدول رقم(03): تطور الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك CPI خلال الفترة الممتدة بين (2013 – 1990)

السنوات	الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك
1990	15.52
1991	19.53
1992	25.72
1993	31
1994	40.01
1995	51.93
1996	61.63
1997	65.16
1998	68.39
1999	70.12
2000	70.44
2001	73.4
2002	74.45
2003	77.63
2004	80.71
2005	81.82
2006	83.72
2007	86.8
2008	91
2009	96.26
2010	100
2011	104.52
2012	113.2
2013	117.52

المصدر: تقرير البنك العالمي 2014، والديوان الوطني للإحصاء

الشكل رقم (02): تطور مؤشر أسعار المستهلك في الجزائر للفترة (1990 – 2013)

$$INF=\{(CPI_1-CPI_{t-1})/CPI_{t-1}\}*100$$

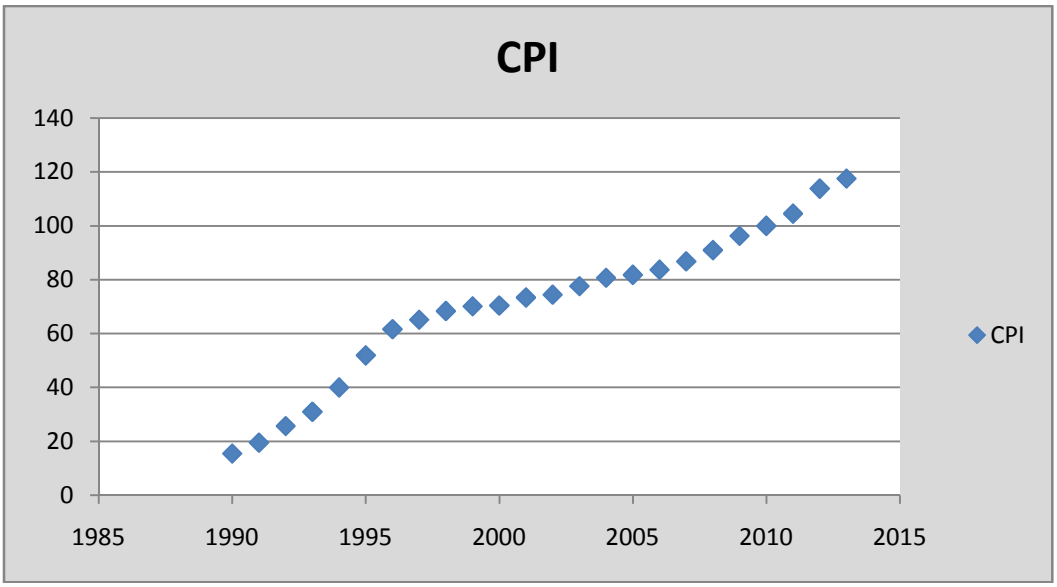

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول

من خلال المعطيات المتوفرة يمكننا حساب المؤشر العام لأسعار الاستهلاك، وذلك على أساس سنة 2010 وانطلاقا من هذه الأرقام فإن المؤشر العام للأسعار قد انتقل من 15.52 سنة 1990 إلى 117.52 سنة 2013 . وحقق بذلك معدل زيادة قدرة 657.21% حيث تضاعف حوالي 7.57 مرة.

واعتمادا على أنظمة الأسعار التي سادت نجد:

1. عرفت الفترة من 1990-2000 بالتحرير التدريجي للأسعار، إذ بصدور قانون تحرير الأسعار في جويلية 1989 ، انعكس ذلك في ارتفاع المستوى العام للأسعار، حيث انتقل مؤشر السعار من 15.52 سنة 1990 إلى44. 70 سنة 2000 وقد حقق بذلك مؤشر الأسعار زيادة قدرها 54.92، إلا أن وتيرة ارتفاع الأسعار تختلف خلال تلك الفترة حيث نجد:

- ✓ الفترة الأولى تمتد من1990 إلى 1996، وتميزت بارتفاع حاد في الأسعار، وذلك لأن هذه المرحلة سادها تحرير السعار ، حيث تضاعفت 4 مرات على امتداد 7 سنوات.

- ✓ الفترة الثانية وتمتد من1997إلى2000 ، وتتسم بميل الأسعار نحو الاستقرار حيث لم ترتفع السعار إلا بـ5.28% وتضاعفت حوالي مرة واحدة.[1]

2. عرفت الفترة2001-2013 استقرار نسبي في المستوى العام للأسعار، حيث عرف نسبة زيادة قدرها44.12% ، وتضاعف 1.6مرة خلال 13 سنة الأخيرة، رغم طول الفترة والتغيرات والأزمات التي حدثت فيها مثل الأزمة العالمية 2008، إلا أن هذا لم يؤثر كثيرا في تغيرات أسعار الاستهلاك.

وبذلك يمكننا القول بأن المستوى العام للأسعار قد تميز بالاتجاه نحو الارتفاع بوتيرة متسارعة خلال مرحلة التسعينات، وبوتيرة متباطئة خلال المرحلة الأخيرة.

وبالرغم من ارتفاع المؤشر العام للأسعار الاستهلاك، إلا أنه بالرجوع إلى مكونات هذا الرقم، فإننا نجد أن هناك مجموعات اتسمت بالأسعار المرتفعة، بينما تميزت أسعار مجموعات أخرى بالانخفاض. حيث أنه لم يحسب إلا ابتداء من سنة 1989.

كما يعد التطور الذي يطرأ على الرقم القياسي لأسعار المنتجات الغذائية، المشروبات، الأحذية والملابس، السكن والأثاث، أهم الخدمات المتمثلة في الصحة، النقل، الاتصال والتعليم من أهم المؤشرات الخاصة بالرقم القياسي لأسعار الاستهلاك باعتبارها أهم السلع الاستهلاكية للأسر، وكذا حاجة المواطنين اليومية لها، حيث تميزت الأغذية والمشروبات غير الكحولية بانخفاض وتيرة ارتفاع أسعارها ب 0.8%سنة 2000، بعد أن كان معدل ارتفاعها 40% سنة 1994 نتيجة تحرير الأسعار.

أما بالنسبة لبنود مجموعة الملابس والأحذية، التأثيث، التربية والترفيه، ففي الفترة (1989-1993) عرفت ارتفاعا في أسعارها مقابل انخفاضها في الفترة (2001- 2011)، نظرا لانصراف أفراد المجتمع تحت وطأة الفقر وقلة الموارد باتجاه المواد الاستهلاكية مثل المواد الغذائية.

كما تساهم الزيادة في أسعار الخدمات لسنة 2009 في زيادة المستوى العام للأسعار، وعكس السنوات الأخرى فقد تولد التضخم في سنة 2010 أساسا من ارتفاع أسعار الخدمات والسلع المصنعة، حتى وإن تأثرت السلع الغذائية بالزيادات الهامة التي تبقى ضعيفة.

أما في سنة 2010 نجد ان أسعار السلع الاستهلاكية ذات المحتوى المستورد القوي قد سجلت ارتفاعا قويا (7%) ، وتعد زيادة السعار الدولية للمواد الزراعية الأساسية المستوردة (الحبوب ومواد استوائية)، وكذا زيادة أسعار الجملة للفواكه والخضر العوامل الرئيسية التي تفسر وتحدد التضخم.

[1]- أ.بن يوسف نوة، مرجع سابق، ص.32.

أما في سنة 2012 فقد سجل معدل التضخم ارتفاعا قدر ب 8.89% ، لكن تأكد الاتجاه نحو التراجع لسنة 2013، ليبلغ 4.5 % في جوان 2013.

تفسر هذه" الذروة" التاريخية أساسا بتزايد الأسعار لبعض المنتجات الطازجة (لحم الأغنام ...) سنة 2012، في حين ارتفع معدل التضخم إلى 5.7% بعد استقراره عند 4.5% في سنة 2011، بينما كان مستواه عند 2.4 % في سنة 2009.[1]

وبالتالي فإن ارتفاع أسعار بعض المنتجات الطازجة قد ساهم بصفة أكبر في تضخم الأسعار الداخلية سنة 2012 (49.65%).

[1]- بن يوسف نوة، مرجع سابق، ص.33.

المطلب الثاني: خصائص ميزان المدفوعات في الجزائر

يتميز الاقتصاد الجزائري بخصائص سلبية منها ما هو نتاج عملية تطور تاريخي طويل و معقد، أدى الاستعمار دورا أساسيا في تكوينها و تبرز الخصائص المورثة عن الوضع الاستعماري في:

- ✓ التخلف الاقتصادي و تشوه البنية الاقتصادية.
- ✓ التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة.

ومنها ما هو نتاج العلاقات الاقتصادية العالمية الحالية غير المتكافئة بين الدول الصناعية الكبرى والدول النامية ومنها الجزائر والتي يمكن إبرازها في ما يلي:[1]

1- **عدم استقرار أسعار الصادرات:**

تعتبر الجزائر من الدول أحادية التصدير حيث تمثل المحروقات نسبة تفوق 90% من صادراتها، وبالتالي تخلق خصائص العرض والطلب على هذه المنتجات مشكلات خاصة فيما يتعلق بعد استقرار أسعارها، حيث كلما كانت أسعار المحروقات أكثر تعرضا لتقلبات الأسعار كلما زاد تعرض ميزان المدفوعات، وبالتالي زيادة احتمالات تعرض ميزان المدفوعات للعجز

2- **انخفاض معدل التبادل الدولي:**

يعرف معدل التبادل الدولي بأنه النسبة بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات أي (px/pm) وباعتبار الجزائر دولة من الدول النامية يمكن تلخيص أسباب تدهور معدل التبادل الدولي لهذه الدول فيما يلي:

- ✓ مرونة الطلب على السلع الأولية.
- ✓ المنافسة الشديدة بين صادرات الدول النامية نتيجة تماثلها مما يؤدي بالضرورة إلى انخفاض أسعارها.

3- **ضعف القاعدة الإنتاجية:**

تتميز القاعدة الانتاجية في الدول النامية عامة والجزائر خاصة بعدم التنوع وبالأحادية مما يجعل هذه الاقتصاديات عرضة لتقلبات أسعار صادراتها وبالتالي ضعف قدرتها التنافسية سواء على المستوى الداخلي أو الدولي.[2]

[1]- جميلة الجوزي، **ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للإنضمام إلى المنة العالمية للتجارة**، مجلة البحث، عدد11، جامعة الجزائر، 2012،ص.229

[2]- جميلة الجوزي، مرجع سابق، ص300

المبحث الثالث: تأثير التضخم على ميزان المدفوعات الجزائري.

بسبب الظروف والمشاكل الاقتصادية التي جعلت ميزان المدفوعات الجزائري في حالة عدم التوازن خلال الفترة الممتدة بين 1990-2013، ونحاول دراسة تأثير التضخم على ميزان المدفوعات الجزائري من خلال بناء نموذج قياسي يبين أثر التضخم على ميزان المدفوعات، والذي من خلاله يمكن لمتخذي القرار أن يرسموا سياسات تقلل من درجة التذبذب في ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: تطور وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر

لقد عرفت الجزائر خلال فترة التسعينات جهدا مبذولا في اتجاه إصلاح الاقتصاد الجزائري باعتماد برامج إصلاح مدعومة من قبل المنظمات الدولية. حيث هذه الفترة كانت مجالا لتقلبات اقتصادية عديدة مست مختلف قطاعات الاقتصاد الجزائري، وكانت الإصلاحات تدور في النهاية حول الطريقة المثلى لنقل الاقتصاد الجزائري إلى السوق العالمي.

الجدول رقم (04): تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر للفترة الممتدة بين (2010-1990)

السنوات	الميزان التجاري	الصادرات	الواردات
1990	3.11	12.82	9.77-
1991	4.67	12.44	7.77-
1992	3.2	11.51	8.3-
1993	2.4	10.41	9.2-
1994	0.3-	8.89	10.1-
1995	0.2	10.25	9.1-
1996	4.1	13.2	8.13-
1997	5.69	13.82	8.87-
1998	1.28	10.15	8.96-
1999	3.36	12.32	9.35-
2000	12.3	21.65	9.35-
2001	6.91	19.09	9.48-
2002	6.7	18.71	12.01-
2003	11.14	24.46	13.32-
2004	14.27	32.22	17.95-
2005	26.47	46.33	19.86-

2006	34.06	54.74	20.86-
2007	34.24	60.59	26.35-
2008	40.6	78.59	37.99-
2009	7.78	45.18	37.4-
2010	12.8	57.09	38.9-

المصدر: إعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات البنك العالمي 2014، بنك الجزائر 2014

الشكل رقم (03): تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-2010

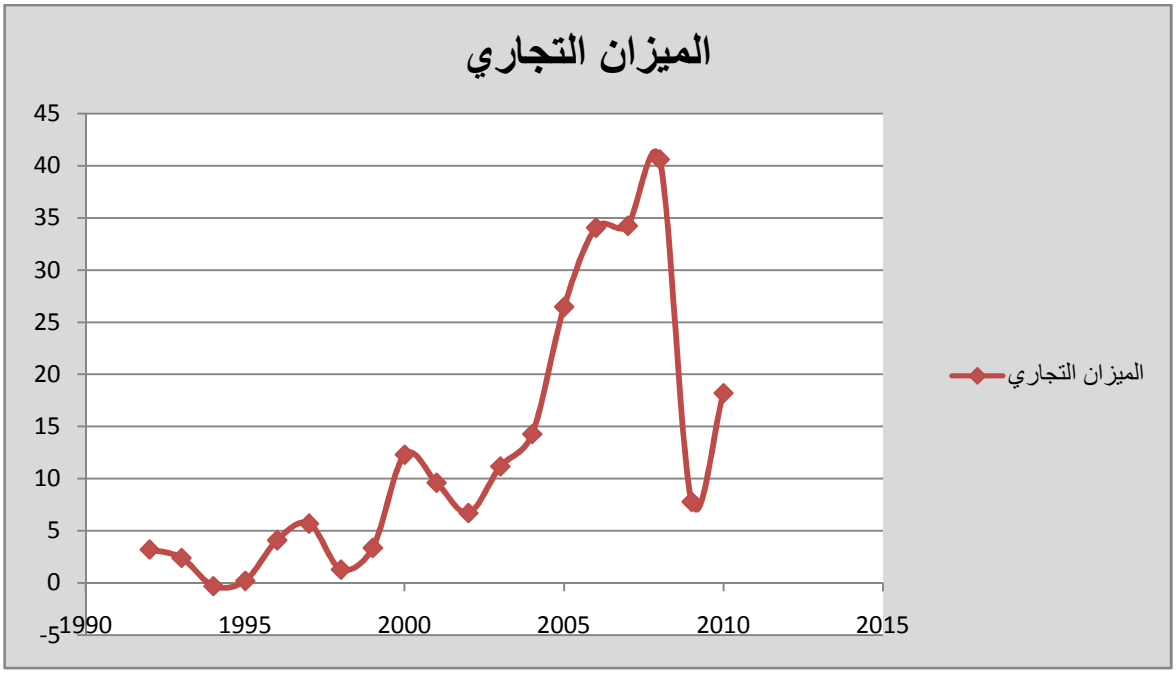

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

كما تبينه المعطيات الواردة في الجدول والشكل البياني أعلاه، خلال السنتين من 1990 و 1992 فائضا حيث قدر في 1992 بـ 32 مليون دولار وجاء هذا نتيجة قيمة الصادرات المحققة والمقدرة بـ 11.51 مليار دولار وقيمة الواردات المقدرة بـ 8.3 مليار دولار، وكما قدر رصيد الميزان التجاري خلال سنة 1995 فائضا قدره 15 مليون دولار وبلغت صادراته 10.25 مليار دولار وقيمة واردات مقدرة بـ 10.10 مليار دولار، ويعتبر هذا الرصيد أقل رصيدا خلال الفترة تحت الدراسة، وسبب ذلك انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية حيث بلغ سعر البرميل خلال هذه السنة 17.6 دولار، واستمر اتجاه الرصيد التجاري نحو الارتفاع سنة 1999 إلى 33.6 مليون دولار بينما سجلت سنة 2001 و 2002 تناقص في حصيلة الصادرات الجزائرية بسبب تراجع الصادرات

النفطية مما انعكس على الميزان التجاري. وفي سنة 2005 حقق الميزان التجاري فائض بقيمة 26.80 مليار دولار وهو أعلى رصيد خلال الفترة.

وفي الفترة الممتدة بين 2006-2010 عرف الميزان التجاري ارتفاع على التوالي حيث بلغ 34.06 سنة 2006، و 34.06 مليون دولار إلى 40.6 مليون دولار في سنة 2008، أما خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى غاية 2010 بانخفاض قدر بـ 18.2 مليون دولار

وخلاصة القول فإن السبب الرئيسي في اتجاه رصيد الميزان التجاري وأداء الصادرات وهذه الأخيرة تتأثر بصورة مباشرة بأسعار النفط في الأسواق العالمية، وذلك بفضل الثقل الكبير للصادرات النفطية ضمن إجمالي الصادرات الجزائرية.[1]

[1]-Silviane G Jeanneney. **Dévaluation en afrique revue de L'OFCE**. observation et diagnostic économique. N°25. 1988 : P .135

المطلب الثاني: نموذج الانحدار.

- ✓ **متغيرات الدراسة:** تتمثل المتغيرات محل الدراسة في كل من:
  - **المتغير التابع:**والمتمثل في ميزان المدفوعات .
  - **المتغير المستقل:**والمتمثل في معدل التضخم ونرمز له ب INF والذي تم حسابه انطلاقا من مؤشر أسعار المستهلك CPI

الجدول رقم (05): يبين معدل تغير أسعار الاستهلاك ومعدل نمو الفائض لميزان المدفوعات خلال الفترة الممتدة من (1990-2013)

السنوات	الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك	الفائض	التغير في الفائض
1990	15.52	-	-
1991	19.53	-	-
1992	25.72	0.23	-
1993	31	0.01-	1.04-
1994	40.01	4.38-	4.37
1995	51.93	6.32-	0.44
1996	61.63	2.09-	0.66-
1997	65.16	1.16	1.55-
1998	68.39	1.74-	2.5-
1999	70.12	2.38-	0.36
2000	70.44	7.57	4.18-
2001	73.4	6.16	0.18
2002	74.45	3.65	0.41-
2003	77.63	7.47	1.04
2004	80.71	9.29	0.24
2005	81.82	16.94	0.88
2006	83.72	17.73	0.04
2007	86.8	29.55	0.66

0.25	36.99	91	**2008**
0.89-	3.86	96.26	**2009**
2.97	15.36	100	**2010**
0.3	20.6	104.52	**2011**
0.39-	12.06	113.2	**2012**
0.98-	0.13	117.52	**2013**

المصـــدر: مـن إعـداد الطالبـة اعتمـادا علـى تقريـر البنـك العـالمي www.worldbenk.org، الـديوان الـوطني للإحصـاء، O .N. S : collection statistiques

الشكل رقم(04): نموذج معامل الانحدار

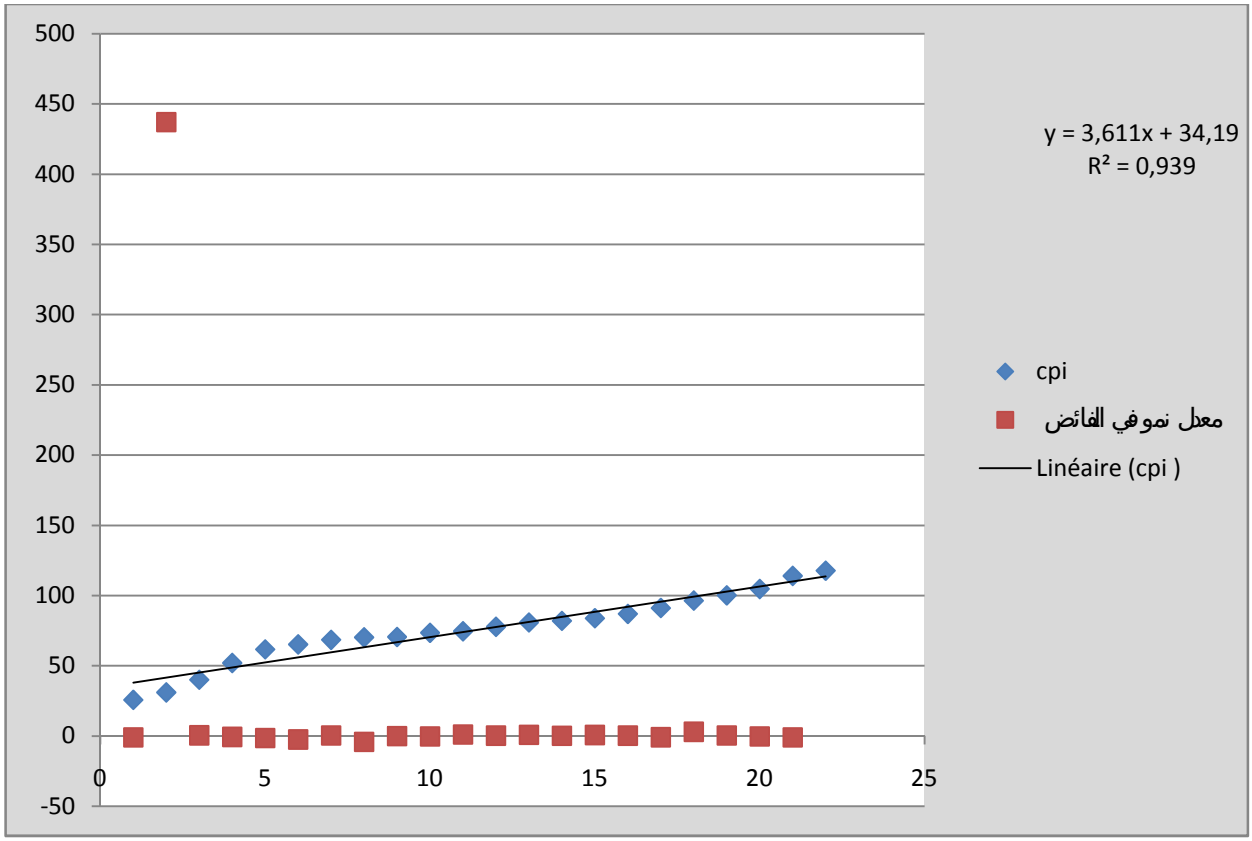

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجداول السابقة

بعد التأكد من نموذج الانحدار البسيط في تفسير العلاقة الاقتصادية القائمة بين التغير في معدل التضخم والتغير في ميزان المدفوعات نجد أن:

- ✓ تغيرات أذواق المستهلكين محليا وخارجيا، من شأنه التأثير على ظروف العرض والطلب، والتأثير على هيكلة الاقتصاد الوطني، وبالتالي هيكل ميزان المدفوعات.
- ✓ معرفة أثر التضخم على هيكل التجارة الخارجية، أي تأثيره على حجم المبادلات ونوع السلع المتبادلة؛

ومما سبق يمكن القول أن التباين في معدلات التضخم يظهر التوازن وهذا شكل من أشكال الخطورة التي تمثل الزيادة الكبيرة في عجز ميزان المدفوعات الجزائري، وكذلك يعتبر الارتفاع المستمر في أسعار استهلاك معظم السلع الغذائية في الأسواق العالمية سببا يؤدي إلى المزيد من الاضطرابات والضغوطات في مكونات ميزان المدفوعات الجزائري.

خلاصة الفصل:

الميـزان التجـاري هـو عبـارة عـن الفـرق الموجـود بـين إجمـالي الصـادرات وإجمـالي الـواردات، وهـو الجـزء المهـم فـي الاقتصـادي بصـفة عامـة وفـي ميـزان المـدفوعات بصـفة خاصـة، ويلعـب الميـزان التجـاري دور مهـم فـي معرفـة مكانـة البلـد ضـمن خريطـة الاقتصـاد العـالمي مـن نسـبة الانـدماج التجـاري في السوق العالمية.

كمـا يـرتبط الاقتصـاد الجزائـري بالسـوق العالميـة سـواء فيمـا يخـص الـواردات مـن مـواد مصـنعة ونصـف مصـنعة، والمـواد الغذائيـة. أو بالصـادرات فـي مجـال المحروقـات. ويمثـل نشـاط الصـادرات أو الواردات وتأثيرها على ميزان المدفوعات أهم مؤشرات التوازن الخارجي.

وارتـبط تغيـر الميـزان التجـاري الجزائـري بتغيـرات عائـدات المحروقـات (البتـرول والغـاز الطبيعـي). وقطـاع المحروقـات هـو مركـز تـراكم العملـة الصـعبة فـي الجزائـر وتـدهوره هـو سـبب الأزمـات الاقتصـادية التي عرفتها الجزائر، ورفع رصيده يمثل أساسا رصيد ميزان المدفوعات.

ومما سـبق يمكـن القـول أن التضـخم يـؤدي فـي كثيـر مـن الأحـوال إلـى اخـتلال ميـزان المـدفوعات، ولـذلك فـإن محاربـة التضـخم الـداخلي تـؤدي غالبـا إلـى تحسـين ميـزان المـدفوعات عـن طريـق إنقـاص الـواردات بانخفـاض الـدخول، فضـلا لمـا يؤديـه مـن نقـص فـي الطلـب الـداخلي علـى بعـض السـلع ممـا يحولها إلى قطاع التصدير.

خـــاتمة

من خلال مجمل ما جاء في هذه الدراسة، نحاول الإجابة على الإشكالية التالية: " **كيف يؤثر التضخم على ميزان المدفوعات الجزائري** ؟ " وإنطلاقا من مجموعة التساؤلات الفرعية السابقة يتم إستنباط مجموعة من النتائج بعد إختبار مدى صحة أو خطأ فرضيات الدراسة كما يلي:

الفرضية الأولى: التضخم ظاهرة إقتصادية تعبر عن مجموعة المؤشرات التي يمر بها إقتصاد أي دولة ما عند حدوث الأزمات الاقتصادية؛ ويختلف بإختلاف نوع الأزمة سواء كانت إقتصادية أو مالية أو غير ذلك؛ **خاطئة**

النتيجة الأولى: يوصف التضخم بأنه تضخم طلب ناشئ عن الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات بصورة تفوق مقدرة العرض الحقيقي منها، مما يساهم في خلق فجوة فائض طلب تساهم في دفع مستويات الأسعار المحلية نحوى الارتفاع. ويصنف التضخم على أساس درجة إشراف الحكومة على جهاز الأسعار؛ القطاع؛ حدة الضغط التضخمي؛ العلاقات الاقتصادية الدولية.

الفرضية الثانية: يعبر ميزان المدفوعات عن مجموع الصادرات والواردات المتمثلة في صورة السلع والخدمات المتداولة في الإقتصاد لأي دولة، والتي بدورها تؤثر وتتأثر بطبيعة السوقين المحلي والأجنبي للدولة؛ **خاطئة**

النتيجة الثانية: ميزان المدفوعات عبارة عن صورة مكثفة للعلاقات الاقتصادية الدولية، إذ يبين صافي المعاملات الاقتصادية لدولة ما في علاقاتها مع اقتصاديات العالم الخارجي، وبالتالي فهو يظهر المركز المالي للدولة اتجاه بقية العالم ومستوى النشاط الاقتصادي فيها، إلا أن هذا النظام قد يتعرض لاختلال مؤقت أو دائم.

الفرضـية الثالثـة: تكمـن العلاقـة بـين ظـاهرة التضـخم وآليـة ميـزان المـدفوعات فـي التغيـرات التـي قد تطرأ على المستوى العام للأسعار ؛ **صحيحة**

النتيجـة الثالثـة: العلاقـة بـين ظـاهرة التضـخم وآليـة ميـزان المـدفوعات فـي التغيـرات التـي قـد تطـرأ علـى المسـتوى العـام للأسـعار، حيـث يـرتبط الاقتصـاد بالسـوق العالميـة سـواء فيمـا يخـص الـواردات مـن مـواد مصـنعة ونصـف مصـنعة، والمـواد الغذائيـة. أو بالصـادرات فـي أي مجـال. ويمثـل نشـاط الصـادرات أو الواردات وتأثيرها على ميزان المدفوعات أهم مؤشرات التوازن الخارجي.

الفرضـية الرابعـة: لا يعـاني الإقتصـاد الجزائـري مـن ظـاهرة التضـخم وبالتـالي لا يمكـن ربـط ذلـك مـع مؤشرات ميزان المدفوعات ؛ **خاطئة**

النتيجـة الرابعـة: يعـاني الإقتصـاد الجزائـري مـن ظـاهرة التضـخم، حيـث يـؤدي فـي كثيـر مـن الأحـوال إلـى اخـتلال ميـزان المـدفوعات، ولـذلك فـإن محاربـة التضـخم الـداخلي تـؤدي غالبـا إلـى تحسـين ميـزان المـدفوعات عـن طريـق إنقـاص الـواردات بانخفـاض الـدخول، فضـلا لمـا يؤديـه مـن نقـص فـي الطلب الداخلي على بعض السلع مما يحولها إلى قطاع التصدير.

بعـد التحليـل الإحصـائي والتأكـد مـن معنويـة الأشـكال والجـداول وصـلاحية النمـوذج التـي تقـدر التغيرات التي تطرأ على ميزان المدفوعات بدلالة التغير في معدلات التضخم يمكن أن نستنتج مايلي:

- ❖ التطـورات فـي المحـيط الخـارجي كتـدهور شـروط التبـادل التجـاري الـدولي ، وارتفـاع أسـعار الصـادرات والـواردات، واخـتلاف هـذه النسـب بـين مختلـف المـواد والسـلع، تكـون فـي صـالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية؛

- ❖ بين تغيرات الصادرات والواردات، وتغيرات أسعار السلع الاستهلاكية أن هناك علاقة سببية بين هذه المتغيرات، تتأثر فيما بينها ؛
- ❖ معرفة أثر التضخم والسياسة النقدية على هيكل التجارة الخارجية، أي حجم المبادلات ونوع السلع المتبادلة. ويمكننا القول بأن ميزان المدفوعات يعكس لواقع الاقتصادي للدولة من خلال تطوره، ويمكننا من معرفة الوضعية المالية والاقتصادية للبلد، وتحليل اتجاهها في المدى القصير، لكن هذا الحكم لا يمكن أن نعتمد عليه إلا إذا حددنا الوضعية الحقيقية للميزان نفسه بين التوازن والاختلال، والأسباب المؤدية للاختلال وما ينجم عنه؛

ومن أهم المؤثرات (لكن يمكن للدولة التحكم فيه) هو نسبة التضخم داخل الدولة، ومقارنته بمعدلات التضخم في بقية الدول. ويؤثر التضخم على الأسعار والدخول وعلى الموازين الفرعية كما يلي:

الميزان التجاري: هو الأكثر تأثيرا به، لأنه يؤدي إلى انخفاض الصادرات من السلع الصناعية، وذلك لارتفاع تكاليفها مقارنة بالأسواق الخارجية، أو زيادة الطلب المحلي على هذه السلع التصديرية، أما السلع الزراعية والمواد الخام إذا كانت نسبة صادراتها من الإنتاج العالمي كبيرة، سيؤدي في الزمن الطويل لارتفاع أسعارها والتحول إلى توسيع الإنتاج في سلع بديلة وإحداث عجز في الميزان التجاري.

أما **ميزان الخدمات:** التضخم يؤدي لانخفاض الدخل السياحي لارتفاع تكاليف المعيشة داخل البلد، وتحول السياح إلى بلدان أخرى، بالإضافة لزيادة التكاليف المرافقة لزيادة الواردات من تأميم وضرائب ورسوم.

أما **الميزان المالي:** فإن التضخم يفقد المستثمرين الثقة في القيمة المستقبلية للعملة المحلية، ومدى التحكم في سعر الصرف. ويؤدي إلى انخفاض رؤوس الأموال الداخلة. بالإضافة إلى تضاعف عمليات التهريب نتيجة عدم الاستقرار في النشاط الاقتصادي.

كل هذه الأسباب متداخلة فيما بينها، حتى أنه يصعب في بعض الأحيان الفصل بينها، ويكون أثرها أقل كلما سارعت الدول إلى أخذ احتياطاتها اللازمة من أجل عدم سريان هذه الأسباب مدة أطول، وكل سبب قد يؤدي إلى حدوث نوع معين من الاختلال الناجم عنه، كما ذكرنا في الفصل الثاني أهم أنواع اختلالات ميزان المدفوعات.

أفاق الدراسة:

من خلال هذه الدراسة، أمل أننا وفقا في التعرض لجميع المسائل والقضايا المتعلقة بالإجابة عن الإشكال الرئيسي الذي من الممكن أن يطرح العديد من التساؤلات الأخرى التي تصلح أن تكون موضوعا لأبحاث مستقبلية مكملة لهذه الدراسة.

قائمة المراجع

أولا. المراجع باللغة العربية:

I. الكتب:

1. بخـراز يعـدل فريـدة، **تقنيــات وسياســات التســيير المصــرفي**، ديـوان المطبوعـات الجامعيـة، الجزائر، 2003.
2. تـادرس قريصـة صـبحي، مـدحت محمـد العقـاد،**النقـود والبنـوك والعلاقـات الاقتصـاديةالدولية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.
3. حسـين عـوض الله زينـب، **العلاقـات الاقتصـادية الدوليـة**، الـدار الجامعيـة، الاسـكندرية، 1996.
4. حشـيش عـادل أحمـد، **العلاقـات الاقتصـادية الدوليـة**، دار الجامعـة الجديـدة، الاسكندرية،2005.
5. خـريس جمـال، أبـو خضـير أيمـن، **النقـود والبنـوك**، ، دار الميسـر للنشـر، عمـان ط1، 2002.
6. زهير شامية أحمد، **النقود والمصارف**. دار زهران للنشر، عمان،1993 .
7. سحنون محمد، **الاقتصاد النقدي و المصرفي**، دار بهاء الدين للنشر، قسنطينة، 2003.
8. سـعيد مطـر، شـقيري نـوري موسـى و آخـرون، **التمويـل الـدولي** ، – دار صـفاء للنشـر، عمـان ط1، 2008.
9. شافعي محمد، **مقدمة في النقود والبنوك**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1969.
10. صـبحي تـادرس قريصـة، مـدحت محمـد العقـاد، **النقـود والبنـوك والعلاقـات الدوليـة**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1983.

11-صـفوت عبـد السـلام عـوض الله، **سـعر الصـرف وأثـر علـى عـلاج اخـتلال ميـزان المدفوعات**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.

12-ضياء مجيد، **اقتصاديات أسواق المال**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.

13-عبد الرحمن يسري، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، القاهرة، بدون سنة نشر

14-عبـد العزيـز عجيميـة، **الاقتصـاد النقـدي بـين النظريـة والتطبيـق**، بـدون دار النشـر، بـدون سنة النشر

15-عبـد المطلـب عبـد الحميـد، **اقتصـاديات النقـود والبنـوك**، الـدار الجامعيـة، الإسـكندرية، 2007.

16-عبـد المـنعم السـيد علـي، نـزار سـعد الـدين العيسـي، **النقـود و المصـارف و الأسـواق الماليـة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2004

17-عزة عزلان محمد، **اقتصاديات النقود والمصارف**، دار النهضة العربية، لبنان، 2002

18-عطـوان مـروان، **مقـاييس اقتصـادية النظريـة النقديـة**، دار البعـث للطباعـة، نشـر أبيليـوس، قسنطينة ،1989

19-عطية ناصف إيمان، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008.

20-غازي حسين عناية، **التضخم المالي**. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000 .

21-فلـيح حسـن خلـف، **العلاقـات الاقتصـادية الدوليـة**، الطبعـة الأولـى، الـوراق للنشـر، عمـان، 2001.

22-قـدي عبـد المجيـد، **المـدخل إلـى السياسـات الاقتصـادية الكليـة**، ديـوان المطبوعـات الجامعية، الجزائر، 2003 .

23-مجدي عبد الفتاح، **عـلاج التضـخم والركـود الاقتصـادي فـي الإسـلام**. دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2002 .

24-محمود يونس، الوصال كمال، **نقـود وبنـوك وأسـواق ماليـة**. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005

25-هاشم فؤاد، **اقتصـاديات النقـود والتـوازن النقـدي**، دار النهضة العربية، القاهرة، دون سنة النشر.

26-هتهات سعيد، **دراسـة اقتصـادية وقياسـية لظـاهرة التضـخم فـي الجزائـر**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2005.2006 .

27-هنـي أحمـد ، **دروس فـي التحليـل الاقتصـادي الكلـي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1991.

II. البحوث الجامعية:

1. بن زروق إيمان، "عوامل ظاهرة التضخم"، **مـذكرة لنيـل شـهادة الماسـتر**- في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و بنوك، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012-2013 .

2. عشي نصيرة، "التضخم النقدي وطرق علاجه"، **مـذكرة لنيـل شـهادة ماسـتر فـي العلـوم الاقتصادية**، نقود وبنوك ،جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008/2007.

3. لعروق حنان،" سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي"- دراسة حالة الجزائر، **مـذكرة تخـرج لنيـل شـهادة الماجيسـتير فـي العلـوم الاقتصـادية**، بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005.

4. مقعــاش ســامية، "العملــة الأوروبيــة الموحــدة "اليــورو" وانعكاســاتها علــى ميــزان المــدفوعات الجزائـري"، **مـذكرة نيـل شـهادة الماسـتر فـي العلـوم الاقتصـادية**،مالية،جامعـة الحـاج لخضـر، باتنة،2006.

5. مهـداوي عبـد الـرحيم، "آليـة تـأثير سـعر الصـرف علـى ميـزان المـدفوعات"، **مـذكرة نيـل شـهادة الماستر**، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010 .

III. الملتقيات، المجلات والتقارير العلمية:

1. الجـوزي جميلـة، **ميــزان المــدفوعات الجزائــري فــي ظــل الســعي للإنضــمام إلــى المنظمــة العالمية للتجارة**، مجلة البحث، عدد11، جامعة الجزائر،2012

2. بـن يوسـف نـوة، **أثـر التضـخم علـى ميـزان المـدفوعات دراسـة تحليليـة قياسـية للجزائـر خـلال الفتــرة 1990-2012**، أبحــاث اقتصــادية وإداريــة العــدد الســادس عشــر ديســمبر 2014، جامعة المسيلة، الجزائر.

3. بنـك الجزائـر، **التطــورات الاقتصــادية والنقديــة لســنة 2012 وعناصــر التوجــه للسداســي الأول**، تـدخل محــافظ بنــك الجزائــر أمــام لجنــة الماليــة والميزانيــة لــدى المجلــس الشــعبي الوطني: ديسمبر 2013.

4. بنـك الجزائـر، **وضـعية اقتصـاد عـالمي وتطـور الاقتصـاد الكلـي فـي الجزائـر**، تـدخل محـافظ بنــك الجزائــر أمــام لجنــة الماليــة والميزانيــة لــدى المجلــس الشــعبي الــوطني، 21 أكتوبر،2013.

5. لعرابـة مولـود، **تطـور المسـتوى العـام للأسـعار فـي الجزائـر**، دراسـة تحليليـة للفتـرة الممتـدة مـن 1970-2000، مجلــة الزرقــاء للبحــوث والدراســات، المجلــد الســادس، العــدد الثــاني ، الأردن، 2004.

IV. المحاضرات الجامعية:

1. فلاحــي صــالح، "النظريــة النقديــة و التمويــل الــدولي"، **محاضــرات لطلبــة الســنة الثانيــة ماســتر**، نقـود ومؤسسـات ماليـة، غيـر منشـورة، كليـة العلـوم الاقتصـادية و التجاريـة، جامعـة الحاج لخضر باتنة، 2014/2013.
2. مفتـاح صـالح،"محاضـرات الاقتصـاد النقـدي"، **محاضـرات لطلبـة سـنة ثانيـة ماسـتر**،غيـر منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2003.2002.

V. المواقع الالكترونية:

1. www.icn.com
2. www .djazairess.com
3. www. almaghribia.tv
4. 4-www. Worldbank. org

ثانيا. المراجع باللغة الأجنبية:

1. Brahim Guendouzi**, relation économiques internationales** ,edition el maarifa, 2000 .
2. FredericMishkin, **La Balance Des Paimment, Monnaie, Banque et Marchés Financiers**, 8edition
3. international monetary fund , **undertanding inflation in algeria** , Imf country report, N° 13/ 48 february 2013
4. O .N. S : **collection statistiques** , N°91 , ALGER
5. Raymond BERTRAND: **Economie financière international**, presse universitaire de France ,1971.
6. Silviane G Jeanneney. **Dévaluation en afrique revue de L'OFCE** . observation et diagnostic économique . N°25. 1988